الجامعة التونسية
نشريات مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية

رسالتان في المنطق

الجمل

لأفضل الدين الخونجي (590/1194 - 646/1248)

و

المختصر في المنطق

لابن عرفة (716/1316 - 803/1401)

تحقيق وتقديم
سعد غراب

سلسلة الدراسات الإسلامية (4)

الجامعة التونسية
نشرية مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية

رسالتان في المنطق

الجمل

لأفضل الدين الخونجي (590/1194 - 646/1248)

و

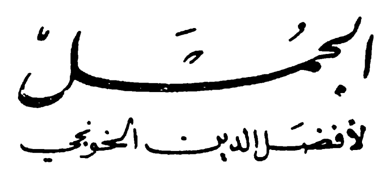
المختصر في المنطق

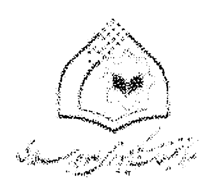
لابن عرفة (716/1316 - 803/1401)

تحقيق وتقديم
سعد غراب



سلسلة الدراسات الاسلامية (4)


الجمل
لأفضل الدين الخونجي



I) مقـدمـة :

التعريف بالخونجي وبمؤلفاته (1)

حيـاة الخـونجـي

هو افضل الدين ابو عبد الله محمد بن ناماور بن عبد الملك الخونجي

---

(1) اهم المصادر التي تحدثت عن الخونجي والرموز المحيلة عليها :
- ابن ابي اصيبعة (ت 668 هـ/1269 م) : عيون الانباء في طبقات الاطباء ج II : 120 ـ 121 (ط . اولى . المطبعة الوهبيـة 1882) .
(رمز عيون) . هذا هو اهم مصدر لمعاصرة ابن ابي اصيبعـه للخونجي واتصاله به وخذه عنه .
- ابو شامة شهاب الدين (ت 665 هـ/1266 م) : تراجم رجـال القرنين السادس والسابع المعروف بالذيل على الروضتين ص 182 (ط . 1947) .
(رمـز : ابـو شـامـة) .
- الصفدي (ت 764 هـ/1363 م) : الوافي بالوفيات ج V : 108 ـ 109 ترجمة رقم 2121) ط فيسيادن سنة 1970 . (رمز الصفـدي) .
يعتمد خاصة ابا شامة وابن ابي اصيبعة .
- النهبي (ت 748 هـ/1347 م) : سير النبلاء ج XIII : 278 ولم اعتمد عليه .
- الذهبي (ت 748 هـ/1347 م) : العبـر ج V : 191 . ولـم اعتمد عليه .
- السبكي (تاج الدين (ت 771 هـ/1389 م) : طبقات الشافعية الكبرى ج V : 43 . (رمز السبكي) (ط . اولى - مصـر - بدون تاريخ) .
- الاسنوي (ت 772 هـ/1370 م) : طبقات الشافعية ج : 502 ـ 503 (ط بغداد 1390 هـ) . (رمز الاسنوي) . يعتمـد خاصة على النهبي .
- ابن كثير (ت 774 هـ/1373 م) : طبقات الشافعية مخطـوط رقم 6448 من المكتبة الوطنية بتونس ـ ترجمة الخونجي فـي الورقتين 173 ظ ـ 174 و) (رمز : ابن كثير) . اخذ خاصة عن ابي شامة (شهاب لدين) .
- ابن مرزوق التلمساني (ت. 842 هـ/1349 م) : نهاية لامل في شرح الجمل (مخطوطة المكتبة الوطنية بتونس رقم 517 . خاصة 2 و ـ 2 ظ (انظر اسفله حديثا عنها) . رمز : نهاية لامل) .

فهو اذن اعجمي الاصل ـ او فارسي على الاصح ـ حسب ما يبدو من اسمه وحسب ما تؤكده بعض المصادر (2) .

ـ السيوطي (جلال الدين) (ت 911 هـ/1505 م) : حسن المحاضرة ج I : 541 و ج II : 163 ـ 164 . (ط محمد ابو الفضل ابراهيم (دار احياء الكتب العربيه ط . اولى 1967 ـ 1968) . (رمز : حسن المحاضرة) .

ـ طاش كبرى زادة (ت 962 هـ/1555 م) : مفتاح السعادة ومصباح السيادة ج I : 245 ـ 248 (ط . اولى . الهند . بدون تاريخ) . (رمز : مفتاح السعادة) .

ـ حاجي خليفة (ت1067/1657 م) : كشف الظنون : 602 ـ 1486 ـ 1091 ـ 1936 . (ط . 1941) . (رمز : كشف) .

ـ ابن العماد الحنبلي (1089/1679) : شذرات لذهب في اخبار من ذهب ج V : 236 ـ 237 (ط القاهرة 1351 هـ) . (رمز : شذرات) ـ ياخذ خاصة عن ابى شامة .

ـ البغدادي (ت 1339/1920) : هدية العارفين ج II : 123 (استنبول 1955) .

ـ كحالة : معجم المؤلفين ج XII : 73 (ط . دمشق 1960) (رمز : كحالة) .

ـ الزركلي : الاعلام ـ (ط ثانية) ـ ج VIII : 344 .

ـ اعلام الجزائر لعادل نويهض (بيروت 1971) .

— Brokelmann : Gheschichte der Arabischen Litteratur I : 607: SI : 838 (GAL : رمز)

— Rescher (Nicholas) : The development of Arabic Logic, ed. University of Pittsburgh press, 1964. (voir index).

— Rescher (Nicolas) : Studies in the History of Arabic Logic, ed. University of pittsburgh press, 1963. (Voir index).

— Wüstenfield A. A: Gheschichte der Arabischen Abitzte und Natur forschung Cöttingen. 1940.

ملاحظة : الى هذه الطبعات والاجزاء والصفحات سنشير فيما يلي معتمدين غالبا على الرموز فقط وقد لا نذكر حتى الصفحة الا عندما يجب التدقيق اى فى المصادر التى تمتد فيها الترجمة الى صفحتين او اكثر .

(2) فيما يتعلق باسم ابيه : ناماور اخذنا الرسم الاكثر تداولا وقد نجد كيفيا تاخرى فى رسمه مثلا : يامر (نهاية الامل 2 و) ـ بامادر (مفتاح السعادة I : 245) وفى حسن المحاضرة (ط

وتتفق كل المصادر التي ذكرت سنة ولادته على انه ولد سنة 590/ 1194 . وتزيد بعضها تدقيقا فتثبت تاريخ جمادى الاولى سنة 590 (افريل ــ ماي 1194) (3) .

لا تذكر لنا المصادر مكان ولادته ولكن الراجح انه مدينة خونج حسبما يستنتج من نسبته (4) لا نعلم بالضبط كم يبقى في «بلاد العجم»... لكن بعض المصادر تذكر لنا انه : « اشتغل في العجم ثم قدم مصر » (5) مما يرجح انه بقي مدة في « بلاد العجم » بعد انهاء تعلمه واتمام تثقفه ونجده سنة 624 هـ/ 1227 م بمكة مجاورا ومدرسا ومصنفا (6) .

لا نعلم متى ذهب الى مصر ولكن ابن ابى اصيبعة يذكر لنا انه اجتمع به في القاهرة سنة 624 هـ/1234 م « فوجده الغاية القصوى في سائر

1909 ــ ج I : 233 محمد بن ما ماء ورد. وفي هدية الغرافين: محمد بن ناماوز ويقال ما ماء ورد ابن عبد الملك .
ــ وكذلك يوجد بعض الاضطراب فيا يتعلق باللقب : الخونجي من حيث الرسم والحركات : فالاسنوى يؤكد (ج I : 502) ــ وكذلك في الشذرات ج V : 236) ، انه « بخاء معجمة مضمومة ثم واو بعدها نون ثم جيم » .
وعند السبكي: الخولجي ــ وفي نهاية الامل (2 و) : «...الخونجي». ويقال الهونجي وهو معرب على ما اخبرني به بعض الاصحاب بالديار المصرية نسبة الى موضع من عراق العجم » . فالراجح اذن ان الخونجي نسبة الى خونج وهي مدينة لها تسمية ثانية: خونا (ياقوت معجم البلدان ج III : 491 ــ 492 ط اولى 1906) : « خونا : بضم اوله وبعد الواو الساكنة نون مقصورة والصواب في تسميتها وذكرها في الكتابة خونج ، بلد من اعمال اذربيجان بين مراغة وزنجان في طريق الري وهو آخر ولاية اذربيجان تسمى الآن كاغد كنان اى صداع الكاغد واهل هذه المدينة يكرهون تسميتها بخونا لقرينة قبيحة تقرن بهذا الاسم رايتها وهي بلدة صغيرة خراب فيها سوق حسن » . فمن الخطا اذن ارجاع نسبة الخونجي الى خونجان مثل ما ذهب اليه محقق طبقات الاسنوى (طبقات ص 502 تعليق 1) ، فالنسبة لى خونجان (وهي قرية من قرى صبهان) خونجاني . (انظر الانساب للسمعاني ج V : 233 ط . الهند 1966) .
يرسم محقق كتاب حسن المحاضرة هذه النسبة : الخونجى (II 163) . (بفتح الواو وسكون النون) .

(3) شذرات V : 236 والسبكي V : 43 .

(4) انظر التعليق رقم 2 (اعلاه) .

(5) شذرات V : 236 ــ مفتاح السعادة I : 245 .

(6) نهاية الامل 2 و وانظر اسفله : تاليف كتاب الجمل .

العلوم » (7) ، المهم انه استقر بمصر حتى انه اصبح ينسب اليها (8) .

وتولى الخونجي التدريس بالمدرسة الصلاحية بالقاهرة (9) « وافتى وناظر » (10) ويذكر ابن ابى اصبيعة انه قرا عليه البعض من كتاب القانون للرئيس بن سينا (11) .

وتشير مختلف المصادر الى تبحره فى سائر العلوم (12) وخاصة فى المعقولات (13) حتى انه كان « يعرض له فى بعض لاحيان انشداه خاطر لكثرة انصباب ذهنه فى العلوم وتوفر فكرته فيه » (14) ومما يروى له فى هذا الصدد ما وقع له فى مجلس السلطان (15) » .

وتولى الخونجي قضاء القاهرة (16) ثم صار قاضى القضاة بها وباعمالها « فى آخر امره » (17) ، ويذكر لنا السيوطى ان ذلك كان بعد

---

(7) عيون II : 120 .
(8) كشف : 1901 .
(9) السبكى V : 43 – مفتاح السعادة I : 246 – الصفدى V 108 – ابن كثير 173 ظ – الاسنوى I : 502 .
(10) شذرات V : 237 – ابن كثير 173 ظ – الاسنوى I : 502 .
(11) عيون II : 120 .
(12) يقول ابن ابى صيبيعة وهو معاصر له واتصل به : « هو الامام العالم الصدر الكامل، سيد العلماء والحكماء ، اوحد زمانه، وعلامة او انه . افضل الدين . . . قد تميز فى العلوم الحكمية واتقن الامور الشرعية. عيون II : 120) .
(13) السبكى ومفتاح السعادة I : 245 : « له اليد الطولى فى المعقولات» – ابن كثير 173 ظ والشذرات V : 236 – 237 : « وبالغ فى علوم الاوائل حتى تفرد برئاسة ذلك فى زمانه » – الاسنوى I : 502 : « وبرع فى علوم الاوائل حتى صار اوحد وقته فيها » . وانظر ايضا التعليق رقم 18 اسفله .
(14) عيون I : 120 . وفى مفتاح السعادة I : 246 والسبكى : « وكان كثير الافكار بحيث يستغرق وقتا صالحا فى ذلك » .
(15) شذرات V : 237 « . . . وادخل يده فى رزة هناك ونسى روحه . . . » ، وانظر الصفدى V : 108 – 109. ونجد نفس الخبر مختصرا عند السبكى ، الراجح ان السلطان المعنى بالامر هو الصالح ايوب المتوفى سنة 648/1248 .
(16) شذرات V : 236 . الصفدى V : 108 : « وولى قضاء مصر واعمالها » .
(17) عيون II : 120 – ويؤكد السيوطى II 163 – 164 ، انه اقام (على القضاء) الى ان مات فى رمضان سنة 646 » . وفى مفتاح السعادة I : 246 والسبكى انه « ولى قضاء القضاة بالقاهرة » .

عزل الشيخ عز الدين بن عبد السلام اى حوالى سنة 640 هـ/1243 م (18) .

وتتفق جل المصادر على انه توفى سنة 646/1248 (19) وتزيد بعضها

---

(18) يقول السيوطى فى شيء من الاستغراب : « وولى قضاء الديار المصرية بعد عزل الشيخ عز الدين بن عبد السلام . قلت فاعتبروا يا اولى الابصار يعزل شيخ الاسلام وامام الايمة شرقا وغربا ويولى عوضه رجل فلسفى ، ما زال الدهر ياتي بالعجائب ؟ » I : 541
فكأن السيوطى اذن لا يراه جديرا بهذا المنصب الشرعي الجليل لشدة اشتهاره بالفلسفة والعلوم العقلية عامة فهو يلقبه بالفيلسوف ويذكره في فصل « ذكر من كان بمصر من ارباب المعقول وعلوم الاوائل والحكماء والاطباء والمنجمين » I : 541
ولم يذكره في فصل « ذكر من كان بمصر من الفقهاء الشافعية » I : 398 ـ 445 .
ويقول ابن حجر العسقلانى (رفع الاصر II : 253) : وكان صرفه (ابن عبد السلام) عن القضاء في ذى القعدة سنة اربعين وستمائة فاستقر بعده موهوب الجزرى وكان ينوب عنه ، وهذا الاختلاف فى خلف ابن عبد السلام يمكن ان يرجع اما الى ان الخونجي كان قاضيا ثم اصبح قاضى القضاة او الى ان ابن عبد السلام قد عزل (او عزل نفسه) مرتين اذ يقول السيوطى : « ... ولما عزل الشيخ نفسه عن القضاء تلطف السلطان فى رده اليه فباشره مدة ثم عزل نفسه منه مرة ثانية ... » (م.ن : 160) .
وتلطف السلطان في رده اليه فباشره مدة ثم عزل نفسه منه مرة ثانية (وهذا معاكس لما اوردناه قبل اسطر من غضب السيوطى لعزل ابن عبد السلام) وتلطف مع السلطان فى امضاء عزله فامضاه وابقى جميع نوابه من الحكام ...
ولا يمكن ان يضبط تاريخ تولى الخونجي القضاء ومنصب قاضى القضاة الا بدراسة دقيقة لتوالى قضاة مصر فى هذه الحقبه ، ويقول معاصره ابو شامة : « وكان الحديث عنه فى مدة ولايته القضاء حسنا سمعت الشيخ ابن ابى الفضل وغيره يثنى فى ذلك رحمة الله » . (ذيل 182) .

(19) ما عدا السيوطى الذى يضطرب شيئا ما فيقول (حسن المحاضرة I 541) : « توفى الخونجي فى رمضان سنة 642 ولكنه يستدرك فى موضع آخر من نفس الكتاب (II : 164) فيقول : وولى بعده (ابن عبد السلام) محمد الخونجي صاحب المنطق والمعقولات فاقام الى ان مات فى رمضان سنة ست واربعين وستمائة .
ويضطرب ايضا حاجي خليفة فى ذلك بعض الاضطراب : يقول فى الكشف II : 1486 انه توفى سنة 649 وفى نفس السطر نجد التاريخ الصحيح اى سنة 646 وكذلك الامر فى صفحة 1901 وانظر ايضا ص 1986 اما فى ص 602 فيقول انه توفى « 624 اربع وعشرين وستمائة » وبعدها بالارقام 646 (!) وفى « مفتاح

تدقيقا فتعين الشهر وهو رمضان (20) ويمتاز ابن ابى اصيبعة وابو شـامة وطاش كبرى زادة بتعيين اليوم الخامس من رمضان / 22 ديسمبر 1248 (21)

ودفن بسفح المقتم (22) بالقرب من القاهرة ورثاه تلميذه عز الديـن الازبلى الضرير (توفى سنة 660 هـ/1262 م) (23) .

تـأليـف الخـونجـى :

1) مـا وصلنـا منهـا :

أ) الجمل في المنطق : هو الذى نحققه وسنعود اليه بعد حين .

ب) الموجز فى المنطق : ومنه اختصر فيما يبدو كتاب الجمل فى المنطق (24) وجدنا منه نسخة في تونس (25) وتوجد منه نسخة اخرى فى كمبريدج

السعـادة » انه توفى سنـة 649 هـ (I : 246) . وفى وفيات ابن قنفد القسطنطينى (ص : 320 ـ ط . بيروت 1971) انـه تـوفى سنـة 648 . وفى مقدمة عنوان الدراية للغبرينى سنـة 624 (ط . الجزائر 1970 ص 43) .

ونحن نرجـح صحـة تـاريـخ 646 لانـه ورد فى المصـدريـن المعاصرين للمترجم له اى عيون الانباء لابن ابن اصيبعة وذيـل الروضتين لابى شامة وجل المصادر الاخرى وفى بعض الاحيـان حتى فى المصادر التى اضطربت فى التاريخ مثل كشف الظنون، والاضطراب الذى نجده قد يكون سهوا من المؤلفين او خطا من الناسخين او الطابعين اتبعتهم فيه بدون تمييز بعض فهـارس المكتبات مثل فهرس المكتبة الوطنية الجزائرية رقم 1412 ...

(20) السبكي وشذرات V : 237 ـ (عن ابى شامة) .

(21) عيون II : 120 (يذكر حتى اسم اليوم وهو الاربعاء وفـى جدول موافقة التاريخين الهجرى والميلادى لـ Cattenoz يوافق هذا التاريخ يوم الثلاثاء) .

(22) مفتاح السعادة I : 246 ـ شذرات V : 237 ـ السبكى ـ وفى عيون II : 120 انه « دفن بالقرافة » والقرافة كما هـو معلوم مقبرة مشهورة بسفح المقتم .

(23) يوجد فى غالب المصادر مطلع قصيدة الرثـاء (السبكى ـ الدميوطى II : 164 الصفـدى V : 103 وفى الشذرات V : 237 والاسنوى I : 502 ـ 503 وطبقات ابن كثير 174 و : بيتان . وفى عيون الانباء (II : 121) 12 بيتا .

(24) انظر اسفله : قيمة كتاب الجمل .

(25) رقم 18523 (من ورقة 80 و ـ 108 و) ـ غير مؤرخة . من رصيد حسن حسنى عبد الوهاب .

(26) ، وقد اهتممنا بتحقيق هذا المخطوط وسننشره في فرصة قريبة ان شاء الله ونتحدث اذاك بتفصيل عن نسخة وشروحه .

ج) كشف الأسرار عن غوامض الابكار في المنطق :

وجدنا منه نسخة في المكتبة الوطنية بتونس مؤرخة بسنة 717 هـ/ 1317 م (27) وتوجد في الاسكوريال نسخة مؤرخة بنسبة 659 هـ/1281 (28) وفي القاهرة ايضا نسخة اخرى مؤرخة بسنة 1280/679 (29) .

فهذه النسخ الثلاث نفيسة اذن على الاقل من حيث قرب عهدها بالمؤلف.

ووصلنا ايضا شرح لهذا الكتاب قام به الكاتبي (ت 675 هـ/1277) (30) ويقول لنا ابو العباس الغبريني صاحب عنوان الدراية في ترجمة ابي محمد عبد الوهاب بن يوسف ابن عبد القادر (ت حوالي 1281/680 بتونس) انه « لم يكن اعلم منه « بكشف الاسرار » الذي وضعه الخونجي وهو اعلم بـه من واضعة ! » (30 مكررا) .

د) شـرح الكليـات : من قانون ابن سينا .

يذكره بروكلمان (31) وتوجد منه نسختان في مكتبة باريس ثم يلمح

---

(26) انظر 833 : SI وفهرس مخطوطات كمبردج رقم 1142 (ص 227) وهي نسخة غير مؤرخة ، وللمخطوط بعض الشـروح : انظـر SI : 838
ولقد اخطا بروكلمان في الاحالة على مخطـوط باريس 2 ، 1366
انظر ايضا : Rescher : the development
ص 199 ـ 202 ـ 217 ـ 227 .

(27) رقم 6380 اوراقها : 166 حجمها 29/20 سم . 13 سطرا في كل صفحة ، نسخها مسعود ابن زيد القيصري وله على كل سطر من النص تعاليق كثيرة ويبدو ان له مستوى لا باس به فقد اجـازه الحسين بن علي السداري (انظر 167 ظهر) ، ولما نتعرف علـى هذا المجيـز .

(28) انظر فهرس الاسكوريال رقم 667 (ص 470 ـ 471) و I GAL : 607 .

(29) انظر فهرست دار الكتب المصرية ج VII : 646 و 607 .

(30) انظر بروكلمان SI : 838 و Rescher : the development 204 ، كشف : 1486 .

(30 مكررا) عنوان الدراية (ط . الجزائر 1970) ص 204 .

(31) انظر SI 3 ، 838 .

اليهما بروكلمان (32) .

وقد اعتمد الخونجي في هذا الشرح خاصة او « في الشروح » للكليات حسب قوله شرح فخر الدين الرازى (ت 606 هـ/1210 م) ولكنه لم يقتصر عليه بل نقده واضاف اليه ... (33) .

هـ) مختصر المطالب العلية : (34) .

2) ما لم يصلنا (؟) من تآليف الخونجي :

ا ـ شرح مقالة ابن سينا في النبض (35) :

لعله جزء من « شرح الكليات » الذى ذكرناه ضمن التآليف التى وصلتنا (36) خاصة واننا نجد في قانون ابن سينا كلاما كليا في النبض يشتمل على 19 فصلا (37) .

وقد يكون الخونجي افرد رسالة خاصة بالنبض متبعا في ذلك ابن سينا الذى الف رسائل تتناول نقاطا خاصة من القانون ومن ضمنها رسالة في النبض (38) .

ب ـ ادوار الحميات (39) :

لعله ايضا شرح لبعض الفصول من قانون ابن سينا (40) :

ج ـ مقالة في الحدود والرسوم (41) :

د ـ شرح مختصر ابن الحاجب (ت 648 هـ/1249 م) (42) :

---

(32) انظر Catalogue : De Slane رقم 2937 ـ ص . 524 (مؤرخ بسنة 732 هـ/1332) .
(33) انظر مخطوطة باريس رقم 2938 : ورقة 1 ظهر .
(34) انظر بروكلمان 8384 : SI
(35) عيون II : 121 ، هدية العارفين II : 123 ، حسن المحاضرة I : 541 (شرح مقالة ابن سينا) .
(36) انظر اعلاه «د» .
(37) ابن سينا : القانون في الطب ج I 123 ـ 135 .
(38) انظر مقال ابن سينا في 967 : E12
(39) انظر : عيون II : 121 وشذرات V : 237 ، هدية العارفين II : 123 ، الصفدى V : 103 .
(40) انظر ابن سينا : القانون ج III : الفن الاول ـ كلام كلى في الحميات ص 2 ـ 77 .
(41) عيون II : 121 ، هدية العارفين II : 123 ، الصفدى V 108 .
(42) نهاية الامل ورقة 2 وجه .

ـ كتاب الجمل فى المنطق : هى الرسالة التى نحققها بالاعتماد على المخطوطتين التاليتين :

أ ـ مخطوطة المجموع رقم 18523 من المكتبة الوطنية بتونس (رصيد حسن حسني عبد الوهاب) (43) .

هى المخطوطة الثانية من المجموع وتشتمل على الورقات 72 ظ ـ 80 وخطها مشرقي واضح بصفة عامة ، قياسها 22/17 سم وبكل صفحة معدل 15 سطرا .

والمخطوطة غير مؤرخة ولكن تبدو لنا قديمة من ورقها ونجد فى آخرها اسم ناسخها وهو محمد بن عيسى ... (44) ويقول لنا فى آخر النسخة انها مما « افادنى بكتبها اخى وسيدى ابو الحسن على بن عتيق ... » (44).

والتعرف على الناسخ او على صاحبه هذا يسمح لنا بتاريخ تقريبى للنسخة ولكنا لم نجد الى الآن ما يشفى الغليل فى هذا الشان (45) .

ب ـ مخطوطة المكتبة الوطنية بباريس :

هى المخطوطة الثانية عشرة من المجموع رقم 1366 ولم يذكرها بروكلمان رغم تنصيص De Slane عليها (46) ، وهى ايضا غير مؤرخة وكتابتها شرقية جميلة تتخللها حواشى وتعاليق عديدة .

ـ نسخ اخرى لكتاب الجمل :

كتاب الجمل فى المنطق كتاب مدرسى كما سنبين بعد حين لذا كثرت مخطوطاته فى مختلف انحاء العالم ولم نر ضرورة علمية فى العودة الى مختلف المخطوطات التى تعرفنا عليها اذ لم نتوسم فيها اهمية خاصة يمكن ان تنفرد بها عن المخطوطتين المذكورتين آنفا (أ ـ ب) وقد تمكننا بالاعتماد عليهما من تحقيق النص ولم تعترضنا مشاكل خاصة تستدعى مواصلة البحث بالعودة الى نسخ اخرى .

---

(43) فى هذا المجموع 108 ورقة فى الجملة ويحتوى على ثلاث رسائل . الاولى المختصر فى المنطق لابن عرفة الورغمى (2 و ـ 69 و) وهى الرسالة التى نشرها عقب هذه . والثانية الجمل فى المنطق للخونجي ... والثالثة الموجز فى المنطق غير منسوبة الى مؤلف ولكن تمكنا من التعرف على صاحبها وهو الخونجى ايضا (انظر اعلاه : ما وصلنا من كتب الخونجى رقم «ب» .

(44) انظر تحقيقنا لنص الجمل (اسفله) فقرة 26 والتعاليق الموافقة لها .

(45) انظر خاصة تعليق 112 من تحقيقنا لنص الجمل .

(46) انظر Catalogue رقم 1396،12 ص : 266 .

ومن نسخ كتاب الجمل ما ذكره بروكلمان خاصة نسخة الاسكوريال وهى مؤرخة بحوالى سنة 981 هـ (47) ونسختى الجزائر ومشهد (48) .

ومن النسخ التى لم يذكرها بروكلمان نسخة الخزانة العامة بالرباط (49) ونسختى الازهر (50) . . .

ـ شروح كتاب الجمل :

ومما يدل ايضا على مدرسية كتا بالجمل واهميته التعليمية كثرة شروحه وهذه المعلومات التى تمكنا من ضبطها حول هذا الموضوع الى حد الآن :

1) الشروح التى وصلتنا :

أ ـ شرح ابن واصل جمال الدين ابو عبد الله محمد بن سالم بن نصر الله الحموى (604 هـ/1207 ـ 1297/697 م) (51) .

ومن اهم نسخ هذا الشرح نسخة المكتبة العامة بالجزائر وهى مؤرخة بسنة 1337/738(52) ونسختى الاسكوريال الاولى مؤرخة بسنة 1345/746 (53) والثانية غير مؤرخة ومبتورة الآخر (54) .

وقد ذكر بروكلمان هذه النسخ الثلاث (55) .

ب ـ شرح ابن مرزوق التلمسانى (1364/766 ـ 1439/842) (56) او نهاية الامل فى شرح الجمل .

---

(47) انظر فهرس الاسكوريال رقم 3653 ص : 462 .

(48) بروكلمان SI : 838 .

(49) فهرس ج II : 254 رقم 2403 .

(50) فهرس ج III : 361 .

(51) انظر التعريف به فى فهرس المختصر فى المنطق لابن عرفة (تحقيقنا)

(52) انظر الفهرس ص 379 رقم 1387 .

(53) انظر الفهرس ص 455 رقم 647 .

(54) انظر الفهرس ص 425 ـ 426 رقم 615 .

(55) I GAL : 607 و SI : 838 .

(56) يحيط بمؤلف هذا الشرح بعض الاضطراب لكثرة الحاملين لهذا اللقب (ابن مرزوق والتلمسانى) وللتكرار الموجود فى اسمه بين محمد واحمد فنتج الاضطراب خاصة فى تاريخ الوفاة . . . والمقصود هنا هو : محمد بن احمد بن محمد بن احمد بن محمد بن محمد بن ابى بكر بن مرزوق الحفيد العجيمى التلمسانى (شمس الدين ـ ابو عبد الله) (1364/766 ـ 1439/842) . انظر بعض المراجع عنه فى كحالة VIII : 317 ـ 318 واعلام الجزائر ص 141 ـ 143.

(57) .

ومن اهم نسخ هذا الشرح واقدمها نسخة المكتبة الوطنية بتونس (وهى غير مذكورة فى بروكلمان) وقد نسخها محمد بن احمد سنة 1401/804 اى سنة الانتهاء من التاليف نفسه (58) .

ومن اهم نسخ هذا الشرح واقدمها ايضا نسخة الاسكوريال رقم 640 وقد قوبلت على مخطوطة المؤلف نفسه سنة 1409/812 ، يوجد منها السفر الثانى فقط (59) ، ولم يذكرها بروكلمان ايضا .

ومن النسخ الاخرى الهامة نسخة الاسكوريال رقم 614 وهى مؤرخة بسنة 1455/859 (60) وقد ذكرها بروكلمان (61) .

وفى الاسكوريال نسخة اخرى من الجزء الثانى تحمل رقم 654 ولكنها مبتورة من بدايتها وغير مؤرخة (62) ، ذكرها بروكلمان (61) .

ونجد فى المكتبة العامة بالرباط نسخة اخرى من نهاية الامل لم يذكرها بروكلمان ولكنها غير تامة وغير مؤرخة تحمل رقم 437 (63) .

وفى الزاوية الحمزاوية فى المغرب نسخة اخرى من نهاية الامل (64) .

ودراسة مختلف مخطوطات نهاية الامل تسمح لنا بالحصول على نسخة كاملة ودقيقة للكتاب واظنه من افيد شروح كتاب الجمل وهو يتجاوزه لاعطائنا معلومات عن منطق الخونجى بصفة عامة وعن المنطق العربى بصفة اعم .

ولا يفوتنا هنا ان نلاحظ خطأ وقع فيه حاجى خليفة (65) وهو ان جعل نهاية الامل لابن مرزوق (المتوفى سنة 842 هـ) هو الاصل الذى اختصره تلميذه (هكذا) الخونجى (وقد توفى سنة 846 هـ) وهو خلط واضح فلا يمكن

---

(57) انظر فهرس الاسكوريال رقم 614 ص 626 .
(58) رقم 517 ، عدد اوراقها 184 ــ حجمها 15 ر5 20 سنتم فى كل صفحة معدل 26 سطرا .
(59) انظر الفهرس ص 450 .
(60) انظر الفهرس ص 424 ــ 425 .
(61) GAL I : 607 و SI : 838 .
(62) انظر الفهرس ص 462 ــ 463 .
(63) انظر الفهرس ص 168 ــ 169 .
(64) رقم 239 ص 132 من قائمة الزاوية .
(65) كشف 1986 .

ان يكون التلميذ قد سبق شيخه بقرنين تقريبا ؟ والاغرب من هذا ان يتبعه في هذا الخلط باحث معاصر هو ناشر كتاب الوفيات لابن قنفد فيقول :

الجمل وهو « اختصار نهاية الامل للعلامة ابن مرزوق التلمساني » (66) ، وقع في شيء من هذا ايضا فؤاد السيد عند حديثه عن شرح من شروح الجمل (67) .

ج ـ **كفاية العمل في شرح الجمل** لابي جعفر شهاب الدين احمد بن عبد الرحمان ابن عبد الله الندرومي التلمساني (ت بعد 830/1427 م) (68).

لم نجد هذا الشرح في المخطوطات التي تعرفنا عليها بصورة صريحة ولكن ناشر فهرس الاسكوريال ينهب الى ان المخطوط رقم 617 يمكن ان يكون هذا الشرح (69) خاصة انه شرح موجز وهذا ما تصفه به بعض المصادر (70) بل ان بعض المراجع تذهب الى ان هذا الشرح هو نفسه اختصار لشرح ابن مرزوق الآنف الذكر (71) .

وجاء في فهرس الاسكوريال ان الشرح رقم 617 قد الف سنة 754/ 1353 فاذا ما صحت نسبته الى الندرومي التلمساني فيكون بين تاريخ التاليف والتاريخ الادنى للوفاة 76 سنة وهذا كثير نسبيا ويثير بعض الاحتراز في امر هذه النسبة ... ولكن الموضوع يتطلب المزيد من البحث والمعلومات المتعلقة خاصة بحياة الندرومي وبمخطوطات شروح الجمل ...

د ـ **شرح ابي عبد الله محمد الشريف التلمساني** (110/1310 ـ 771/ 1370) (72) وفي الزاوية الحمزاوية نسخة منه (73) .

هـ) شرح محمد بن ابي العباس احمد الحسيني (74) .

---

(66) الوفيات ص 320 تعليق عدد 3 (ط بيروت 1971) .
(67) بمناسبة الحديث عن المخطوط «ز» (انظر اسفله) .
(68) انظر كحالة I : 150 واعلام الجزائر ص 17 والمراجع المذكورة فيهمـا .
(69) انظر الفهرس ص 426 ـ 427 .
(70) كشـف 1966 .
(71) اعلام الجزائر ص 17 .
(72) انظر اعلام الجزائر 139 ـ 140 والمراجع المذكورة فيه .
(73) فهرس الزاوية الحمزاوية رقم 45 ص 125 .
(74) لما نتعرف عليه بالضبط ، ويقول بروكلمان انه توفي حوالي سنة 800/1397 (GAL I : 607) وفي معجم المؤلفين لكحالة (IX : 28) تعريف بفقيه يشبهه في الاسم هو محمد بن احمد ابن يحيى الحسني ولكنه توفي سنة 662/1264 .

توجد منه نسخة في المتحف البريطاني (75) ولعله هو الشرح الذي ذكره ابن مرزوق في مقدمة «نهاية الامل في شرح كتاب الجمل» واثنى عليه بقوله « ... وان من احلى ما وضع عليه شرح شيخ شيوخنا حائز قسب السبق في زمانه المبرز في العلوم حينئذ بين انداده واقرانه العلامة ابو عبد الله محمد بن احمد الحسني برد الله ضريحه واسكنه من اعلى الجنان فسيحه ... » (76) .

ي) ونجد في فهرس الاسكوريال رقم 616 شرحا آخر لجمل الخونجي الف سنة 1371/773 لا نعرف صاحبه ولعل نسبته ذهبت مع الورقة الاولى الناقصة ولكن نعلم انه الف بمدينة سلا (77) ، قد يكون الشارح اذن مغربيا؟ يبدو ان هذا هو ما يفترضه ناشر الفهرس عندما يذكر ان في الورقة الثانية تنصيصا على شخص ينتسب الى المغرب واسمه موسى الزواوي (77) ... والمخطوط غير مؤرخ .

ز) الحلل لالفاظ الجمل لبرهان الدين بن قايد الزواوي (78) .

توجد منه نسخة غير مؤرخة واقتنتها دار الكتب الوطنية المصرية ولا ندري من اين ، وفرغ من تاليف هذا الشرح سنة 1425/828 ، وعرف فؤاد السيد بهذا الشرح قائلا : « هو شرح على كتاب الجمل في مختصر نهاية الامل في المنطق لأفضل الدين ابي عبد الله محمد بن نامور الخونجي المتوفى سنة 649 » (79) .

2) الشروح التي ذكرت في كتب التراجم وغيرها من المصادر ولم تصلنا (؟) :

أ ـ شرح جمل الخونجي للمقري الجد (ت 1358/758) (80) .

---

(75) رقم 542 وانظر ايضا بروكلمان GAL I : 607 .
(76) مخطوطة المكتبة الوطنية بتونس رقم 517 ورقة 2 ظهر .
(77) الفهرس ص 426 .
(78) لعله ابراهيم بن فائد الزواوي (1394/796 ـ 1453/857) انظر كحالة I : 73 .
(79) فهرس المخطوطات (نشرة بالمخطوطات التي اقتنتها الدار) ج III (ط 1963 ص 161) . وفي تعليق فؤاد السيد خطآن تسربا اليه خاصة من كشف الظنون ص 1986 يتعلق الاول باعتبار كتاب الجمل اختصارا لنهاية الامل (انظر آخر «ب» ويتعلق الثاني بتاريخ وفاة الخونجي (انظر اعلاه تعليق 19) .
(80) انظر اعلام الجزائر ص 180 ـ 181 والمراجع التي يحيل عليها .

ب ـ تلخيص العمل فى شرح الجمل لابن قنفد القسنطينى (ت 810/ 1407) (81) .

ج ـ شرح جمل الخونجى لابى عثمان سعيد بن محمد العقبانى التلمسانى (720/1320 ـ 811/1408) (82) .

د ـ شرح احمد البسيلى (ت830/1425) (83) .

هـ ـ شرح ابى الفضل المشذلانى (حوالى 822/1417 ـ 1461865) (84) .

و ـ شرح ابى عبد الله محمد بن العباس العبادى التلمسانى (ت871/ 1487) (85) .

ز ـ كمال الامل فى شرح الجمل لمحمد التريكى التونسى (ت 894/ 1489) (86) .

ح ـ شرح الجمل لمحمد بن يوسف السنوسى (832/1428 ـ 895/ 1490) (87) .

---

(81) انظر اعلام الجزائر ص 20 ـ 22 والمراجع التى يحيل عليها وانظر ايضا مقدمة محمد الشاذلى النيفر وعبد المجيد التركى لتحقيقهما لكتاب الفارسية فى مبادىء الدولة الحفصية لابن قنفد خاصة ص 80 (ط . تونس 1968) وانظر مقدمة انس الفقير لابن قنفد ايضا ص «ذ» (ط . الفارسي وفور ، الرباط 1965) ، والسراج خاصة ص 657 وص 1076 (الحلل السندسية ـ ط تونس 1970) .

(82) انظر كحالة IV : 230 ـ 231 واعلام الجزائر 75 ـ 76 والمراجع التى يحيلان عليها وانظر ايضا فهرست الرصاع (ط . تونس تحقيق وتعليق محمد العنابى) ص 115 تعليق رقم 2 . وقد اعتمد ابن مرزوق (انظر اعلاه) ايضا على هذا الشرح واثنى عليه فى مقدمة نهاية الامل (2ظ) : « ... وان من اجل ما وضع عليه (جمل الخونجى) شرح ... وشيخنا وحيد دهره وفريد عصره بقية العلماء الراسخين ووارث الفضلاء المجتهدين ابى عثمان سعيد بن محمد العقبانى امتع الله ببقائه وزاد فى علوه وارتقائه ... » .

(83) انظر فهرست الرصاع ص 175 ـ 176 وكحالة II : 85 .

(84) انظر اعلام الجزائر ص 181 ـ 182 وكحالة XI : 144 ـ 145 والمراجع التى يحيلان عليها ـ وانظر ايضا السراج 680 ـ 681 .

(85) انظر اعلام الجزائر ص 153 .

(86) انظر السراج ص 685 ـ 686 ويقول ان هذا الشرح فى جزءين « جمع فيه بين كلام ابن واصل والشريف التلمسانى وسعيد العقبانى ومحمد بن مرزوق » وفى نيل الابتهاج « كمال الامل بشرح الجمل » (ص 323) .

(87) انظر اعلام الجزائر ص 189 وكحالة 12 : 132 .

ك ـ شرح الجمل لمحمد بن عبد الكريم المغيلي التلمسانى (ت 909/ 1503) (88) .

ى ـ توضيح على جمل الخونجي للقاضي عبد الدين ابى البركات احمد ابن ابراهيم (800/1398 ـ 876/1472) (89) .

ن ـ شرح جمل الخونجي لاحمد بابا التنبكتي (929/1523 ـ 991/ 1583) (89 مكرر) .

ـ نظـم كتـاب الجمـل :

مما يؤكد الصبغة التعليمية لجمل الخونجي انه وقع نظمها شعريا كما جرت عليه العادة فى النصوص التعليمية الهامة فى القرون الوسطى، وهذا ما توصلنا الى ضبطه فى هذا المضمار :

1) « كنز الامانى والامل فى نظم منطق الخونجي فى الجمل » لابـن مرزوق التلمساني (90) .

وصلتنا من هذا النظم نسخة هى المخطوطة السادسة من المجموع رقـم 1396 من المكتبة الوطنية بباريس (91) .

2) نظم القاضي عز الدين ابى البركات (92) .

---

(88) انظر اعلام الجزائر ص 15، وكحالة X : 191 .
(89) انظر السخاوى : الذيل على رفع الاصر ص 29 (تحقيق جـودة هلال ومحمد محمود صبح) وقد ذهب المحققان (تعليق رقم 3 ص 29) اى ان الخونجي بن محمد ... الخنجي او الخونجي الشيرازى الشافعى (المحدث مات سنة 836 او 834 هـ (الضوء اللامع ج 1 : 157 ، ج : 11 : 200) والراجح ان هذا التحقيـق مخطـىء وان الخونجي المراد هو محمد بن ناملور المتوفى سنة 646 هـ وقد تحدثنا عن حياته اعلاه لانه هو الذى اشتهر بتاليف الجمل فى المنطـق ثم اننا لم نجد فى ترجمة الخونجي الشيرازى المحال عليها انـه الف جملا فى المنطق ...
(89 مكرر) انظر كحالة I 145 ـ 146 و Historiens 250 .
(90) انظر اعلاه تعليق رقم 56 .
(91) نسخت فى شهر رمضان 848/ديسمبر 1444 ـ جانفى 1445 (انظر ورقة 84 وجه . ولم يذكر بروكلمان هذه النسخة رغـم ورودها فى فهرس De Slane ص 266 .
(92) انظر اعلاه تعليق رقم 89 ويقول السخاوى (الذيل ص 29) انـه « نظم اصله (الجمل) لكنه لم يكمل » .

3) وفى نشرية اليونسكو : قائمة المخطوطات العربية النادرة بالخزانة العامة بالمغرب (الرباط 1962) وجدنا ثلاثة عناوين « نظم الجمل» (فى المجاميع رقم 497 و 526 و 540) لا نعلم هل هى نظم لجمل الخونجى ام لغيرها (93) .

ـ العنوان :

ان العنوان الاكثر تداولا فى المصادر التى تتحدث عن تاليف الخونجى هو « الجمل » وهذا العنوان قد ضمنه المؤلف نفسه فى مقدمة تاليفه عندما قال : « اما بعد فهذه جمل تنضبط بها قواعد المنطق ... » (94) ويبدو من السياق انه يقصد معنى قريبا من المعنى النحوى للفظ . ويمكن ان يستنتج من ذلك ومن مادة الكلمة نفسها ايضا معنى الاختصار والاجمال وهو موجود فعليا فى مختلف الكتب التى تحمل هذا الاسم وخاصة فى مختصرات نحوية من اشهرها جمل الزجاجى (توفى حوالى 949/337) (95) .

ولا يستبعد ايضا ان يكون فى ذهن الخونجى المنطقى تصورات تقليدية

---

(93) كثير من التآليف تحمل اسم الجمل وخاصة فى النحو ، انظر اسفله تعليق رقم 95 ، فى فهرس مخطوطات الرباط الذى نشره لفى بروفنصال (سنة 1921) 3 نسخ من نظم الجمل فى النحو وهو لامية ابى عبد الله محمد المجرادى (7497 ـ 3524 ـ 2340) لعل الاول والثالث هما الملمح اليهما فى نشرية اليونسكو ... اما المجموع 526 ففيه جمل الخونجى (رقم 3) ـ وانظر ايضا فى مجلة Hespéris مجلد 13 ص 94 رقم 13 (من مقال Renaud : un prétendu catalogue de la bibliothèque de Fès

(94) انظر النص المحقق فقرة رقم 1 .

(95) انظر مقدمة ابن ابى الشنب لطبعته لجمل الزجاجى وفيها قائمة طويلة لشروح على جمل الزجاجى ... وتنسب ايضا لنحاة آخرين تآليف تحمل هذا الاسم ... ولعل طغيان هذا الاسم على المختصرات النحوية خاصة هو الذى اوهم الاستاذ محمد الحبيب بالهيلة فظن ان جمل الخونجى تاليف فى النحو (انظر مقال : الامام البرزلى فى النشرة العلمية للكلية الزيتونية العدد 1 سنة 1971/1391 ص (185) ... وانظر اسفله تعليق (111) ولكننا فى فى الحقيقة نجد هذا الاسم يدخل فى مواضيع مختلفة مثلا : جمل التاريخ لابن شريح ـ جمل نسب الاشراف للبلاذرى ، جمل العلم والعمل الشريف المرتضى ـ الجمل والتفصيل فى تدبير الصحة للقضاعى ...
(انظر مثلا فيرس معجم الادباء لياقوت الحموى والذيل والتكملة للمراكشى ...)

كلاسيكية للمنطق الصورى بصفة عامة وهو انه ينطلق من «جمل *Propositions* (96) .

وقد تضاف للعنوان فى بعض الاحيان نعوت لتمييزه عن غيره ولبيان موضوعه كأن يقال « الجمل فى المنطق » (97) او « الجمل المنطقية » (98) . . . ولكننا آثرنا الابقاء على العنوان كما ترجح ان صاحبه اراده وهو « الجمل » فحسب .

- تاريخ التاليف ومكانه :

وجدنا فى شرح ابن مرزوق : « نهاية الامل فى شرح كتاب الجمل » فقرة هامة تحدثنا عن تاريخ تاليف الكتاب وتذكر لنا من اوعز بتاليفه وهو من يلمح اليه الخونجي عندما يقول فى بداية « الجمل » : « وضعتها (الجمل) لجمع من اكابر العلماء واعيان الفضلاء من اخوانى فى الدين . . .» (99) . يقول ابن مرزوق فى حديثه عن الخونجي فى بداية نهاية الامل (100) : وجاور بارك الله له بمكة حرم الله الشريف واشتغل فيه بالتدريس والتنصيف وهناك وضع كتاب الجمل سنة اربع وعشرين وستمائة لما اقتضاه منه شرف الدين المرسى ، رجل من كبار اصحابه واليه اشار فى خطبة هذا الكتاب : وضعتها يعنى الجمل لجمع . . . »

وشرف الدين المرسى هذا هو ابو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد بن ابى الفضل المرسى الاندلسى ولد سنة 1174/570 بمرسية وانتقل بين مصر والحجاز والعراق والشام وهو اديب ونحوى وفقيه وقد توفى سنة 1257/655 ، (101) .

ويقول ياقوت فى سرد اخبار تنقلاته : « . . . ثم عاد الى المدينة فاقام على الاقراء ثم انتقل الى مصر وانابها سنة 624 » . (102) فالراجح اذن انه كان موجودا فى الحجاز سنة 1227/624 وهذا يوافق ما ذكره ابن مرزوق .

وقد راينا اعلاه ان الخونجي كان فى الحجاز ومصر فى نفس هذه الفترة.

---

(96) انظر Boll و Reinhart : Histoire de la logique ص 13 (ط 1961) .

(97) انظر الصفدى V : 108 - عيون II 121 : كتاب الجمل فى علم المنطق .

(98) انظر مثلا كلام ناسخ مخطوط أ : « نجزت الجمل المنطقية . . . » (النص المحقق فقره رقم 26) .

(100) نهاية الامل ، مخطوط المكتبة الوطنية بتونس رقم 571 ، ورقة (2و)

(101) انظر كحالة X : 244 - 245 والمراجع التى يحيل عليها .

(102) معجم الادباء 18 : 210(ط بيروت ، دار المستشرق) .

قيمة كتاب الجمل :

لا نريد هنا ان نبحث فى قيمة كتاب الجمل المنطقية فنحن نعتقد ان الكتاب فى حد ذاته لو اقتصر عليه لما كانت له اهمية تذكر على الاقل بالنسبة الينا فهو مختصر منطقى شديد الاجمال لا يتمكن من فهمه الا العارف بالمنطق المتوسع فى دراسته ولا يفهم بدقة ايضا الا اذا ما قورن بكتب الخونجى الاخرى وخاصة كتاب الموجز ، والراجح عندنا ان كتاب الجمل هو مختصر الكتاب الموجز وهذا لا يعنى حتما انه الف بعده (103) اى ربما يكون الموجز توسيعا له وتبسيطا (من البسط وينتج عن البسط والتحليل التوضيح) . فنفس التخطيط ونفس الافكار الجوهرية نجدها فى الكتابين... لذا لن نتحدث الآن عن المحتوى المنطقى لهذا الكتاب لان ذلك يتطلب الحديث عن منطق الخونجى بصفة عامة وعن كتاب الموجز بصفة خاصة وسنعود ذلك فى امد قريب ان شاء الله عندما نحقق كتاب الموجز ...

نريد الآن فقط ان نلح على قيمته البيداغوجية – فى اطار آراء ذلك العصر البيداغوجية بطبيعة الحال – اذ كتاب الجمل فى راينا هو كتاب مدرسى يحفظ كحوصلة لمعلومات منطقية وقد راينا فيما سبق ادلة غير مباشرة على ذلك وتتعلق خاصة بشهرته وكثرة نسخه الخطية وعديد الشروح الموضوعة عليه وبنظمه ... ونلمح هنا الى ادلة مباشرة على مدرسية هذا الكتاب ولا ادل على ذلك فيما نظن من تصريح بعض المصادر وكتب التراجم بانه كان يدرس فى وقت من الاوقات او فى حلقة من حلقات الدرس ... ومن اشهر هذه التصريحات واهمها تصريح ابن خلدون فى مقدمته اذ قال : « وله (الخونجى) ... مختصر الجمل فى قدر اربعة اوراق اخذ بمجامع الفن واصوله يتداوله المتعلمون لهذا العهد فينتفعون به » (104) .

وقد درسه ابن خلدون مليا اذ يقول : « وتدارست كتابى ابن الحاجب فى الفقه والاصول وجمل الخونجى فى المنطق ... » (105) .

وابن خلدون كما رايته يثنى على كتاب الجمل بعض الثناء رغم انه يبغض المختصرات اشد البغض ويرى انها « مخلة بالتعليم » لان فيها « تخليطا على المبتدىء بالقاء الغايات من العلوم عليه وهو لم يستعد لقبولها بعد » ونموذج المختصرات المنطقية تاليف الخونجى (106) .

---

(103) لما نعثر عما يمكن ان يعرفنا بتاريخ تاليف الموجز .
(104) المقدمة : الباب VI الفصل 33 : ص 913 (ط بيروت 1961) .
(105) المقدمة : الباب VI الفصل 57 : ص 1114 (ط بيروت 1961 .
(106) انظر المقدمة VI : الفصل 36 : 1029 .

ويذكر لنا الرصاع (توفي سنة 1489/894 بتونس) انه قرا جمل الخونجي على احمد البسيلي بالمدرسة الحكيمية (107) وقد راينا (108) انه ينسب الى البسيلي شرح على جمل الخونجي ، وقد اخذ ابن قنفذ القسنطيني (109) ايضا كتاب الجمل عن ابي محمد عبد الله الوانغيلي الضرير الفاسي (توفي سنة 1377/779) (110) ودرس ابو القاسم البرزلي كتاب الجمل على ابن عرفة الورغمي (ت 1401/803) بتونس (111) .

ودرس القلصادي (815/1412 ـ 1486/891) (112) جمل الخونجي على احمد المنستيري (113) وعلى ابي عبد الله محمد بن عقاب (توفي سنة 851/1447) (114) وعلى ابي عبد الله محمد بن احمد بن النجار التلمساني (توفي سنة 1442/846) (115) وعلى يوسف بن اسماعيل المشهور بالزويدوري (توفي سنة 1441/845) (116) .

واخذ ابن عباد الرندي (1332/733 ـ 1390/792) جمل الخونجي عن

---

(107) الفهرست ص 176 (تحقيق محمد العنابي ـ تونس). ونسب للرصاع شرح على جمل الخونجي (انظر فهرس مخطوطات ح.ح. عبد الوهاب رقم 294 المنشور في حوليات الجامعة التونسية 1978/7) وقد تبين لنا بعد تصفحه انه ليس شرحا لجمل الخونجي والراجح انه شرح على مختصر في المنطق لابي عبد الله محمد بن ابي العباس احمد الشريف (انظر الورقة 2 ظ من المخطوط الذي يحمل الآن في المكتبة الوطنية رقم 18149 وفي هذه البداية بياض كثير) . وقد يكون هذا المختصر نفسه شرحا على جمل الخونجي .

(108) انظر اعلاه : الشروح التي ذكرت ... «د» .

(109) انظر اعلاه تعليق رقم 81 .

(110) انظر الوفيات ص 373 (ط . بيروت 1971) .

(111) السراج : الحلل ص 702 (ط . تونس 1970) ، وقد ذكر الاستاذ البيلة ان البرزلي قد درس كتاب الجمل على ابي محمد الشبيبي لا ندري المصدر الذي اعتمد عليه في ذلك ولعله اخطا في النقل عن السراج (انظر اعلاه تعليق رقم 95) .

(112) انظر كحالة VII : 230 وانظر مقال محمد السويسي عن القلصادي عالم رياضي اندلسي تونسي (حوليات الجامعة التونسية 1972/9 ص 33 ـ 49) .

(113) نيل : 79 .

(114) نيل : 309 .

(115) نيل : 308.

(116) نيل : 354 .

الشريف التلمساني بتلمسان وفاس (117) وقد سبق ان راينا ان للشريف التلمساني هذا شرحا على جمل الخونجي (118) .

ودرس ابن غازي (858/1454 ـ 919/1513) (119) بعض الجمل على ابي عبد الله محمد العبادي (توفي سنة (871/1467) (120) ثم درسه لعلى المطغرى (371/1466) ـ 951 /1545) (121) .

ودرس جمل الخونجي ايضا ابو العباس احمد بن احمد الغبريني(توفي 704/1304) صاحب عنوان الدراية (112) .

---

(117) انظر نفح الطيب للمقرى ٧ : 342 (بيروت 1968) وانظر نيل : 280 .

(118) انظر اعلاه : الشروح التي وصلتنا «د» .

(119) انظر Historiens ص 224 ـ 230 وكحاله IX : 16 .

(120) انظر نيل : 318 والبستان لابن مريم ص 223 . لاحظنا اعلاه ان العبادي من الذين شرحوا جمل الخونجي : انظر : الشروح التي ذكرت ... «و»

(121) نيـل : *213* .

(122) انظر مقدمة المحقق رابح بونار (ط . الجزائر 1970) ص 28 .

الخــــاتـمـــة :

اظن ان فى هذا كفاية للتدليل على الاهمية التى كانت لكتاب الجمــل للخونجى من الناحية التعليمية سواء كانت ايجابية ام سلبية ... ولا يفوتنا ان نلاحظ فى النهاية ان هذه الاهمية تتصل بالاخص بالدراسات المنطقية فى المغرب الاسلامى وجل الشروح التى وجدناها - عينا او خبرا - هى مغربية وهذا يجبرنا على تقرير هذه الحقيقة وهى تتطلب تفسيرا اشمــل يتصــل بتاريخ التيارات الفكرية التى اجتاحت المغرب الاسلامى خاصة بعد الدولــة المــوحــديــة ...

اما منطق الخونجى بصفة عامة فنرجىء الحديث عنه الى امد قريب ... ولكن نتوسم من الآن ان اهميته كانت بالغة على الاقل للدور الذى ينسبه ابن خلدون للخونجى عندما يعتبره مع فخر الدين الرازى من اوائل المناطقة «المتاخرين» الذين كانت ميزتهم الكبرى انهم نظروا فى المنطق من حيث « انه فن براسه لا من انه حيث آلة للعلوم ... » (123) .

فلا نختم اذن متشائمين متاسفين مثل ما قال سامى النشار عندما اورد قول ابن خلدون السابق الذكر وعلق عليه : « وليس لدينا مع الاسف شىء من كتب هؤلاء المفكرين المنطقية لتوضح المسالة توضيحا اكثر » . (124) .

الكثير من كتبهم ياكلها السوس فى رفوف المكتبات منذ قــرون ... والكثير منها اشارت اليه فهارس هذه المكتبات منذ عشرات السنين ولكنــه يتطلب الدراسة .

---

(123) انظر المقدمة : الباب VI : الفصــل 23 (علم المنطــق) ص 913 (ط . بيروت 1961) .

(124) مناهج البحث عند مفكرى الاسلام ص : 22 (ط . القاهرة 1965) .

بسم الله الرحمن الرحيم صلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

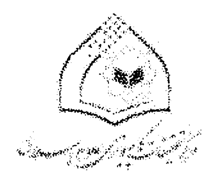
قال الشيخ الإمام العالم الصدر الأجل الأوحد أبو عبد الله محمد بن قاسم [illegible] الشهير بالشريشي رضي الله تعالى عنه وأرضاه

الحمد لله رب العالمين وصلواته على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين. هذه جمل تتضمن بيان قواعد النحو وأحكامه وضعتها لجمع من أكابر العلماء وأعيان الفضلاء من إخواني في الدين مستمدا من الله تعالى حسن التوفيق بمنه وفضله. ثم إن اللفظ الدال على المعنى لوضعه له ثلاثة ولما دخل فيه تصرف ولما خرج عنه المراد والخبر في منزلة الرسمي لينتقل الذهن من المسمى إليه الخارجي لعدم توقف انتقال الذهن عليه. واللفظ إما مركب إن دل جزؤه على جزء معناه، وإلا فمفرد، سواء تعددت متصلاته [illegible] المشترك أو اتحدت ومنه المفرد. ومفهوم باعتبار كونه [illegible] إما علم إن تشخص ذلك المسمى [illegible]

الغلو وحل التشكيك من خلاله وعم ناحيه ما نقص ولم يزد
في معنى المثال والله الهادي ومنه وولي الكفاية وواهب الفضل
والقوة في حمد نتشيده وشكر نجديده وهو حسبنا ونعم الوكيل

بلغ [illegible] مقابلة العلم [illegible] حسب الطاقة [illegible] [illegible]

كملت الجمل للشيخ ابي عبد
الله محمد بن ناماور الخونجي رحمه الله تعالى
ورضي عنه وصلى الله على سيدنا محمد كتبها اخي
وسيدي ابو العباس احمد اعانني الله واياه
على ما يقربنا منه ويزلفنا لديه بجاه سيدنا محمد
واله الطاهرين كتب منه الفراغ من مقابلتها
بين الماته عبد الله الراجي رحمة الباقيه
محمد بن محمد [illegible] رحمه الله به ورزقه العلم والعمل به



2) نـص الـجـمـل فـى المنطـق

(1) (72 ظبر) ــ بسم الله الرحمان الرحيم . صلى الله على مولانـا محمـد وآلـه وصحبـه :

قال الشيخ الامام الاستاذ العالم الصدر الاجل الاوحد ابو عبد الله محمد ابن ناموز الشهير بالخونجي رضى الله تعالى عنه وارضاه (1) :

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد سيد الاولين والآخرين وآله الطاهرين (2) .

اما بعد فهذه (3) جمل تنضبط بها قواعد المنطق واحكامه وضعتها لجمع من اكابر العلماء واعيان الفضلاء من اخوانى فى الدين مستمدا من الله تعالى حسن التوفيق بمنه وفضله (4) .

(2) دلالة اللفظ على المعنى لوضعه له مطابقة ولما دخل فيه تضمن ولما خرج عنه التزام . والمعتبر فى هذا اللزوم الذهنى (5) لينتقل الفهم (6) من المسمى اليه دون (7) الخارجى لعدم توقف الفهم (8) عليه .

واللفظ اما مركب ان دل جزءه على جزء معناه والا فهو مفرد سـواء تعددت مسمياته وهو المشترك او اتحدت وهو المنفرد .

وهو باعتبار كل مسمى اما علم ان تشخص ذلك المسمى والا فمتواطىء ان استوت (73 وجه) افراده فيه او مشكك ان كان البعض اولى من البعض (9) واقـدم .

---

(1) « صلى الله ... وارضاه » ناقص فى ب .
(2) أ : « ... العالمين وصلواته على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه اجمعين » .
(3) أ : « هذا جمل ... »
(4) ب : « بمنه وفضله » ناقص .
(5) أ : الثـانـى .
(6) أ : الـذهـن .
(7) أ : لا .
(8) أ : انتقـل الـذهـن .
(9) « من البعض » ناقصة فى أ .

وايضا المفرد (10) ان صلح لان يخبر به فان دل بهيئته على زمان كان فعلا (11) والا كان اسما وان لم يصلح كان اداة .

وايضا فكل لفظ اما مرادف للفظ آخر ان وافقه فى المسمى والافمباين له.

(3) وايضا فالمفرد (12) اما كلى ان لم يمنع نفس تصور معناه من صدقه على كثيرين امتنع وجودها فى الخارج عن المفهوم او امكان ولم يوجد او وجد منها (13) واحد فقط مع امتناع غيره او امكانه او كثير متناه . واما جزئى ان منع ويسمى الحقيقى (14) وهو اخص من الاضافى المندرج تحت الكلى .

(4) والكلى ان كان تمام ماهية افراده كان نوعا حقيقيا لحمله عليها فى جواب ما هو واتفاقيا فى الماهية وان كان جزءا منها فان حمل عليها فى جواب (15) ما هو حال الشركة كان جنسا والا حمل عليها فى جواب ايما هو فى جوهره فكان فصلا .

وان كان خارجا عنها فان حمل على ما تحت طبيعة واحدة (16) فقط كان خاصة وان حمل على غيرها ايضا (17) كان عرضا عاما وكل واحد منهما اما غير (73 ظ) شامل او شامل مفارق او لازم اما للوجود او للماهية وذلك اما بغير وسط ان لم يفتقر العلم باللزوم الى ثالث واما بوسط اذا افتقر اليه .

(5) والجنس ان تلا ما عداه من الاجناس سمى عاليا وجنس الاجناس وان كان عكسه (18) فهو الجنس السافل والاخير وان توسطهما فهو المتوسط وان باينهما فهو المفرد .

ويقال للمندرج تحت الكلى نوع اضافى وقد يوجد بدون الحقيقى كالجنس المتوسط (19) وبالعكس كالماهية البسيطة .

---

(10) أ : فالمفرد .
(11) أ : كلمة .
(12) ب : المفرد
(13) أ : او وجد واحد .
(14) أ : حقيقى .
(15) أ : « ما هو واتفاقيا .... فى جواب » ناقص فى ب .
(16) ناقصة فى ب .
(17) ناقصة فى أ
(18) ب : « وان علته » .
(19) أ : كالمتوسط .

(6) ومن مراتب النوع الاضافي الاربعة المذكورة والسافل منها نوع الانواع والمعرف للشيء ما معرفته سبب معرفته بشرط (20) ان يكون غيره وسابقا عليه في المعرفة واجلى منه ومساويا له في العموم وغير معرف به ذلك يفيد تمييزه عن غيره في الجملة . فان اقتصر عليه كان رسما اما (21) ناقصا ان كان بالخاصة فقط واما (21) تاما ان كان بها وبالجنس وان افاد مع ذلك التمييز الذاتي كان حدا وشرطه ان يكون بالذاتيات فان اقتصر عليه كان حدا ناقصا كما هو بالفصل وحده وبه مع الجنس البعيد (22) وان (74 و) افاد مع ذلك (23) الاحاطة بكنه الحقيقة كان حدا تاما ويشترط (24) ان يكون بجميع الذاتيات والخلل في كل قسم بانعدام بعض شرائطه والخلل في اللفظ ان لا يكون ظاهر الدلالة بالنسبة الى السامع .

(7) واللفظ المركب ان دل بالقصد الاول على طلب الفعل كان مع الاستعلاء امرا ومع الخضوع سؤالا ومع التساوى التماسا والا كان تنبيها ان لم يحتمل الصدق والكذب وان احتملهما كان خبرا (25) وقضية وهى اما شرطية ان تحلل طرفاها الى قضيتين واما حملية ان تحللا (26) الى مفردين حكم فيها بان ما صدق عليه احدهما بالفعل في الحمل (27) صدق عليه الاخر ايجابا او سلبا ويسمى الاول منها موضوعا والآخر محمولا فان كانا وجوديين كانت محصلة (28) الطرفين والا كانت (29) معدولة بطرفيها معا او باحدهما فقط وعلى كل تقدير فلا بد من نسبة للمحمول بها يصدق على الموضوع انه هو في الموجبه وانه ليس هو في السالبة (30) .

(8) فان صرح بالرابطة اى باللفظ الدال عليها (74 ظ) سميت القضية ثلاثة (31) والاثنائية . والمعصر في المعدول ما في طرف (32) المحمول . فالقضيتان ان توافقتا في العدول او التحصيل دون الكيف تناقضتا وعلى العكس تعاندتا صدقا حالة الايجاب وكذبا حالة السلب .

---

(20) ب : « فاذا شرطه » .
(21) ناقصة في ب .
(22) ب : « بالفصل او به وبالجنس البعيد » .
(23) أ : افاد الاحاطة .
(24) ب : وشرطه .
(25) أ : خبر
(26) أ و ب : تحلل .
(27) ب : في الجملة .
(28) أ : محصلات .
(29) ناقصة في ب .
(30) ب : « انه هو في الايجاب وانه هو ليس في السلب » .
(31) أ : كانت ثلاثة .
(32) أ . ما في المحمول .

وان احتلفتا فيهما كانت الموجبة اخص من السالبة . وحرف السلب المتاخر عن الرابطة جزء من المحمول والمتقدم عليها لسلب الحكم فلا التباس فى اللفظ بين الموجبة المعدولة والسالبة المحصلة ثلاثيتين وتميزان ثنائيتين بالنية او بالاصطلاح على تخصيص (33) بعض الالفاظ بالايجاب (34) والبعض بالسلب .

(9) وموضوع الحملية (34 مكررا) ان كان معنيا سميت مخصوصة موجبة وسالبة وان كان كليا . وسميت محصورة ومسورة ان قرن بها السور وهو اللفظ الدال على كمية الافراد اما بالتعميم وتسمى كلية، اما موجبة وسورها : كل ، واما سالبة وسورها : لا شيء ولا واحد . واما بالتبعيض وتسمى جزئية، اما موجبة وسورها : بعض وواحد، واما سالبة وسورها: ليس بعض (75و) وهذا قد يستعمل للسلب الكلى ولا يستعمل للايجاب . «وبعض ليس » وهو (335) بالعكس من الاول . « وليس كل » ودلالته بالمطابقة على سلب الحكم (36) عن الكل بما هو كل وعن البعض التزام بعكس الا وليكن . فان لم يقرن بها السور اصلا كانت مهملة موجبة (37) وسالبة وهى فى قوة الجزئية لمساواتها اياها فى الصدق .

(10) وان قرن السور بالمحمول سميت منحرفة ، والضابط فى المنحرفة (38) انه كلما كان احد الطرفين شخصا مسورا او كان المحمول ايجابا كليا او سلبا جزئيا وكانت (39) المادة ممتنعة او ما (40) يوافقها من الامكان وجب توافقهما (41) فيه .

وكيفية النسبة الحكمية بالضرورة والدوام ومقابليهما يسمى مادة ولا بد منها بحسب الامر نفسه فان صرح بالجهة اى باللفظ الدال عليها سميت القضية رباعية وموجبة والا مطلقة .

(11) والضرورية ما يجب محمولها لموضوعها ايجابا او سلبا ما دامت ذاته موجودة وتسمى ضرورية مطلقة . او ما دام موصوفا بالوصف (75 ظ)

---

(33) ب : بالنية او بتخصيص .
(34) أ : بالعدول .
(34) مكررا) أ : القضية .
(35) أ : وانه .
(36) أ : على السلب .
(37) ب : وان لم يقترن بها السور كانت موجبة .
(38) ب : والضابط فيه .
(39) ب : او .
(40) ب : اما .
(41) ب : اتفاقهما .

الذى عبر به عن الموضوع اما مطلقا وهى المشروطة العامة . او مقيدا (42) بالا دوام (43) بحسب الذات وهى المشروطة الخاصة . او بحسب وقت ما مع الا دوام (44) وهى الوقتية ان عين الوقت ، والا فهى المنتشرة .

والدائمة ان يدوم المحمول اما بحسب ذات الموضوع وهى الدائمة المطلقه . او بحسب الوصف وهى العرفية العامة ان اطلقت والخاصة ان قيدت بالادوام (43) .

(12) وسلب الضروزة المطلقة عن احد الطرفين امكان عام وعن كليهما امكان خاص . وسلب جميع الضروزات عن الطرفين امكان اخص وبالنسبة (44 مكررا) الى الزمان المستقبل استقبالى .

والمطلقة قد فهم منها قوم (45) اصل الثبوت او السلب مطلقا بالفعل (46) وبعضهم قيده بالا دوام (43) وبعضهم بالا ضروزة (47) وتسمى الاولى مطلقة عامة والثانية وجودية لا دائمة والثالثة وجودية لا ضرورية .

(13) والتناقض هو اختلاف قضيتين بالايجاب والسلب بحيث يقتضى لذاته صدق احديهما (48) وكذب الاخرى .

فنقيض القضية البسيطة المخالفة فى الكيف والضرورة والامكان والعموم والخصوص بحسب الازمنة (76 و) والافراد الموافقة فى الطرفين والزمان .

ونقيض المركبة المفهوم المردد بين نقائض الاجزاء .

والعكس هو تبديل كل واحد من طرفى القضية بعين الآخر فى العكس المستوى ونقيض الآخر فى عكس النقيض مع بقاء الصدق والكيفية فى المستوى والصدق فقط فى عكس النقيض .

(14) والسالبة اذا اعتبر فيها العموم بحسب الازمنة والافراد انعكست كنفسها فى المستوى والالم تنعكس اصلا . وكذلك الموجبة فى عكس النقيض على راى . وعلى راى يعتبر العموم بحسب الازمنة فقط .

---

(42) أ و ب : مقيد .
(43) بان لا دوام .
(44) مكررا) أ : اخص بالنسبة .
(45) ب : قد فهم قوم منها .
(46) ب : بالفعل مطلقا .
(47) أ : بان لا ضرورة .
(48) أ : احدهما . ب : احداهما .

والموجبة تنعكس جزئية فى المستوى (49) وبجهة (50) الاطلاق فى الفعليات والامكان العام فى غيرها وعلى (51) راى بجهة الامكان العام فى الكل . كذلك (52) السالبة فى عكس النقيض .

والبرهان هو استلزام نقيض العكس المحال لانعكاسه الى نقيض اصل القضية او الاخص من نقيضها او لانتاجه مع اصل القضية المحال او بفرض الكلام فى معين (53) . ويدل على الانعكاس (54) النقص فى المواد .

(15) والقياس قول مؤلف من قضايا مستلزم بالذات لقول آخر . ويسمى استثنائيا (76 ظ) ان اشتمل بالفعل على النتيجة او نقيضها والا اقترانيا . ويشتمل (55) على مقدمتين احداهما تشتمل على موضوع المطلوب المسمى بالاصغر وهى الصغرى والاخرى على محموله المسمى بالاكبر وهى الكبرى . والطرف الاخر من كل واحدة منهما مشترك بينهما جامع وهو الاوسط . فان كان محمولا فى الصغرى ، موضوعا فى الكبرى ، فهو (56) النظم الكامل ويسمى الشكل (57) الاول . وان كان بالعكس فهو الشكل (58) الرابع لبعده عن الكامل جدا . وان كان محمولا فيهما فهو الشكل (58) الثانى لموافقته الاولى فى اشرف مقدمتيه (59) اعنى الصغرى . وان كان موضوعا فيهما فهو الثالث .

(16) والضابط فى الانتاج موضوعية الاوسط للطرفين بالفعل او بالقوة مع عموم وضعه لاحدهما وللاصغر بالثبوت او ثبوته لكل الاكبر مع نفيه عن الاصغر . وتتوقف كلية النتيجة على عموم موضوعية الاصغر وكلية الكبرى وايجابهما على ايجاب المقدمتين .

والاختلاطات (60) اذا استنتج الايجاب منها (61) او وافقت الكبرى

---

(49) ب : تنعكس فى المستوى جزئية .
(50) أ : بجهة .
(51) ب : على .
(52) ب : وكذلك .
(53) أ و ب : معينن .
(54) أ : العكس .
(55) أ : وانه مشتمل .
(56) ب : كان .
(57) أ : بالشكل .
(58) ناقصة فى ب .
(59) ب : المقدمتين .
(60) أ : والاختلاط .
(61) ب : منها الايجاب .

النظم الكامل انتجت مطلقا والا اعتبر فيها امور ثلاثة (77 و) : احدها دوام الصغرى او انعكاس الكبرى . والثانى ان لا تستعمل الممكنة الا مع ما فيه ضرورة . والثالث انعكاس السالبة فى الشكل الرابع . والشرط الثانى لا يعتبر على رأى بل الباقيان فقط

(17) والنتيجة تتبع محمولية الاكبر فى الضرورة والا ضرورة (62) مطلقا فيما عدا الدوام (63) بحسب الوصف عند فعلية الصغرى وتتبع موضوعية الاصغر عند كون الكبرى دائمة بحسب الوصف او كون الصغرى ممكنة او كونها ضرورية من الرابع الا فى اللادوام (64) او اللا ضرورة (65) والضرورة عند انفراد الصغرى بالضرورة تتبع المقدمة الدائمة والضرورة سالبة او كبرى فقط مخالفة للنظم الكامل .

(18) والبرهان هو بعكس المقدمة المخالفة للنظم الكامل او تبديل (66) احدى المقدمتين بالاخرى او بعكسها ثم عكس النتيجة او بالخلف وذلك بضم نقيض النتيجة الى المقدمة المخالفة لينتج نقيض الاخرى الموافقة او ما ينعكس الى نقيض الاخرى المخالفة (67) او بالافتراض وذلك (77 و) بفرض موضوع المقدمة (68) الجزئية معينا لتصير كلية (69) .

ويحصل المطلوب من قياسين احدهما كامل والاخر من ذلك الشكل بعينه ولكن من كليتين .
ويدل على العقم الاختلاف وذلك بصدق القياس مع ايجاب النتيجة تارة وسلبها اخرى من المواد (70) .

(19) واما الشرطية فتنقسم الى متصلة وهى ما كان احدى القضيتين ـ وتسمى المقدم ـ مستصحبة (71) للاخرى وتسمى التالى (72) لعلاقة بينهما تقتضى ذلك وتسمى لزومية او لمجرد اتفاقهما (73) فى الصدق وتسمى اتفاقية .

---

(62) أ : وان لا ضرورة .
(63) ب: للـدوام .
(64) أ : ان لا دوام .
(65) أ : ان لا ضرورة .
(66) أ . وتبـديـل .
(67) « لينتج .... الاخرى المخالفة » ناقص فى ب .
(68) ب : القضيـة .
(69) ب : ليصيـر كليـا .
(70) « من المواد » ناقص فى ب .
(71) أ : « احدى المقدمتين ـ ويسمى بالمقدم ـ مستصحبا ... »
(72) أ : بالتـالـى .
(73) أ : توافقهمـا .

والى منفصلة وهى ما كان الحكم فيها بين القضيتين بالتعاند (74) اما فى الصدق والكذب معا وهى الحقيقية او فى الصدق فقط وهى مانعة الجمع (75) . او فى الكذب فقط وهى مانعة الخلو .

وصدق الاولى بكون كل واحد من طرفيها (76) نقيض الآخر او مساويا لنقيضه . والثانية بكون كل واحد منهما اخص من نقيض الآخر (77) والثالثة بكونه اعم ثم (78) سالبة كل واحدة من هذه القضايا يرفع اللزوم (79).

(20) فالايجاب باثبات اللزوم والعناد . والسلب برفعهما سواء كانت من موجبات (80) الاجزاء او سوالبها وكل واحدة (38) من الشرطيتين تتالف (81) من حمليتين او متصلتين او منفصلتين او حملى ومتصل او حملى ومنفصل (82) او متصل ومنفصل .

وتتعدد المتصلة بتعدد اجزاء التالى دون المقدم لوجوب لازمية الجزء لما يلزم الكل دون العكس . وتتعدد المنفصلة (83) بتعدد اجزائها بحسب منع الخلو دون الجمع .
والمتصلة تصدق عند (84) صدق الطرفين او التالى فقط او كذبهما معا وتكذب بكذب الطرفين او احدهما (85) او (86) صدقهما معا اذا كانت لزومية.

(21) وتصدق المنفصلة الحقيقية بصدق احد الطرفين فقط وتكذب عند كذبهما معا وصدقها معا وتصدق مانعة الجمع بكذب الطرفين او احدهما وتكذب صدقهما .

---

(74) ب : « وهى ما حكم فيها بالعناد بين القضيتين » .
(75) « والكذب معا ... مانعة الجمع » ناقص فى ب .
(76) أ : جزءيها .
(77) ب : « والثانية يكون كل منهما اخص » .
(78) أ : و .
(79) أ : ما يرفعها .
(80) أ : كانت موجبة .
(81) أ : تاتلف .
(82) « او حملى ومنفصل » ناقص فى ب .
(83) أ : وتعدد الانفصال بين الشيئين .
(84) ب : عن .
(85) « او التالى فقط ... او احدهما » ناقص فى ب وعوضه : « وكذب ايهما كان » .
(86) ب : و

ومانعة الخلو بالعكس والسوالب على العكس فى الكل .

والمتصلة اللزومية قد تكون كلية ، وهى ان يكون التالى (87) لازما للمقدم على جميع اوضاعه التى يمكن حصوله عليها والمقارنات التى يمكن اجتماعه معها ، وجزئيه وهى التى تلزم على بعض هذه الاوضاع ، ومخصوصة وهى التى تلزم على وضع (76 ظ) معين والسوالب فى مقابلة الموجبات فسور الايجاب الكلى فى المتصلة : كلما ومهما ومتى . وفى المنفصلة : دائما .

(22) وسور السلب الكلى فيهما : ليس البتة (88) ، وسور الايجاب الجزئى بادخال حرف السلب على سور الايجاب الكلى ، والخصوص بتخصيص اللزوم او العناد بحال او زمان ، والاهمال باطلاق لفظ : لو وان واذا فى المتصلة ، واما (89) فى المنفصلة . والمتصلة تستلزم متصلة توافقها فى الكم والمقدم (90) وتخالفها فى الكيف وتناقضها فى التالى . وتستلزم منفصلة مانعة الجمع من عين مقدمها ونقيض تاليها . ومانعة الخلو من نقيض مقدمها وعين تاليها ، متعاكستين عليها ، وتستلزمها منفصلة حقيقية من احد الجزءين ونقيض الآخر من غير عكس .

وكل واحدة من المتصلة والمنفصلات الثلاث موجبة (91) تستلزم سوالب الباقى مركبة من الجزءين من غير عكس . وكل واحدة من غير الحقيقتين (92) تستلزم الاخرى مركبة (93) من نقيضى جزءيها من غير عكس (94) .

(23) والقياسات الاقترانية الشرطية خمسة اقسام (79 و) : المؤلف من متصلتين ، ومنفصلتين (95) ، ومتصل ومنفصل ، وحملى ومتصل ، وحملى ومنفصل . فان كان الاوسط جزءا تاما من المقدمة الشرطية فالضابط فيه كون القياس مشتملا بالفعل او بالقوة على متصلتين هما على تاليف منتج . والنتيجة حينئذ فى القسم الاول متصلة من الطرفين او من نقيضهما او منفصلة تلزم هذه المتصلة وان لم يكن الاوسط جزءا تاما فالضابط فيه كلية

---

(87) عوض « وهى ان يكون التالى » نجد فى ب : « وهو ان تكون » .
(88) « وسور السلب ... البتة » ناقص فى ب .
(89) ب : واما واما .
(90) ب : فى المقدم والكم .
(91) ناقصة فى ب .
(92) ب : الحقيقية .
(93) ب : مؤلفة .
(94) « من غير عكس » ناقصة فى ب .
(95) ناقصة فى أ .

احدى المقدمتين مع (96) اشتمال المتشاركتين (97) على تاليف منتج مع اعتبار منع الخلو من الشرطية ان كانت منفصلة او انتاج احدهما)98(مع نتيجة التاليف بينهما لمقدم (99) متصلة كلية هى احدى المقدمتين او لاحديهما (100) . والنتيجة حينئذ فى القسم الاول متصلة كلية (101) من الطرف غير (102) المشارك من الكبرى (103) ونتيجة التاليف .

(24) وفى القسم الثانى منفصلة مانعة الخلو من كل ما لا يشارك ونتيجة التاليف من كل ما يشارك .

وهذه نتيجة الثالث ان جعلت (79 ظ) منفصلة وان جعلت متصلة كان مقدمها الطرف غير (102) المشارك من (104) المقدمة المتصلة . وتاليها نتيجة التاليف من طرفها الآخر والمقدمة المنفصلة .

وفى القسم الرابع متصلة احد طرفيها الطرف غير (102) المشارك من المقدمة المتصلة بالوضع الذى كان فيه . والطرف الآخر نتيجة التاليف .

والقسم (105) الخامس ينتج حملية ان شارك كل جزء من اجزاء الاتصال حملية واشتركت التاليفات فى نتيجة واحدة والا فمثل نتيجة القسم الثانى والمعتبر هو الضابط المذكور بالفعل او بالقوة (106) .

(25) والقياس الاستثنائى ان كان الشرطية فيه متصلة انتج وضع المقدم فيها وضع الثانى ورفع التالى رفع المقدم والا بطل (107) اللزوم دون العكس فى شىء منها لاحتمال كون التالى اعم . وان كانت منفصلة فان كانت حقيقية انتج وضع كل واحد من الجزءين رفع الآخر لامتناع الخلو وذلك اذا وضع مقيدا . وان كانت مانعة الجمع انتج وضع كل واحد من الجزءين

---

(96) « كلية احدى المقدمتين مع » ناقص فى أ .
(97) ب : المتشاركين .
(98) أ و ب : احدهما .
(99) ب : مقدم .
(100) ب : احداهما .
(101) عوضها فى ب : « مقدمها متصلة » .
(102) ب : الغير .
(103) ب : الصغرى .
(104) أ : فى .
(105) ناقصة فى ب .
(106) ب : بالقوة او بالفعل .
(107) أ : لبطل .

(108) رفع الآخر لامتناع الجمع دون العكس لامكان الخلو . وان كانت مانعة (80 و) الخلو فعلى العكس من ذلك (109) .

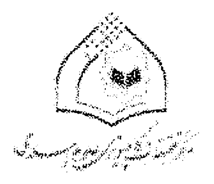
وهذا آخر ما قصدنا ذكره فى هذا المؤلف والله الهادى وهو ولى الكفاية وواهب العقل والقوة . حمد يستحقه وشكر يرتضيه وهو حسبنا ونعم الوكيل (110) .

(26) نجزت الجمل المنطقية للشيخ افضل الدين عبد الله بن محمد ابن ناماور (111) الخونجى رحمه الله تعالى ورضى عنه وهى مما افادنى بكتبها اخى وسيدى ابو الحسن على بن عتيق (112) اعاننى الله واياه على ما يقرب بنا منه ويزلفنا لديه بجاه سيدنا محمد وآله الطاهرين .

كتب هذا اثر الفراغ من مقابلتها بيده الفانية عبد الله الراجى رحمته الباقية محمد بن عيسى (113) رفق الله به ورزقه العلم والعمل .

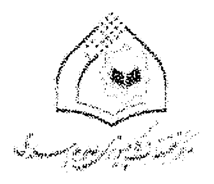
---

(108) ناقصة فى ب .
(109) ناقصة فى ب .
(110) عوض «فى هذا المؤلف ... الوكيل» نجد فى ب : « ولواهب العقل والكفايه حمد بلا نهاية وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه » وبهذا ينتهى مخطوط ب .
(111) انظر فى تحقيق الاسم المقدمة .
(112) وجدنا فى كتب التراجم شخصا يحمل هذا الاسم : ابو الحسن على بن عتيق الانصارى القرطبى نزيل فاس وهو محدث وحافظ ومقرئ مشارك فى علم الكلام والاصول والطب ونظم الشعر . حج فسمع من السلفى وغيره (انظر كحالة VII : 145) كان يمكن ان يكون هذا الشخص الا ان تاريخ حياته (523/1129 ـ 598/1201) متقدم قليلا حتى عن الخونجى (590/1194 ـ 648/1248) فضلا عمن يامر بنسخ كتبه ... اللهم الا اذا ما افترضنا اضطرابا فى تاريخ حياته ولم نجد ما يبرر هذا الافتراض ...
والتعرف على هذا الشخص او على الناسخ (انظر التعليق الموالى) هام لانه يسمح بتاريخ نسبى لهذه لمخطوطة .
(113) بعد : محمد بن عيسى نجد كلمة ثالثة نظنها لقب هذا الناسخ ولكنها غير واضحة لانها فى شكل امضاء .



المختصر في المنطق

لابن عرفة



المختصر في المنطق لابن عرفة الورغمي

1 ـ مقدمة

ـ المؤلف : (1)

هو ابو عبد الله محمد بن محمد بن عرفة الورغمي التونسي المالكي ولد سنة 1316/716 بتونس ونشا بها وتعلم علي والده ثم على اعلام القرن الثامن الهجري بافريقية امثال ابي عبد الله محمد ابن عبد السلام (توفي سنة 749/1348) في العلوم القرآنية وابي عبد الله شمس الدين محمد بن جابر الوادآشي (توفي سنة 1348/749) في علوم الحديث .

ومن اشهر شيوخ ابن عرفة في العلوم العقلية اى في الحساب والمنطق خاصة ، ابو عبد الله بن يحي بن الحباب (توفي سنة 1340/741 او سنة 1348/749) وابو يعقوب بن اندراس (توفي سنة 1329/729) وابو عبد الله الآبلي (توفي سنة 1356/757) وقد استشهد بهم ابن عرفة في مختصره المنطقي عديد المرات (2) .

تولى ابن عرفة امامة جامع الزيتونة حوالي سنة 1349/750 ثم اضاف الى ذلكالخطابة سنة 1370/772 والافتاء سنة 1371/773 وبقي في هذه الخطط اليوفاته سنة1401/803 لم ينقطع عنها الا فيفترات قصيرة اثناء مرضه سنوات 1364/766 و 1368/770 و 1383/785 او اثناء حجة سنة 1390/792.

---

(1) قد تبسطنا في الحديث عن ابن عرفة وآثاره وشيوخه وتلامذته في الاطروحة التى نعدها بعنوان « ابن عرفة والمالكيه في افريقية في القرن VIII ع XIV م » فلا نرى فائدة فيالاطالة في ذلك عنا .
انظر في المصادر والمراجع التى تحدثت عن ابن عرفة : كحالة XI 285 ومقال روجى هادى ادريس في دائرة المعارف الاسلامية (الطبعة الجديدة) ج II: ص 734 وانظر ايضا الفارسية (فهرس) السراج (الفهرس وخاصة ج III : 577 ـ 594 والرصاع (الفهرس) ومقدمة شرحه لحدود ابن عرفة ومخلوف : شجرة ص 237 وابن القاضي : درة المجال II : 280 ـ 282 وابن حجر : انباء الغمر II 192 .

(2) انظر فهرس الاعلام في آخر تحقيقنا للمختصر في المنطق .

لم يتول ابن عرفة القضاء ولم تكن له رغبة فيه وكان اكثر اشتغالـه بالتدريس والتاليف . ومن اشهر تآليفه : المختصر فى الفقه ـ والمبسوط فى اصول الفقه ـ والمختصر الشامل فى اصول الدين ـ املاءات فى تفسير القرآن ـ الحدود الفقهية ـ مختصر الحوفى فى الفرائض ـ مختصر فى المنطق ... (3)

ـ المختصـر فـى المنطـق :

هو التاليف الذى نهتم هنا بتحقيقه . ولا مجال للشك فى نسبة هذا الكتاب لابن عرفة الورغمى فالكثير من المصادر تنسب اليـه تاليفا بهـذا العنوان (4) والمخطوطتان المعتمدان فى التحقيق تثبتان هذه النسبة (5) ثم ان ابن عرفة يذكر مجموعة من شيوخه المعروفين كما راينا آنفا ويذكر هذا المختصر المنطقى فى بعض تآليفه الاخرى مثل المختصر الشامل فى اصول الدين .

لم نتمكن الى الآن من تحديد تاريخ تاليف المختصر فى المنطق ولكن يمكن ان نقول بصفة تقريبية انه الف قبل سنة 789/1387 تاريخ الانتهاء من تاليف المختصر الشامل (6 مكرر) وقد ذكر فيه المختصر فى المنطق .

ـ المخطوطتان المعتمدتان فى التحقيق :

أ : المخطوط الاول من المجموع رقم 16509 (ورقات 1 ظهر ـ 19 وجه)

---

(3) جل هذه التآليف قد وصلتنا وسنتعرض لقيمتها ولمخطوطاتها فى مختلف انحاء العالم فى دراستنا عن « ابن عرفة والمالكية ... » المذكورة اعلاه (تعليق رقم1) وكلها غير منشورة فيما نعلم ـ ما عدا الحدود التى توجد ضمن شرح الرصاع على حدود ابن عرفـة (تونس 1350) . وقد نشرنا ايضا باب الامامة من المختصر الشامل انظر حوليات الجامعة التونسية عدد 9 سنة 1972 ص ص 172 ـ 234 .

(4) ابن فرحون : الديباج 339 ـ التنبكتى : نيل 274 ـ السخاوى : الضوء ج 9 : 241 ـ الرصاع : فهرست ص 84 وشرح الحدود ص 5 ـ السراج : الحلل : 584 ـ 585 ـ 702 ابن القـاضى : درة II 281 .

(5) انظر اسفله نص المختصر فى المنطق الفقرة الاولى والتعليق رقم 2.

(6) انظر المخطوطة رقم 7895 (المكتبة الوطنية بتونس) ورقات : 3 ظهر ـ 4 ظهر ـ 137 ظهر .

(6مكرر) انظر آخر المختصر الشامل المنشور بحوليات الجامعة (المقال المذكور اعلاه تعليق رقم 3) ص 232 .

الموجود بالمكتبة الوطنية بتونس (7) وهى بخط تونسى دقيق جدا غير واضح فى بعض الاحيان وكان الفراغ من نسخها « ليلة السبت الثانى من المحرم فاتح عام 849 (الموافق لـ 10 افريل 1445) ... على يد ... بلقاسم ابن محمد بن يحيى المغراوى ... ببجاية ... » (8) لقد اعتبرنا هذه النسخة نسخة اصلية واحلنا على ارقام ورقاتها فى غضون التحقيق لقدمها النسبى اذ نسخت بعد 46 سنة هجرية من وفاة المؤلف .

ب : المخطوط الاول من المجموع رقم 18523 (ورقات 2 ظهر ـ 69 وجه) الموجود بالمكتبة الوطنية بتونس (9) وهو غير مؤرخ ولكن النسخة تبدو قديمة (10) .

هاتان هما المخطوطتان اللتان تمكنا من التعرف عليهما الى حد الآن ولم يذكر هما بروكلمان ولا ذكر غيرهما للمختصر فى المنطق (11) ولا نستبعد ان توجد مخطوطات اخرى له فى بعض المكتبات الخاصة اذ الكتاب قد اشتهر بعض الاشتهار وكتبت عليه شروح وكان فيما يبدو كتابا مدرسيا .

تدريسه :

يبدو ان ابن عرفة قد درس المنطق بالاعتماد على مختصره فهذا تلميذه ابو عبد الله محمد الرصاع الانصارى (توفى حوالى سنة 1489/894) يقول فى فهرسته « وسمع عليه (اى على ابن عرفة) جميع مختصر الشيخ الفقهى والمختصر المنطقى ومختصريه فى الاصلين وكتب له ذلك بخطه ... » (13)

---

(7) انظر فى المخططات الاخرى للمجموع مقالنا فى حوليات الجامعة... (المذكور اعلاه) ص 182 تعليق 7 .
(8) انظر آخر المختصر فى المنطق فقره 131 .
(9) هو نفس المجموع الذى وجدنا فيه جمل الخونجى انظر ما قلناه عنه اعلاه فى «التعريف بالخونجى ومؤلفاته» تعليق 43 .
(10) انظر ما قلناه اعلاه خاصة فى التعليق رقم 112 من تحقيقنا لنص جمل الخونجى .
(11) انظر ما قاله بروكلمان عن ابن عرفة فى التاريخ II : 274 والملحق II 347 .
(12) انظر فى المصادر التى ذكرته كحاله XI : 137 . يضاف الى ذلك السراج III : 889 ـ 690 ودرة الحجال II : 140 وابن ابى الضياف ج VII : 64 ـ 65 .
(13) الفهرست ص 84 .

وكذلك فان ابا القاسم البرزلى (توفى سنة 1343/844) (14) قد قرا عليه المختصر فى المنطق (15) .

عــــــــــــره :

اشتهرت تآليفه ابن عرفة بصفة عامة وتاليفه المنطقى بصفة خاصة بالعمر وتنافس العلماء فى تفهمها قال مثلا تلميذه الرصاع . « والف رضى الله عنه تآليف عجيبة ومصنفات غريبة منها تاليفه الفقهى لم يسبق به فى تحقيقه وتهذيبه وجمعه ... وتاليفه المنطقى فيه من القواعد والفوائد ما يعجز عنه كبار الفحول على صغر جرمه وكثرة علمه . » (16)

ولذا لم يكثر فى راينا استعمال « مختصر ابن عرفة فى المنطق ككتاب مدرسى ونتيجة لذلك لم تكثر شروحه ولكن رغم ذلك وجدنا من شرحه خاصة السنوسى ومحمد الشافعى ...

شروح المختصر فى المنطق :

1) شرح محمد بن يوسف السنوسى (1428/832 1490/895) (17) على المختصر المنطقى لابن عرفة :

هو اشهر هذه الشروح على الاطلاق فيما يبدو وقد وجدنا منه ثلاث

---

(14) انظر نيل الابتهاج ص 226 و 276 والسراج : 702 والبستان 193 .

(14) انظر فى مصادر ترجمته مقالنا المنشور فى حوليات الجامعة (المذكور اعلاه تعليق رقم 9) التعليق رقم 321 .

(15) انظر نيل الابتهاج ص 226 و 276 والسراج : 702 والبستان 193.

(16) شرح الحدود ص 5 ونجد نفس الجملة تقريبا فى نيل الابتهاج ص 274 والبستان : 191 وانظر الفقرة الموالية : شروح المختصر .

(17) هو من اشهر علماء تلمسان فى زمانه بالتفسير والحديث والتوحيد والمنطق ... شرح ايضا جمل الخونجى فى المنطق (انظر اعلاه شروح الجمل التى لم تصلنا «ح» والف ايضا مختصرا فى المنطق وشرحه وتوجد منه نسخ عديدة بالمكتبة الوطنية بتونس ...
انظر فى المصادر التى ترجمت للسنوسى اعلام الجزائر 189 ــ 190 وكحاله VII : 132 .

نسخ في المكتبة الوطنية بتونس تحمل الارقام الآتية : 15811 ـ 8161 ـ 16327 (18) .

يقول السنوسي في اوائل شرحه : « .... وبعد فلما كان علم المنطق من اعون شيء على تسديد النظر وتقويم ما اعوج من آراء المعقول والعبر وبه تميز ذو السبق عن غيره في ميدان مجاري الفكر وكان ارفع تاليف رايته فيه واجمعه مع الاختصار تأليف الشيخ الامام رئيس الايمة النظار ابي عبد الله محمد بن محمد بن عرفة غفر الله له والحقه بزمرة الصالحين الابرار ، رايت ان اضع عليه مختصرا يقتصر على حل الفاظه ويترجم عما ابتهم من رموز اشاراته والحاظه والله سبحانه المسؤول في الهداية وهو المستعان واليه المفر في تيسير العسير وبه الوثوق وعليه التكلان ... » (19)

نلاحظ من هذه المقدمة القيمة الكبرى التي يعيرها السنوسي لمختصر ابن عرفة خاصة وان السنوسي من العارفين بالمنطق المؤلفين فيه كثيرا ثم ان السنوسي قد اجهد نفسه في تفهم مختصر ابن عرفة وحل غامضه وقد اشتكى من ذلك ايضا الى تلميذه الملالي فقال : « ان كلامه (اى كلام ابن عرفة) صعب سيما هذا المختصر تعبت كثيرا في حله لصعوبته الى الغاية لا استعين عليها الا بالخلوة » (20) .

---

(18) وهذا وصف موجز لها :
مخطوط رقم 15811 : مقياسه : 15/20،7 سم ، معدل الاسطر في كل صفحة : 21 . عدد اوراقه : 180 ، خطه مغربي آخره (180 ظ) : وافق الفراغ منه عصر يوم الاربعاء رابع جمادى الاولى من ثمان وخمسين بعد الالف (27 ماى 1648) على يد عبيد الله تعالى محمد ابن سعيد بن ابراهيم بن على المراكشي وطنا الدموسي اصلا السيجستاني نسبا السوالي خصوصا بودي بني عيسى (؟) . كتبه لنفسه ولمن شاء الله تعالى من بعده برواق المغاربة بجامع الازهر عمره الله تعالى بذكره آمين آمين . وصلواته تعالى على سيدنا ومولانا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما .
مخطوط 8161 : مقياسه 16/21 سم . معدل الاسطر في كل صفحة : 23 . عدد اوراقه : 223 وبه تعاليق كثيرة بالهامش . خطه تونسي مؤرخ بسنة 1193 هـ/1779 م .
مخطوط 16327 : مقياسه 14/19،5 سم . معدل الاسطر في كل صفحة : 23 . عددأوراقه : 200 . خطه مشرقي غير مؤرخ عليه تملك باسم مصطفى القلشاني ثم باسم عمر بن قاسم المحجوب (توفي سنة 1222 هـ/1807 م) .

(19) ورقة 1 ب .

(20) انظر البستان ص 246 ونيل الابتهاج 329 .

فهذا الشرح هام اذن لتفهم نص ابن عرفة ودراسته ويمكن ايضا ان يعين على تحقيق النص الاصلي لان نص ابن عرفة مضمن فى الشرح فيمكن اعتماد هذه النسخة للمقارنة ولكن من سوء الحظ لم نتمكن فى هذا التحقيق من ذلك لاننا لم نعثر على هذا الشرح الا بعد انتهائنا من تحقيق الاصل وعلى كل فان المقارنة السريعة التى قمنا بها من بعد بينت لنا انه لا توجد اختلافات جوهرية .

وجاء فى هامش ب من المختصر المنطقى لابن عرفة : « هنا انتهى شرح السنوسي لهذا الكتاب فيما وجدنا من نسخة ... (21) ويتساءل فى نفس التعليق هل تلاشت بقية الشرح م هل حال الموت بين المؤلف وانهائه » ام كيف الحال » ؟ .

ونحن نرجح ان المؤلف نفسه قد اوقف شرحه فى ذلك المكان لانه لم ير فائدة فى التوغل فى شرح بعض ضروب القياس اذ جاء فى آخر النسخ التي وجدناها من شرح السنوسي وهي تقف ايضا فى نفس الموضع – : « وزعم الخونجي فى الكشف ان المنتج منها اربعة عشر **والكلام فى توجيه ذلك بطول . آثرنا الاعراض عنه لقلة جدواه والله تعالى اعلم وبه التوفيق** » . (هنا اذن ينتهى كلام الشارح) .

ويختم ناسخ المخطوط رقم 8161 : قد نجز **ما وجد** من شرح الشيخ ابى عبد الله محمد بن يوسف السنوسى الحسنى لتصنيف الامام ابن عرفة تغمدهما الله برحمته آمين وكان الفراغ منه يوم الاحد آخر جمادى الاخيرة لسنة 1193 (حوالى منتصف جويلية 1779) وهو حسبى ونعم الوكيل ، نعم المولى ونعم النصير ، ولا حول ولا قوة الا بالله العلى العظيم . » (22)

2) « نتائج الفكر فى شرح المختصر » وهو شرح محمد الشافعى العونى على مختصر ابن عرفة :

ولد محمد الشافعى العونى بباجة (شمال غرب البلاد التونسية)

---

(21) انظر التعليق رقم (250 مكرر) من تحقيقنا .
وينتهى شرح السنوسى فى بداية الفقرة 90 من تحقيقنا اى انه قد شرح قرابة الثلثين من مختصر ابن عرفة .
(22) ورقة 223 و .

سنة 1693/1105 وتوفى حوالى سنة 1759/1173 (23) وقد اشار الى شرحه هذا الورتانى فى النفحة الندية (24) وقال عنه محمد الشاذلى النيفر : « له (الشافعى) فى علم المنطق شرح مختصر ابن عرفة التونسى (ت 803) والمختصر هذا احد المختصرات التى الفها ابن عرفة واسيرها مختصره الفقهى الذى احتفل له غاية الاحتفال وما كتبه ابن عرفة لا يخرج على هذا النمط من جمع المعلومات فى الفن المحرز فيه مع تدقيق العبارة غير انه عقد اللفظ فاصبح ما يكتبه متعسرا على الفهم ولهذا تجنب الناس تآليفه واستعاضوا عنها بغيرها . فاقدام الشافعى على مختصره المنطقى دليل على رسوخ القدم فى المنطق واعانة فى العلم » (25) .

ووجدنا من هذا الشرح نسخة بالمكتبة الوطنية بتونس تحمل رقم 13328 (26) وقد بداها المؤلف بالاشادة بعلم المنطق ثم قال : (ورقة 3 ظ) : « وحكى الابى (27) فى شرح كتاب لامام مسلم ان الامام ابا عبد الله محمد بن عرفة كان يحض على تعليمه (اى المنطق) كثيرا ونقل عنه كلاما فانظر هناك (28) .

هذا ولما كان المختصر المنطقى لرئيس الحضرة التونسية علامة زمانه ، امام البلاد الافريقية ، نادرة اوانه ، مالك ازمة فروع المنقول وقطب دائرة فنون المعقول ، الموجز الكبير ، الحاق من الفقه الاقاويل ، وعلامة الارض كما قيل ، ابو عبد الله محمد بن عرفة الورغمى المذكور آنفا برد الله ضريحه واسكنه من الجنان فسيحه ، مختصرا حاويا من هذا الفن الاصول والفصول ، شاسعا عمن رام منه الحصول والوصول ، اذ هو فى غاية الايجاز ، حتى انه لوعد من الالغاز ، ناسب ذلك العد وجاز ، وقد نبذ ظهريا ، وجعل نسيا

---

(23) انظر النيفر . عنوان الاريب II : 27 ـ 30 ومحمد المقداد الورتانى : النفحة الندية فى الرحلة الاحمدية ص 40 ـ 41 (افادنا بهذا المصدر الزميل الصديق عبد المجيد الشرفى فاليه تشكراتنا) وخصه الشيخ محمد الشاذلى النيفر بسلسلة من المقالات فى جريدة العمل شهر فيفرى 1968 (ايام 2 ـ 9 ـ 16 ـ 23) وشهر مارس (ايام 1 ـ 8 ـ 15 ـ 22) .

(24) الورتانى : النفحة ص 40 .

(25) العمل عدد يوم الجمعة 16 فيفرى 1968 ص 6 (الحلقة 3 من ادباء سالفون) .

(26) مقاسها 15،5/19،7 سم . عدد ورقاتها : 193 بكل صفحة 19 سطرا قصيرا خطها تونسى ، غير مؤرخة .

(27) هو محمد بن خليفة الوشتاتى من ابرز تلاميذ ابن عرفة التونسيين توفى سنة 1425/828 .

(28) صحيح مسلم ومعه شرح الابى (ط القاهرة 1327) .

منسيا ، كانه « شيئا فريا » (29) . ولم يتصد لشرحه من الافاضل فيما راينا وروينا غير الشيخ الولى الصالح العارف بالله الغنى سيدى ابى عبد الله محمد السنوسى الحسنى (30) نفعنا الله ببركاته وافاض علينا من سحائب خيراته (4 وجه) .

بيد انه وان كان من البيان على طرف الثمام ، ولم يلتفت الى اماطة اللثام ، فبين بعضا منه بيان سحبان وحسان ، وكانه راى البعض الآخر غنيا عن البنيان ، ولعمرى ان هذا بمرتبته العالية لخليق ، واما بنا فغير لائق ولا انيق .

خالج قلبى ان اضع عليه شرحا يزيل القشر عن اللباب . غير ناكب ان شاء الله عن طريق الصواب ، مبينا لسينه من شينه ، مميزا لغثه من سمينة ، كاشفا عن وجه الاختصار النقاب ، مذللا جماح تلك المعانى الصعاب ، واضيف اليه من الزوائد ، ما لا يخلو من الفوائد مع شىء من ابكار الافكار ، سمحت به يد الاقدار ، سالكا فيه طريقا هو اقرب الى الاقتصاد عن الاطناب ، متجافيا عن طرفى الاختصار والاسهاب ، اذا هبت نسماته ترتاح لها نفوس اهل الوداد ، واذا طلعت ناره فعلى افئدة الحساد ، يرى فضله ان شاء الله اهل الاعتبار ان عابه عمى البصائر والابصار . . . ،

وهذه الصفحة رغم ما يشوبها من مبالغات وتكلف فى الاسلوب فانها تعبر عن اهم ميزات هذا المختصر المنطقى وهى : الدقة والايجاز والعسر .

واستشهد محمد الشافعى بعد ذلك ببعض الابيات فى معانى الحسد والتشكى من الزمان . . . (31) ثم اهدى تاليفه هذا الى ابى عبد الله محمد ابن حسين باى (المتوفى سنة 1759 م) وقال فى نهاية مدحه له فى خاتمة مقدمة هذا الشرح : (ورقة 8 و) وخدمت حضرته بزف هذه الهدية اليه وشربت محاسنها بتمثلها بين يديه على انى وان كنت كمهدى الدر الى البحر ، او كجالب التمر الى هجر ، فقد اعطيت القوس باريها ، والصحيفة قاريها ، والله هو المسؤل ان يثيبنا عليه ، ولا يخزينا يوم الوقوف بين يديه، وسميته « نتائج الفكر فى شرح المختصر » .

وجاء فى آخر النسخة التى عثرنا عليها من « نتائج الفكر » (193 ظ) : « وهذا آخر الكلام على قسم التصورات ويتلوه الكلام ان شاء الله على قسم التصديقات » (32) .

(29) وردت مفتوحة على اعرابها فى الآية القرآنية المقتبسة منها : مريم (19) : 27 .

(30) هو الشرح الذى سبق الحديث عنه .

(31) قد كانت حياته كثيرة الاضطراب انظر فى ذلك خاصة مقالات الشيخ النيفر المذكورة اعلاه .

(32) وصل الشافعى بشرحه الى آخر الفقرة 26 من النص المحقق .

ولما نعثر على بقية لهذا الجزء .

3) شرح(؟) محمد بن احمد بن غازى (858/1454 ـ 919/1513) (33)

قد يكون ابن غازى الف ايضا شرحا لمختصر ابن عرفه المنطقى اذ نجد لفى بروفنصال (Levi-Provençal) ينسب له كتابا بعنوان « حل مشكل ابن عرفه فى مختصريه » (34) .

ولقد الف ابن عرفة الكثير من المختصرات من اشهرها المختصر الفقهى والمختصر المنطقى ومختصر اصول الدين ... فاى مختصرين يشمل هذا التاليف المشترك ؟

لا نستبعد ان يشمل المختصر المنطقى والمختصر فى اصول الدين لما بينهما من قرابة فى المادة من بعض النواحى ثم لان ابن غازى خص المختصر الفقهى بشروح اخرى (35) . وابن غازى غير غريب عن المنطق لانه اهتم بالعلوم العقلية بصفة عامة .

ـ قيمة المختصر المنطقى لابن عرفة :

لا يمكن ان نصدر احكاما تتعلق بقيمته الآن رغم ما قاله السنوسى : « وكان ارفع تاليف رايته فيه واجمعه ... » (36) فذلك يتطلب دراسة عامة لتيارات المنطق العربى ونحن مازلنا بعيدين عن ذلك فهذا احد المختصين فى الموضوع يقول ان المنطق العربى ما زال « ميدانا مجهولا » ... (37) .

الكثير من النصوص اذن تتطلب النشر قبل ان نشرع فى بعض الدراسات المتعلقة بها وهذا ما حرصنا عليه قبل اى شىء آخر فالدراسة العامة تبدو الآن مجازفة . ولكن يمكن ان نقرر من الآن وفى ايجاز بعض الامور التى بدت لنا بديهية بعد دراسة اولية لمختصر ابن عرفة المنطقى :

---

(33) هو مؤرخ وفقيه وحاسب توفى بفاس .... انظر فى مصادره كحالة IX : 16 ولفى بروفنصال
Levi-Provençal : Historiens des Chorfas pp 224 - 310 .

(34) انظر Historiens des Chorfas ص 230 تعليق رقم 2 تاليف رقم 17 .

(35) انظر مخطوط رقم 6524 من المكتبة الوطنية بتونس : اتحاف ذوى الزكاة والمعرفة بتكميل تقييد ابى الحسن وتحليل تعقيد ابن عرفة ولعله التاليف رقم 16 من تعليق لفى بروفنصال السابق الذكر.

(36) انظر اعلاه مقدمة شرح السنوسى على مختصر ابن عرفة المنطقى

(37) Nicholas Rescher : Studies in the History of Arabic Logic P. 11 : The great man of material that represents the logical work of Arabic - Speaking peoples remains pretty much *terra incognita*. This situation prescrits a natural challenge to interested scholars.

1) هو يندرج فيما يسمى بالمنطق الصورى ويخوض فى نفس المشاكل ويتبع نفس التخطيط الذى سارت عليه المؤلفات الكلاسيكية فى المنطق العربى اى المدخل ويشمل خاصة القول فى الجنس والنوع والفصل وا لخاصة ثم العرض والمقولات والعبارات والقياس والبرهان والجدل والسفسطة والخطابة والشعــر . (38)

ويعتبر القياس المحور الاساسى لهذا المنطق .

2) يرجح ان مصادر ابن عرفة لا تتجاوز التآليف العربية فى المنطق رغم استشهاده في بعض الاحيان بارسطو وبالاسكندر الافر وديسى (39) .

3) يبدو لنا ان ابن عرفة لا يريد ان يحشر نفسه تيار متميــز من هذه التيارات المتخاصمة التى اظهر المستشرق ريشــر Resehcr بعض تعاليمها وقسمها الى مدرستين كبيرتين (40) : مدرسة بغداد School of Baghdad
ويستشهد ابن عرفة بابرز اعلامها: الفارابى ـ فخر الدين الرازى ـ السهروردى الخونجي ـ السراج الارموى .... (41) و المدرسة الشرقية The Easterns ويستشهد ابن عرقة ايضا بابرز اعلامها : ابن سينا ـ الابهرى ـ الطوسى ـ الكاتبى ـ الشيرازى .... (41) .

4) فمنهج ابن عرفــة اذن منهج تاليفى يمكن ان ينــدرج فيما يسميــه Reseher فترة الوفاق Period of Reconciliation (42) .

5) هدف ابن عرفة اذن تعليمى صرف يعتمد الاطلاع الشامل علــى الموضوع لكى يستفيد من ذلك عقل الطالب والعالم المسلمين والتاليف مصاغ فى شىء من الاختصار والاكتناز لعله مخل بالمعنى فى بعض الاحيان ويعتبر

---

(38) انظر : Rescher : Studies 13 _ 14
Madkour : L'organon d'Aristote pp. 10 — 13.
انظر ايضا مقدمة الاهوانى لا يساغوجى فرفريوس (نقل ابى عثمان الدمشقى) .

(39) انظر فهرس الاعلام . واستشهد فى المختصر الشامل بهما وبغيرهما من اليونانيين ولا يتعدى ذلك ما كان معروفا لدى المؤلفين العرب .

(40) انظر كتابه The development of Arabic... وخاصة شجرتى ص ص 68 _ 69 .

(41) فى التعريف بكل هؤلاء انظر فهرس الاعلام .

(42) انظر خاصة الفصل السادس من كتابه .

هذا الاختصار نقطة الضعف في تآليف ابن عرفة (43) . فالمختصر المنطقي عبارة عن ملاحظات نقدية تتبع بصفة عامة التخطيط المعهود للتاليف المنطقية في عهده وتفترض ضمنيا المعرفة بتلك التآليف وبالمنطق بصفة عامة فكانه تاليف لمرحلة عالية متقدمة في الدراسات المنطقية .

6) امتاز ابن عرفة في مختصره المنطقي كما هي عادته في سائر تآليفه الاخرى (44) ـ بالتدقيق في الاستشهادات فهو لا يكاد يذكر رايا الا ونسبة الى صاحبه او الى التاليف الذى اخذ منه وهذا فضل عظيم على غيره من المؤلفين العرب الذين قلما ذكروا مصادرهم (45) . وهذا يسمح بالمساهمة في ضبط بعض التيارات المنطقية خاصة في حدود بعض التفاصيل . (46)

7) كذلك لا يخلو كتاب ابن عرفة من النقد والترجيح فقلما تكون الفقرة غير متبوعة بفقرة اخرى تبتدئ ب « قلت » يعبر فيها ابن عرفة عن رايه الخاص ولعل هذا هو الذى قصده بعض القدامى عندما قال : « واما مختصره المنطقي فشحنه بالاعتراضات على اماثل ذلك الفن » (47) .

ولا تخفى قيمة هذا الجانب فهي تسمح من جملة ما تسمح به ـ بالتعرف على موقف احد فقهاء المالكية من المنطق في حدود بعض الجزئيات لانه لا مجال للشك في ان ابن عرفة من المتقبلين للمنطق العارفين بقيمته ضمن علوم المعرفة الاسلامية (48) فهو يتبنى تعريف فخر الدين الرازى للمنطق : « هو قانون تعصم مراعاته الفكر من غلطه » (49) ويرد على من

---

(43) انظر ما قلناه آنفا عن عسر تآليفه وانظر خاصة ما قاله شارحه السنوسي .

(44) انظر نموذجا من ذلك فيما نشرناه من المختصر الشامل في اصول الدين : حوليات الجامعة ...

(45) انظر مثلا تشكى ابراهيم مدكور من ذلك : L'organon p. 60

(46) وتكون هذه هي القيمة الكبرى لتاليف ابن عرفة. ولكن ذلك يتطلب كما قلنا معرفة اشمل بالنصوص المنطقية .

(47) السراج : الحلل ص 585 (عن القرافي) .

(48) انظر في المواقف المختلفة من المنطق خاصة كتاب علي سامي النشار : مناهج البحث عند مفكري الاسلام ونقد المسلمين للمنطق الارسطاليسي .

يريد الاكتفاء بما هو ضروري منه دون نظرية فضلا عمن يحرمه : « قلت . ضرورية كاف فى بعض الطرق الموصل لباقيه لا فى كلها » . (49)

وفى الختام فان ابن عرفة يرى ان طريق العلم الصحيح هـو الـذى يسمح بالتفريق بين الغث والسمين ولذا راى من الواجب « المشاركة فيه (فى المنطق) علما وتعليما واتباع الحق فيه ردا وتسليما » (50) .

---

(49) المختصر فى المنطق فقرة 6 .

(50) انظر المختصر فى المنطق فقرة رقم 2 .

بسم الله الرحمن الرحيم
صلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه

يقول الشيخ الفقيه العالم العلامة المحقق والنبيه [illegible]
النبيل [illegible] أبو عبد الله
محمد بن [illegible] الصالح [illegible] المقدس المرحوم أبي عبد الله محمد بن [illegible]
[illegible] نسبا [illegible]
[illegible] الذي [illegible] ما قضاه ونشهد أن لا إله
إلا الله وأن [illegible] ورسوله [illegible]
[illegible] المخصوص [illegible]
[illegible] علماء [illegible] المحمدية [illegible]
التصورية والتصديقية [illegible] من [illegible] ببعض [illegible]
[illegible] المسائل [illegible] عن مراجعته [illegible]
[illegible] المشاركة [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] الإشارة [illegible]
[illegible] القضية [illegible]
[illegible] الذي [illegible]
[illegible] النسبة الكلامية [illegible] الأمر وتعريف [illegible]
[illegible] التصديق [illegible]
[illegible] أو مساوية [illegible] تصديق الممكنة عامة وخاصة
[illegible] التصديق [illegible] بإيجاب أو سلب [illegible] المشهور
[illegible] على الثالث [illegible]
[illegible] المتكلم [illegible]
[illegible] بالتصديق [illegible]
[illegible] المعين [illegible] خارجا عن التصديق [illegible]
[illegible] التصديق [illegible]
مطابقة النسبة الكلامية [illegible] والجزء المعقول [illegible] الحيوان

العكس فحكمه في غير [illegible] لكل [illegible] لزمه بانه [illegible] عن التعليق المقدمات
النتيجة [illegible] فاذا انتقل الى النتيجة رجع الوهم عن قبول [illegible] الشكل الثاني
معقولا. ثم انواع [illegible] اشكاله قياسي ومقدماته مشهورة [illegible] بالحقيقة ومـا
[illegible] قياسي ومقدماته مشهورة بالحقيقة وما [illegible] من [illegible] الاولين [illegible] الاول
قياسا والاخير [illegible] شكل القياس [illegible] صورته ومادته
ومقدمات [illegible] مقدمات [illegible] نتيجة [illegible]
[illegible] مع مقدمة نتيجة [illegible] المطلوب [illegible] اقيسة [illegible]
[illegible] نتيجة جميع مقدمات واحدة من [illegible]
قياس [illegible] النتيجة [illegible]
[illegible] نتيجة مع عكس
احدى [illegible] الاخرى [illegible] النتيجة صغرى لعكس
الكبرى ينتج الصغرى [illegible] النتيجة باحدى المقدمتين [illegible] وعكس
القياس [illegible] التحليل [illegible] النتيجة لاحدى مقدمتي
القياس [illegible] القياس [illegible] نقيض النتيجة
كبرى للصغرى ينتج من الثالث نقيض الكبرى [illegible] نقيض [illegible]
[illegible] النتيجة [illegible]

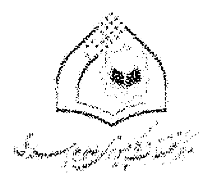
وفيما ذكرناه كفاية وبالله التوفيق وصلى الله على سيدنا محمد واله
وصحبه وسلم تسليما كثيرا طيبا

تم التصنيف وتم التاليف بحمد الله وحسن عونه وكان الفراغ من نسخه
ليلة السبت الثاني من المحرم [illegible] تسعة واربعين [illegible]
[illegible] علي بن العمر [illegible] من [illegible]
في الاخرة [illegible] رحمه الله [illegible]
[illegible]
منها [illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم صلى الله على مولانا محمد وآله وصحبه وسلم

قال الشيخ الفقيه الإمام العالم العلامة
جامع علمي المعقول والمنقول أبو عبد الله
محمد بن عرفة رحمه الله تعالى ورضي عنه بمنه

الحمد لله الذي لا تحيط به حدود من مدركه ولا كائن إلا ما قضاه وقدر
أن لا إله إلا الله وأن كل كائن بإيجاده فيه له وكل نبي ولو ما يجاز
سبق عنه وأن محمدا رسوله المخصوص من الأنبياء صلى الله عليه
المخصوص بجوامع الكلم في كمال لفظه ونصه وبعد فلما
رأيت أكثر متأخري علماء الأمصار يكلفهم كثيرا من
القواعد الفقهية وصورا من أحكامه الضرورية والتصديقية
حتى أن بعض أكابر من أشياخ الزمان كان يلهج ببعض مبادي [illegible]
الفرضية التي قابلت البنية بما يرغب ويبعد [illegible] عن
سواء دونه غير الشارح بكونه الأخير عما يبعده ويستبدل
ما قرب دونه من شاركه فيه علما وتعليما واتبع الحق فيه
ردا ونسبا بجهز وربما كان يحتج في إطلاقه للطلبة من تخفيف وتفصيل



2) نص المختصر في المنطق - لابن عرفة

1)   1 ظ / بسم الله الرحمان الرحيم . صلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه كثيرا الى يوم الدين (1) .

قال الشيخ الفقيه العالم العلامة الصدر الشهير الخبر النبيل المتفنن الاصيل ، نسيج وحده وفريد عصره ، ابو عبد الله محمد بن الشيخ الصالح المجاور المقدس المرحوم ابى عبد الله محمد بن عرفة الورغمى نسبا التونسى مولدا ومنشأ برد الله ضريحه واسكنه من اعلى الجنان فسيحه . (2)

الحمد لله الذى لا مهدى الا من هداه . ولا كائن الا ما قضاه . ونشهد (3) ان لا الاه الا الله وان كل كمال بالحقيقة له . وكل نقص ولو بالمجاز منفى عنه وان محمدا رسوله . المنحصر نوع الافضلية فى شخصه المخصوص بجوامع الكلم ظاهر لفظه ونصه .

(2)   وبعد لما مزج اكثر متاخرى علماء الاصليين (4) بكلامهم كثيرا من القواعد المنطقية وفصولا من احكامه التصورية والتصديقية حتى ان بعض من ادركناه من اشياخ الزمان كان يلمع ببعض الفاظ (5) مبادىء الفن فى المسائل الفقهية فيما يدعيه ويفسره فيسكت بذلك عن مراجعته غير المشارك فيه (6)

---

(1) ب : صلى الله على مولانا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما .
(2) عوض هذه الفقرة نجد فى ب : قال الشيخ الفقيه الامام العالم العلامة جامع علمى المعقول والمنقول ابو عبد الله محمد بن عرفة رحمه الله تعالى ورضى عنه بمنه . وفى هامش ب : يقول العبد الفقير الى مولاه الغنى محمد بن محمد بن عرفة الورغمى رحمه الله تعالى ورضى عنه بمنه .
(3) ب : « ونشهد » وفوقها : « اشهد » .
(4) فى هامش أ : قال المؤلف هو ابن عبد السلام . فهل يكون شيخ ابن عرفة الشهير ابو عبد الله محمد بن عبد السلام (676 _ 749) هو المقصود خاصة بالنقد من وراء هذا الكلام .
(5) فى هامش ب .
(6) ناقصة فى ب .

سكوت الاخرس عما يتيقنه (7) ويستبصره فاوجب ذلك المشاركة فيه علما وتعليما واتباع الحق فيه ردا وتسليما وربما كان يجرى فى الالقاء لطلبة من تحقيق وتحصيل وتدقيق وتاصيل ما لا يجدونه مسطورا مقرزا ولا منقولا ولا محـررا .

3) فرايت ان اجمع لهم قواعد الفن بوسط الاختصار مع زيادة عرية عن الاكثار منبها على ما قيـل من مشهـور راى مضعـف وبرهان مزيف . فاللـه اسال ان يجعل ذلك للنصحة الدينية خالصا ولخير الدنيا والآخرة جالبـا قانصا كاملا لا ناكصا ولا ناقصا .

العلم الذى هو مطلق الادراك : تصور ان كان ادراكا لغير مطابقة النسبة الحكمية لما فى نفس الامر ، وتصديق ان كان ادراكا لها . ويشمل التصديق علما واعتقادا وظنا ووهما وشكا لان المطابقة اعم من كونها جزما لدليل او دونه او راجحة او مرجوحة مساوية ومن ثم شمل تصديق الممكنة عـامـة وخـاصـة .

4) الفخـز : التصديق تصور امر مع الحكم عليـه بايجاب او سلب . الاقدمون : هو نفس الحكم . والمشهور ان العلم اما تصور او تصديق .

ورد على الثالث بعدم اندراجه وعلى الثانى بلزوم كون قسم الشىء قسيما له . واجاب الاثير والسراج بان المقسم مطلق للادراك والقسيم المقيد بعد الحكم. ورده ابن البديع بانه ان اريد بالتصديق مجموع الادراك والحكم لم يندرج لعدم صدق الجزء على الكل وان اريد به الادراك المقيد بالحكم كان الحكم خارجا عن التصديق وهو نفسه او جزءه وبأن العلم انفعال والحكم فعل .

5) قلـت : ان ارادوا بالتصديق ادراك مطابقة النسبـة الحكميـة (9) استقام التقسيم والجزء المعقول يصدق على الكل كالحيوان / 2 و / او (10) الناطق على الانسان والممنوع المحسوس كالسقف او الجدار على البيت فلعله من الاول . وليس كل منهما ضروريا لا يتوقف على نظر وهو استحضار ما يقيد ادراكه ادراك غيره فيدخل مفيد التصور ولو بالخاصة على المشهور .

---

(7) بداية من هذه الكلمة نجد فى ب : كلمتين وسطرين مضافة بحبر مغاير للحبر الاصلى لان الورقة الاصلية تمزقت اطرافها من شدة بلى وكذلك الامر بالنسبة لبعض الكلمات او الاحرف من الاسطر السابقة من نفس الصفحة ومن اسفل الورقة الموالية .

(6) ب : زيـادات .

(9) نـاقصـة فى ب .

(10) ب : و .

وقول الفخر : ترتيب تصديقات يتوصل بها لعلم او ظـن لا ينعكس نخروج مفيد التصور ولا نظريا يتوقف عليه والا لما احتجنا التحصيل ولا قدرنا عليه فبعض كل منهما نظرى يمكن تحصيله من بعضه الضرورى .

6) وللفخر مذهب ياتى فى المعرف .

ربما غلط الفكر كثيرا احتيج لقانون تعصم (11) مراعاته الفكر من غلطه وهو المنطق . قيل : ان كان ضروزيا فلا يتعلم وان كان نظريا تسلسل . قيل : منقسم (12) يكتسب نظرية من ضروزية . قيل : ان كفى ضرورية فلا حاجة لنظرية والا تسلسل .

قلـت : ضرورية كاف فى بعض الطرق الموصل لباقيه لا فى كلهـا ثـم رايته فى بيان حق السراج . وجواب الخونجي والاثير بكفايته وان الاحاطة بكل الطرق اولى ضعيف لاقتضائه اولية تحصيله لا وجوبه . وجواب مطالع السراج بان نظرية يكتسب من ضروزيه بطريق بين حسن .

7) وموضوع كل علم ما يبحث فيه عن (13) عارضه الذاتى وهو ما لحقه كذاته (14) او مساويها او اعمها الذاتى لا عن عارضه الغريب ، ما لحقه لاخصه او اعمـه العرضى .

فموضوع المنطـق التصـورات والتصديقـات وفـى كونهـا الشـوانـى اى هى من حيث الحكم لبعضها على بعض تقييديا وخبريا موصلة لعلم مجهول نوعها توصلا قريبا او من حيث مطلق توصيلها وان بعد قولا الاثير مع الفخر والشيخ والكاتبى مع السراج والخونجى محتجا لهما فى التصور من حيث كونه جزئيا وكليا واحد الخمسة والتصديق من حيث كونه عدولا وتحصيـلا وعكسا ونقيضا .

8) وموصل الاول قريبا يسمى قولا شارحا والثانى كذلك حجة ، وقدم الاول وضعا لتقدم التصور التصديق طبعا ضرورة ان الحكم والمحكوم (15) به وعليه ان لم يتصور امتنع الحكم . ولا يلزم تصور حقيقة المحكوم عليه بل بوجه ما . قيل : لو استدعى الحكم على الشىء تصوره بوجه ما صدق المجهول مطلقا يمتنع الحكم عليه وهو وكاذب لان المحكوم عليه فيه ان كان مجهـولا مطلقا تناقض كذبه وان كان معلوما من وجه امكن الحكم عليه فالحكم بامتناعه تنـاقض .

---

(11) أ : يعصـم .
(12) أ : قيل نظرى منقسم .
(13) أ : مـن .
(4) ب : لذاته .
(15) هـامش ب .

9) **قلت** : الحكم عليه باعتبار الشعور به من حيث ذاته ولا تناقض بينهما كاختلاف كيف : حينية ومطلقة ، وجواب الخونجي والسراج بان هذه القضية يمتنع صدقها خارجية لامتناع موضوعها في الخارج فان كل خارجي معلوم من وجه فيمتنع لزومها لمقدمها وصدقها حقيقية يمكن من غير تناقض فيه نظر لان كذب التالي في نفسه لا يمنع لزومه لمقدم والا لما صدقت لزومية استثنى (16) فيها نقيض تاليها ولمنع كل خارجي معلوم من وجه . دلالة اللفظ

10) وقول الخونجي والاثير والسراج هي فهم المعنى من اللفظ رده الكاتبي بان الفهم ثان عن الدلالة باللفظ الثانية عن الدلالة فلو كان اياها ما لزم تاخر الشيء عن نفسه بمرتبتين . وابن واصل بثبوتها للفظ قبل الفهم منه وبصحة تعليله بها فيلزم تعليل الشيء بنفسه ورده بمنعه لان المعرف غير المعرف به (17) ولذا لم يقبح هذا اندسان لانه حيوان ناطق (18).

/ 2 ظ / والحق ان الحيثية كالمادية والفهم كالغائية فهي مشتركة لقول الشيخ اولا هي ارتسام معنى في النفس لارتسام لفظ في الخيال تعرف النفس ان المسموع للمفهوم . وثانيا لا يدل لفظ بذاته والا كان لكل (19) لفظ معنى بل الواضع جعله دالا اى بحيث اذا اطلق فهم منه المعنى . وهي على امر لوضعه له مطابقة ولكله تضمن وللزومه الذهني التزام . ولازمه التزام من حيث هو كذلك فيهما احترازا من المشترك بين المعنى وجزئه او لازمه . فالزموه ذلك في الاولى . وابطل ابن التلمساني عكس الاولى بالمسمى البسيط.

11) الفخر : هي على تمام مسماه مطابقة وجزءه تضمن .

قلت : وبقصوره على بعض صور نقض طرده وهي دلالته على آخر اجزاء مسماه . والمعتبر اللازم البين وهو ما يلزم من فهم المسمى فهمه . والمعروف كونه ذهنيا اذ لا فهم دونه لا نقل ابن الحاجب انه خارجي لحصول الفهم دونه كما في العدم والملكة . وفي كونه شرطا او سببا قولا الاكثر وشيخنا ابن الحباب بناء على ان دلالة الفهم او الحيثية .

---

(16) ناقصة في ب .
(17) ناقصة في أ .
(18) في هامش أ وبحبر مخالف : ابن هارون اعترض بان (؟) يجتنب فيه الحيثيات لانها لا تدل على الحصول بل على القابلية فقط . فصان (؟) عقل الانسان بانه القابل للكتاب . قيل لا يشترط الدلالة على الحصول بدليل قولهم في حد النظر فلم يمكن التوصل بصحيح النظر الى آخره .
(19) ب : كل .

12) والمشهور دخول دلالة المركب فيها . قالوا لان دلالة الهيئة التركيب بالوضع . وما دل بالاخيرتين دل بالاولى دون عكس لجواز بساطة المسمى وعدم لازمه البين . وزعم الفخر عكس الاخيرة لان لكل لازما اقله ليس غيره. رد بمنع كونه بينا لانه (20) ما لزم من فهم المعنى فهمه لا ما ان فهم لزومه . ولفظ الاولى حقيقة وغيرها مجاز (22) . والاولى لفظية والثانية عقليه . وفي كون الثانية مثلها او كالاولى قولا ابن التلمساني مع الفخر والآمدى . والاخيرة قيل مهجورة وفسره الكاتبى بعدم استعمالها فى جواب ما هو ، ورده الاثير بان التضمن كذلك . وفسره بمنعها فى ذكر اجزاء المحدود كحساس ناطق فى انسان . والدال مركب ان قصد بجزئه جزء معناه وهو المؤلف والا فمفرد .

13) وقيل المركب ما دل جزءه على غير جزء معناه (23) دون جزئه .

وخص الفخر (24) تقسيمه بالدال بالمطابقة فقال ابن التلمساني لا معنى له لانقسام الاخيرين اليهما . ووجهه القرافى بان تخصيصه باحداهما يخرج البسيط وغير ذى اللازم البين . ويرد بان المتعقب تخصيصه به دون اعمه المقرون بال (25) لا الآخيرين وغيره بانه اعم منهما فاستلزم تقسيمه . ورد (26) بان مقسم الاعم لا يقسم الاخص . والمفرد مشترك ان عدد الوضع معناه والا فمنفرد علم ان تشخص بالوضع والا فمتواطىء استوت افراده فيه (27) والا فمشكك ، فعل ان استقل بمعناه دالا بهيئته على زمنه ، اسم ان لم يدل بها ، حرف ان لم يستقل .

14) وتصويب ابن واصل ابطال الخونجى عكس رسم الفعل فما يرادفه فى لغة العجم لانه فيها يدل على الزمان بذاته ، ونظر المنطقى عام فى اللغات، يرد بان عموم نظره (28) فيها باعتبار احكامها العلمية وهذه لفظية تختلف بحسب اللغات . وشك الفخر فى قولهم الفعل والحرف لا يخبر عنه بان المخبر عنه فيه ان كان اسما كذب وان كان فعلا او حرفا تناقض. واجيب بان المراد

---

(20) أ : لانق (؟) وبالهامش : لانه .
(21) أ : فهما .
(22) أ : ... وغيرها لفظ الاولى حقيقة ولفظها مجاز .
(23) أ : وهو المؤلف .... جزء معناه ناقص فى ب .
(24) ب : وحصر .
(25) أ : .... دون اعمه لا دون الاخيرين .
(26) ب : ويرد .
(27) ب : استوت فيه افراده .
(28) أ : بان نظره .

لا يجبر عن معناه معبرا به عنه . واللفظ مرادف ان وافق غيره في المسمى والا مباين (29) ، كلي ان لم يمنع تصور معناه شركة فيه (30) .

15) الاثير : امتنع وجود افراده او امكن وما وجد او وجد واحد وامتنع غيره او امكن او وجد وزيادة غيره غير متناهية غير خفية /3 و/ ، جزئي ان منعها اخص من الجزئي الاضافي (31) المندرج تحت كلي ، وليس جنسا له لتصوره دونه (32) . والاضافي اعم من الكلي من وجه والمفهومان ان لم يصدقا على واحد تباينا والا لزم صدق (33) كل منهما صدق الآخر تساويا. وان لزم صدق احدهما الآخر فالملزوم اخص مطلقا والا فكل اعم من الآخر من وجه . ونقيضا المتساويين مثلهما ونقيض الاخص مطلقا اعم من نقيض الاعم مطلقا ونقيض الاعم من وجه لا يلزم كونه اعم من نقيض الآخر او اخص لان نقيض الاخص اعم من عين الاعم من وجه مع المباينة الكلية بين نقيض الاعم وعين الاخص وبين نقيضي المتباينين مباينة جزئية لصدق نقيض كل منهما مع الآخر فان صدق مع نقيضه ايضا تباين نقيضاهما تباينا جزئيا والا فكليا والمحقق (34) الجزئية . والكلي ان اعتبر من حيث هو طبيعي موجود لان جزءه الموجود (35) ومن حيث كونه كليا منطقي ومن حيث مجموعهما عقلي

16) الاثير : وفي وجودهما خلاف . وخص التلمساني الخلاف بالثالث . والمقول في جواب ما هو جملة اجزاء وفي طريقة كل جزء منهما دل عليه مطابقة والداخل في جوابه كل جزء منها دل عليه تضمنا . والكلي اقسام : الاول الجنس المقول على كثيرين مختلفين بالحقيقة في جواب « ما هو ؟ » فيخرج العرض العام . واورد ان المقول على كثيرين اعم من الجنس المطلق لانه مقول عليه وعلى غيره لكنه اخص منه لانه جنس للخمسة .

17) واجيب بان الاول باعتبار ذاته . والثاني من حيث كونه جنس للخمسة . ومن هنا تعقب شيخنا ابن الحباب قول ابن اندارس المقول على كثيرين عرض عام للجنس . وفي لزوم كون الجنس ذا نوعين طريقا الاثير والكاتبي. وعلى الاول في لزوم كونهما خارجين (36) نقل الاثير عن المشهور

---

(29) أ : فمباين . وفي الهامش : مباين .
(30) «فيه» ناقصة في ب .
(31) ناقصة في ب .
(32) هامش أ : هي الجزئي دون الاضافي ضرورة انه جزءه عام ذلك (؟) وقيل بينها عموم وخصوص من وجه لابن مرزوق .
(33) ب : كل واحد منهما .
(34) ب : فالمحقق .
(35) ب : لانه جزء الموجود .
(36) أ : خارجيين .

ورايه. والجنس ان كان تحته جنس لا فوقه فعال وعكسه سافل ، وما فوقه وتحته متوسط ومقابله مفرد . ومنع الفخر كون الجنس جنسا لها لامتياز الاثنيا بعدمى ومجموع وجودى وعدمى لا يكون نوع وجودى . والجنس لا يكون ذا نوع واحد . ورده السراج والكاتبى باحتمال كون العدمى عارضا لنوم وجودى ومنع وحدة (37) نوع الجنس كوحدة سخص النوع . (38)

18) قلت : فى الاول نظر اذ الماهيات العقلية لا تثبت بالامور الاحتمالية. الثانى النوع الحقيقى المقول على كثيرين متفقين بالحقيقة فى جواب «ما هو؟» مخرج الفصل والخاصة . والاضافى فى الاشارات المقول عليه وعلى غيره الجنس قولا اوليا . الفخر (39) : لانه لا يكون نوعا الا بنسبته لقريب جنسه والحقيقى لكل ما فوقه . الاثير والخونجى : احتراز من الصنف لانه بواسطة النوع (40) . وبينهما عموم من وجه الانفراد الحقيقى فى البسيطة والاضافى فى الجنس المتوسط واجتماعهما فى السافل . ومراتب الاضافى كالجنس . الاثير : الجنس وان علا والفصل وان اخذا مجردين كانا نوعين حقيقيين . الفخر : احد الخمسة (41) الحقيقى لانها محمولات والاضافى موضوع (42) .

19) ورده السراج والخونجى والاثير بان كونه موضوعا لا يمنع كونه محمولا . يرد بان كونه اضافيا انما هو من حيث كونه موضوعا فقط . الثالث : الفصل فى الاشارات المقول على الشىء /3 ظ/ فى جواب «ايما هو» فى جوهره . زاد فى الشفا من جنسه . الفخر : كمال (43) المميز عما (44) يشاركه فى الجنس . الاثير : فلو تركبت ماهية من امرين يساويانها كان كل منهما فصلا على الاول لا الاخيرين ولو تركبت منهما مع جنس فكذلك على غير الاخير ومجموعهما فصل عليه . ونسبته للجنس بالتقسيم والنوع بالتقويم . ومقوم العالى مقوم السافل دون عكس والمقسم عكسه .

---

(37) أ : ومنع عدم وحدة ...
(38) هامش ا : معطوف على كون الجنس منع آخر بعد الاول .
(39) ناقصة فى أ .
(40) « والحقيقى . بواسطة النوع » ناقصة فى أ .
(41) ناقصة فى أ .
(42) هامش أ : اما المباين والمفرد قيل الامثال ومثيله ابن واصل الماهية البسيطة سيم (؟) الفوات الاضافة ولا يبعد ان يمثل على راى الحكماء فى ان العقل الاول جنس لا جنس فوقه وان ما تحته انواع حقيقة فنوع منها مفرد لا نوع فوقه ولا تحته . تامله .
(43) أ : كما .
(44) أ : عمن .

(20) واوجب الشيخ كونه علة لوجود حصة النوع من الجنس لان احدهما ان لم يكن علة الآخر استغنى كل منهما عن الآخر . وليس الجنس علة له والا استلزمه فتعين العكس . واجابوه بانه لا يلزم من عدم العلية التامة الاستغناء ولا من العلية (45) غير التامة الاستلزام .

ومنع الفخر وجوبه بان الفصل قد يكون صفة والصفة لا تكون علة للموصوف . ورده الاثير والسراج والخونجي بان ذلك فى الماهية الحقيقية ممنـوع .

قلـت : القول بالعليه عندنا باطل بين فى الكـلام وليس كـل جـزء جنسا او فصلا كاجزاء العشرة بل الجزء المحمول احدهما . قالوا فصل الانسان الناطق لا النطق الذى لا يحمل عليه الا بالاشتقاق وكذلك البواقى وحيث يطلق ذلك فهو مجاز .

(21) الرابع : الخاصة : فى الشفاء : الكلى المقول على اشخاص نوع واحد ما تحت طبيعة فى جواب اى شىء هو قول غير ذاتى ، وفى الاشارات بدل اشخاص نوع واحد ما تحت طبيعة واحدة . قالوا : على الاول تدخل خاصة النوع وان (46) علا او توسط او سفل لا خاصة الجنس العالى وعلى الثانى تدخل . وربما كان خاصة العالى عرضا عاما للسافل . وتكون لازمة وشاملة. السراج : وتخصيص قوم الخاصة بالاولى يبطل التقسيم المخمس . وقـد تكون مركبة من امور كل منها اعم منها .

الخامس : العرض العـام المقول على مـا تحت اكثر من طبيعة واحـدة قولا عرضيا . وظنه بعض الناس قسيم الجوهر . ورده الخونجي والسراج بان هذا قد يكون جوهرا ومحمولا على الجوهر حملا حقيقيا دون ذلك . وذلك قد يكون جنسا دون هذا .

(22) فالكلى تمام ماهية افراده نوع وجزءها جنس او فصل وخارجا عنها خاصة او عرض عام . والثانى يسمى ذاتيا . والشيخ قد يفسر الذاتى بما ليس بعرضى فالماهية عليه ذاتية . والذاتى جنس او فصل لانه ان كان مقولا فى جواب «ما هو؟» كان جنسا والا فان اختص بالماهية كان فصلا لتمييزه الذاتى اياها فان كان تمام مميزها بقريب والا ففصل . فصل وان لم يختص (47) بها امتنع كونه تمام مشترك بينها وبين ما يخالفها والا كان مقولا عليها فى جواب «ما هو ؟» والفرض خلافة فوجب كونه جزءا من تمام المشترك لا مباينا له ولا اخص ولو من وجه لوجود المباين والاعم ولو من وجه دون مباينة واخصه

(45) أ : العلـة .
(46) أ : أ ن .
(47) أ : تختص .

وامتناع وجود الكل دون جزئه ولا اعم والا وجد دونه مشتركا بينها وبين ماهية ما .

23) وامتنع كونه تمام المشترك لفرض كونه غير تام فكان جزءا من تمام المشترك بينهما وعاد الكلام وتسلسل فوجب كونه مساويا لتمام المشترك (48) وهو فصل جنس وفصل للماهية عما يشاركها في ذلك الجنس . والخارج غير /4 و/ لازم ان لم يمتنع رفعه عن الماهية والا فلازم (49) للوجود او للماهية بوسط وهو البعيد ام هو (50) القريب والوسط ما يقرن « بلانه » كذا (51) والا لما جهل حمل امر على غيره وتسلسلت اللوازم .

معرف الشيء ما اوجب تصوره (52) او تمييزه عما سواه . فشرطه كونه اجلى منه ومتصورا قبله ومساويا له في الصدق ، وحد تام ان كان بالجنس القريب والفصل . ناقص ان كان به فقط او به وبالجنس البعيد . ورسم تام ان كان بالقريب والخاصة وناقص ان كان بها فقط او بها وبالبعيد.

24) وقول نصير الدين السمرقندي : زعم بعض المحدثين ان مجرد الفصل او الخاصة يفيد تعريفا ناقصا خلاف قول المحققين لا يفيد شيئا غريب. والتعريف بالمثل تعريف بمحض المشابهة . رسم وخلل كل بعدم شرطه . ويقدم الاعم لكونه اعرف . وفي كونه اوجب او اولى قولا السراج والاثير مع الخونجي وخلل لفظه عدم ظهور دلالته . وللفخر في بعض كتبه (53) : لا شيء من التصور بمكتسب لان التصور اما مشعور به او غير مشعور به وكل مشعور به يمتنع طلبه لانه تحصيل حاصل وكل غير مشعور به كذلك للغفلة عنه .

25) ورده الخونجي والاثير والسراج بان المعلوم ببعض اعتباراته يمكن طلب حقيقته كطلب ماهية الجن . والمراغي (54) بكذب القياس لان العكس المستوى لعكس نقيض كل من الحمليتين ينافي الاخرى . ورده الثلاثة (55) بان موضوع الحمليتين تصور مشعور به وتصور غير مشعور به لا مشعور به ولا غير مشعور به والعكس المذكور لكل من القضيتين لا ينافي الاخرى .

---

(48) ناقصة في ب .
(49) ب : فــــلاو .
(50) عوض «ام هو» نجد في ب : اولا وهو .
(51) ب : بـ «لانه» حين يقال لانه كذا .
(52) مكررة في المخطوطتين .
(53) هامش أ : في المحصل والملخص .
(54) هامش أ : هو الشريف المغربي .
(55) ناقصة في ب وفي مكانها بياض .

والخونجي والسراج بمنع انعكاسه عكس النقيض الى الموجب المنعكس عكس الاستقامة الى منافى الثانى . وشك فى التعريف بانه يمتنع تعريف الشىء بنفسه او بكل اجزائه لانها هو وببعضها لان معرف المركب معـرف كل جزء منه وبالخارج لتوقفه على اختصاصه بها الموقوف على معرفتها وعلى العلم بما سواها مفصلا .

26) واجاب الخونجى والسراج بان معرف الكل قد لا يعرف جزءه لكونه معروفا ومنع توقف التعريف بالخارج على معرفة الاختصاص . سلمناه لكن توقف الاختصاص على العلم بها من وجه (56) .

قلت : اقتصارهما على جواب الاول يلزمهما (57) الشك فى الحد التام . ويجاب بان اجابة الاثير بان اراد بكل اجزائه ما سوى الهيئة الاجتماعية منعنا انها هو والا سلمناه بكلها وادعيناه ببعضها وهو هى غير الهيئة الاجتماعية (58) تفيد كونه بالبعض فشمل جواب الاول .

27) والمركب ان لم يستقل معناه تقييدى والا فان دل بذاته على طلـب فعل فامر مع الاستعلاء . وسؤال مع الخضوع . والتماس مع التساوى . وعلى طلب كفه نهى مع الاستعلاء . ومع الاخيرين الاخيران . وعد الابيارى ما دل على الطلب مفردا والا فان لم يحتمل الصدق والكذب فتنبيه منه التمنـى والترجي والقسم والنداء وإن احتملهما فيخبر وقضية مقدمة ان جعل جـزء قياس فان تحلل طرفا القضيتين الى مفردين او ما قوتهما قوتهما فحمليه والا فشرطية . (59)

والحملية مركبة من محكوم عليه هو الموضوع وما صدق عليه تصوزا هو العنوان كان تمام ماهيته او جزءها او خارجا وما حكم / 4 ظ / بصدقـه عليه او سلبه عنه موجبه او سالبة هو المحمول او نسبة صدقه او سلبـه (60) فان صرح بلفظها وهى الرابطة زمانية كانت او غير زمانية كـ « كان » و « هو » فثلاثية والا فثنائية .

28) وتعقب ابن واصل قولهم « هو رابطة » (61) بانه اسم لطرف قضية او لمنع كون ما بعده نعتا للاسم لا للنسبة حسن . وفـى اعتبار صـدق

---

(56) الجملة «سلمناه ... وجه» ناقصة فى أ ومضافة فى الهامش .
(57) أ : يلزمهم .
(58) «معناه انها ... الهيئة الاجتماعية» ناقصة فى ب ومضافة فى الهامش
(59) فى هامش أ : «اعترض ابن مرزوق مثله على الحمل فان المحلل (؟) القضية لا الطرفان » .
(60) ب : حمله . وفى الهامش اصلاحها بـ «سلبه» .
(61) «هو رابطة» ناقص فى ب .

العنوان بالفعل وقتا ما او بالامكان قولا الشيخ والفارابى . والتشكيك فى الحمل بان المحمول ان كان نفس الموضوع فلا حمل وان كان غيره امتنع لامتناع كون الشيء عين غيره مردود بان معناه (62) الحكم بصدق امر على امر بواسطة صدق ثالث ولا امتناع فيه . وما موضوعها جزئى مخصوصة وكلي دون سور . الشيخ : وهو ما دل على كمية الموضوع لا اجزائه مهملة مساوية للجزئية وبه محصوره . وسورها موجبة كلية «كل» ومرادفه . وجزئية « بعض » و « واحد » . وسالبة كلية لا شيء ولا « واحد » . وجزئية «ليس كل» و « ليس بعض » و « بعض ليس » . والاولى للسلب عن الكل مطابقة وعن البعض التزام عكس الاخيرين .

29) والثانى قد يذكر للسلب الكلى ولا يذكر للايجاب بوجه عكس الثالث . فمعنى (63) كل جـ كل افراده لا الكلى ولا الكل والا لم يتعد الحكم من الاوسط للاصغر لا ما حقيقته جـ ولا ما هو موصوف به بل الاعم منهما لمنع الاول اندراج الاصغر تحت الاوسط والثانى يوجب لكل موضوع موضوعا وما اعتبر فى صدق عنوانها وجود موضوعها فى الخارج خارجية وما اعتبر فيه تقدير وجوده حقيقية . وقيدها الاثير بتقدير الامكان العام . قال وربما استعملت القضية بمعنى الوجود الرهنى .

30) وحق السور اقترانه بالموضوع لانه ذو الافراد فان قرن بالمحمول سميت منحرفة كلية الموضوع او جزئيه ، ومحمولها كذلك . فاقسامها اربعة كلما كان احد طرفيها شخصا مسوزا او محمولها ايجابا كليا او سلبا جزئيا او مادتها امتناعا او موافقة من الامكان لزم صدقها اختلاف طرفيها فى مقارنة حرف السلب والالزمه امتناعه .

والمعدولة ما السلب جزء طرفيها وغيرها محصلة . فالاقسام اربعة والمعتبر حال المحمول فان توافقت القضيتان فى احدهما لا كيفهما تناقضتا بشرطه وعلى العكس تعاند صدقهما ايجابا لا كذبهما لجواز عدم موضوعهما وكذبهما سلبا والا صدقت الموجبتان وان اختلفتا فيهما فالسالبة اعم من الموجبة لتوقفها على وجود الموضوع مقررا او مقدرا . واورد منع لزوم والا صدقت الموجبتان بل اللازم والا كذبتا لانهما اخص وكذب الاعم يوجب كذب اخصه .

31) وجواب ابن واصل بان كذبهما معا لما كان محالا استلزم المحال مصادرة والصواب والا صدقتا وكذبتا معا . وحرف السلب ان تاخر

---

(62) أ : معنى .

(63) غير واضحة فى ب .

عن الرابطة جزء من المحمول (64) وان تقدم فسالب فلا لبس بين الموجبة المعدولة والسالبة المحصلة ثلاثيتين وتمييزهما ثنائيتين بالنية (65) او تخصيص بعض الالفاظ بالايجاب كـ«غير» وبعض بالسلب لـ«ليس» .

الفخر في الملخص : لا يشترط وجود موضوع المعدولة لان عدم البصر ان صدق على الموضوع المعدوم فذلك والاصدق عليه البصر فلم يجب وجوده للايجاب المحصل باولى المعدول . ورد بان الصادق حينئذ السالبة المعدولة وهي اعم من الموجبة المحصلة .

32) وقال في شرح الاشارات : ثبوت الشيء / 5 و / لغيره فرع ثبوته في نفسه فلا تكون المعدولة موجبة . ورد بان المعتبر في الموجبة وجود ذات الموضوع لا وصفه ولا محموله وقد يصدق عدمي على وجودي . وعدول الموضوع قليل الفائدة ويفرق بينه وبين السلب تقدم حرف السلب على السور وتاخره كالرابطة وان اقترن به لفظ ما او ما في معناه جعله ايجابا .

وفي الموجبة المعدولة اقوال : الاول : ذات عدم الشيء عما من شانه نه له في ذلك الوقت . الثاني : او قبله (66) او بعده . الثالث : او من شانه او نوعه او جنسه القريب . الرابع : او البعيد .

فابطل الشيخ الكل بانتاج الجوهر ليس بعرض وكل ما ليس بعرض غني عن الموضوع . الجوهر غني عن الموضوع ولا ينتج الا بايجاب صغراه مع ان ليس من شان الجوهر ولا بحسب نوعه ولا جنسه .

33) ورده الخونجي والسراج بالزامه عدم وجود الموضوع في الموجبة لانتاج الخلاء ليس بموجود وكل ما ليس بموجود ليس بمحسوس وبان (67) الصغرى السالبة في الاول انما لا تنتج اذا لم تتكرر النسبة السلبية وان تكررت انتجت والبديهة تشهد به (68) .

---

(64) ب : جزء المحمول .

(65) هامش أ : يعقب العقباني كون النية تمييز لانها صفة للمتكلم وقال : ولا يقال بهذا (؟) للمتكلم لانه لا يلتبس على متكلم مراده .
ابن مرزوق : لعل فائدتها الاشا (؟) مع المتكلم في المناظرات ويصدق المتكلم كما يصدق في قوله بحثت فلم اجد . قال لا يقال انها فصل عدولها باخباره كما بينته لانا نقول لو لا نيته اولا ما ساغ له الاخبار . قال فترجع فائدة النية الى جواز الاخبار عنها انتهى حاشية .

(66) ب : قبلها .

(67) ب : ولان .

(63) هامش أ : قبل تكرر في الكبرى على ما هو عليه نحو « كل حي ليس هو بجماد وما ليس هو بجماد نام» .

وكيفية النسبة الحكمية فى الواقع تسمى مادة وفى الذهن او اللفظ جهة فان ذكرت فالقضية موجبة والا فمطلقة . والضرورة وجوب ثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه فان كانت لذاته فضرورية مطلقة وما دام موصوفا بالعنوان فقط مشروطة عامة ومع لا دوام ذاتيا مشروطة ولوقت معين او مبهم مع اللا دوام فيهما وقتية او منتشرة . والعامة ان كان لوصفها مدخل فى الضرورة فهى اعم من الذاتية من وجه والا فمطلقا . وفى كونها حقيقية فى الاولى او الثانية قولا السراج مع ابن البديع والخونجى .

34) والدوام دوام ثبوت المحمول كما مر فبالثلاثة الاول دائمة مطلقة وعرفية عامة وخاصة . والامكان قديما سلب ضرورة الطرف المخالف فيشمل الواجب ويناقص الامتناع ، وحديثا سلب ضرورتهما فيخرج ويثلث المواد وعليه الاول عام والثانى باعتبار الذات خاص وباعتبارها فى المستقبل استقبالى وباعتبار الذات والوصف والوقت اخص .

والمعتبر من قضاياه الخاصة والعامة . وفى كون محمولها حاصلا بالفعل والقوة ثالثها بالاعم منهما . للفخر والكشى والمحققين .

35) ورد السراج الاول بانه يصيرها وجودية لا ضرورية وهى غيرها وقدح فيه (69) بانه لو ثبت لحمل هو او نقيضه على الواجب مع صدق كل ممكن الا يكون وما ليس بممكن ممتنع فيلزم الواجب ممكن الا يكون او ممتنع وبان وجد الامر او سببه امتنع عدمه والاقارن وجوده عدمه فوجب والا امتنع وجوده فامتنع فلا امكان .

ورد الاول بان اريد العام منعت الكبرى والا منعت الصغرى والثانى بان المدعى ثبوته باعتبار الذات من حيث هى هى . وما حكم فيها بالنسبة الفعلية مع لا دوام اولا ضرورية (70) وجودية لا دائمة اولا ضرورية ودونه مطلقة . وخص الاسكندر المطلقة بالاولين . وما تضمن منها ايجابا وسلبا مركبة وما تضمن احدهما فقط بسيطة . فالممكنة الخاصة مركبة ايجابها كسلبها .

36) وهذه الثلاث عشرة اصطلحوا على اعتبارها فى احكام التناقض والعكسى والاختلاطات . ومعرفة نسبة كل منها للاخرى بان تنافى جزءاهما تباينا (71) والا فان زادت اجزاء احدهما على الاخرى فذات الزيادة اخص مطلقا والا فمن وجه . والموضع الطبيعى للسور مجاورة الموضوع وللرابطة

---

(69) هامش أ : يعنى فى الامكان .
(70) ب : ضرورة .
(71) ب : تباينتا . ولعلها : تباينتا .

مجاورة المحمول وهى بها ثلاثية وللجهة مجاورة الرابطة وهى بها / 5 ظ / رباعية وليست بالسور خماسية لعدم لزوم القضية فى الواقع كالمخصوصة والرابطة والجهة تلزمانها (72) .

ونقلوا عن الشيخ قد تكون (73) للسور جهة فى كيفية العموم والخصوص خلاف جهة الحمل . فان قولنا « كل انسان كاتب بالامكان » لا نشك فيه ونشك فى قولنا « عموم الكتابة للكل ممكن » .

37) قال الشيخ : ويصدق « كل انسان يشبعه رغيف » بالامكان والجهة للحمل اى كل واحد يشبعه ذلك بدلا عن الآخر ولا يصدق والجهة للسور اى جمعهم يشبعه ذلك بالامكان . والاول اعم من الثاني والتغاير فى القضايا الخارجية ظاهر اذ لو فرض زمن لا حيوان فيه الا الانسان صدق « كل حيوان انسان » بالضرورة جهة للحمل دون السور لامكان حيوان لا يكون انسانا وصدق «كل حيوان يمكن الا يكون انسانا» بجهة السور دون الحمل . وجزئيتا الممكنتين والضروريتين يتلازمان وان تغاير مفهوماهما .

قلت : حاصل جهة السور معية افراده فى ثبوت المحمول لها او سلبه (74) وذلك يوجب كون الجزئية ذات جهة السور (75) اخص من الجزئية غير ذات جهته لاقتضائها معنى المعية الملزوم للتعدد وعدم اقتضاء الاخرى ذلك فتصدق حين لا تعود الا ان يكون معنى جهة السور عدم افتراق افراده فى ثبوت المحمول له فيتم امر الجزئيتين .

38) الشيخ : موضع جهة السور الطبيعى ان تقرن (76) به وموضع جهة الحمل تقدم وذلك فى الكليتين الموجبتين ظاهر « ككل انسان يمكن ان يكون كاتبا » جهة (77) للحمل «ويمكن ان يكون كل انسان كاتبا» جهة للسور. واذا قلنا فى السلب الكلى «يمكن الا يكون شيء من الناس كاتبا» كان ذلك بالحقيقة دالا على امكان (78) عموم السلب لا على عموم الامكان وكانت الجهة للسور واطلاقة فى عموم السلب مجاز والدال عليه حقيقة قولنا «لا واحد من الناس الا ويمكن الا يكون كاتبا » « وكل انسان يمكن الا يكون كاتبا » .

---

(72) أ : يلزمانها .
(73) ب : يكون .
(74) ب : او سلب ذلك .
(75) ب : ذات السور .
(76) ب : يقرن .
(77) أ : جمعة .
(78) ناقصة فى ب .

وتعدد معنى احد طرفي القضية وتركبه من اجزاء تحمل (79) على كلها يوجب تعددها بجهتها وكيفها وكمها الا تعددها لتركب (80) موضوعها لا يحفظ كمها لجواز ان يكون بجهتها (81) الجزء اعم من كله وغير المحمولة لا يعددها كتأبيت سقف وجدار ، وعكسه .

(39) وقال المعلم : قد يصدق المحمول جملة الافرادي « كهذه سفينة من حجر » « والخفاش طير لا طير » (82) والعنقاء موجودة في الوهم ولا يصدق الجزء الاول وحده وعكسه كزيد طبيب وزيد ماهر اى في البناء ولا يصدق طبيب ماهر . ورده الشيخ بصدقهما ثانيا بمعناهما اولا وانما يكذبان بغير (83) معناهما اولا . فقيل قصد المعلم ان الافراد والجمع يقتضي غير معناهما اولا .

التناقض : اختلاف امرين يوجب لذاته ثبوت احدهما فقط . فيدخل تناقض التصورات والمركبات . وقولهم اختلاف قضيتين بالسلب والايجاب بحيث يقتضي لذاته صدق احداهما وكذب الاخرى يخرج الاول . وتناقض المركبات (84) الموجبات وان اريد اخراج الاول فاختلاف تصديقين . وشرطه في التصديقات على المشهور ثماني وحدات : وحدة الطرفين والزمان والمكان والشرط والاضافة والكل والجزء والقوة والفعل .

(40) وردها الفارابي والفخر للثلاثة الاول . الفارابي مرة والاثير لوحده النسبة الحكمية . قال وفي قول الفخر وحدة الزمان غير وحدة الطرفين نظر لان المنخسف وقت التربيع في السالبة ووقت الحيلولة في الموجبة هو المحمول بغير وقته في المكان (85) . فغلطه ابن اندارس بان وقت الخسوف جهة خارجة عن المحمول تمنع (86) / 6 و / ردها اليه .

قلت : ان جعل الوقت ظرفا للمحمول فكالمكان وان جعل للضرورة امتنع رده اليه واختلاف الجهة وكم المحصورات شرط (87) لكذب الضروريتين وصدق المطلقتين والجزئيتين .

---

(79) أ : الحمل .
(80) أ : بتركب .
(81) ب : ان كون الجزء ....
(82) ناقصة في أ .
(83) ب : بعين .
(84) ب : مركبات .
(85) ب : كالمكان .
(86) ب : يمتنع .
(87) أ : شرطة .

41) وناقض نصير الدين السمر قندى قول الاثير : اختلاف الجهة شرط، بقوله بتناقض المطلقتين (88) الوقتيتين فى وقت معين . فنقيض الضرورية ممكنة عامة ، والدائمة مطلقة ، والمشروطة العامة ممكنة حينية وهى الممكنة العامة حين وصفها ، والعرفية العامة مطلقة حينية وهى المطلقة حين وصفها ، والوقتيه دون الدوام ممكنة عامة فى الوقت المعين والمنتشرة كذلك ممكنة عامة دائمة .

ابن الاندراس : لا تناقض المطلقة الدائمة الازلية وهى الدائمة كل (89) زمان لصدق « بعض الوان الاجرام السماوية سواد » ما دامت ذاته موجودة وهو لون الكسوف وصدق « لا شىء من الوان الاجرام السماوية بسواد » (90) وقتا ما سلبا بالفعل .

42) شيخنا ابن الحباب : هذه هفوة شنعاء وخرق لاجماع العقلاء ومكابرة فى بديهى وذكر الزمان فى الازلية باطل عند الاشعرى (91) والحكيم . وموضوع القضيتين يختلف (92) اذ لا منافاة بين ثبوت السواد دائما بحسب ذاته وبين سلب السواد عن الوان الاجرام (93) السماوية حتى عن لون الجرم الذى يعرض له الكسوف فانه يصدق عليه انه ليس بسواد بالاطلاق (94) .

قلت : ليس فيما اتى به دليل (95) على تغايرهما اكثر من اجتماعهما على الصدق وهذه دعوى الخصم بل التغاير ان موضوع الاولى من حيث ذاته والثانية من حيث كونه مضافا . والمثال المذكور من قول الخونجى فى اختلاط الشكل الثانى ومنه انتزع هذه المقالة .

43) ونقيض المركبة الكلية مانعة خلو من نقيضى جزءيها وفى كون جزئيتها كذلك او بشرط تقييد الموضوع بالمحمول فى الموجبة وفى نقيضه فى السالبة او مانعة خلو من نقيضى جزءيها ومن ثالث هو جزئيتا الكليتين بكيفهما وجهتهما مستغرقتين افراد الكليتين . رابعها حمل الترديد بين المحمول ونقيضه على كل واحد من افراد الموضوع للموجز مع الجملين

(88) ناقصة فى أ .
(89) ب : فى كل .
(90) ناقصة فى ب .
(91) ب : الاشعرية .
(92) أ : ممكن يختلف .
(93) مضافة فى هامش أ وموجودة فى ب .
(94) ب : على الاطلاق .
(95) فى النسختين : دليلا (هكذا) .

ابن واصل ونقل ابن البديع والاثير معبرا عن الاول بالمشهور مع الخونجى ناقلا عن بعضهم ان الثانى مساو لنقيضهما (96) وابطلا الاول بجواز انقسام الموضوع لما المحمول له دائما وليس له دائما فيكذب الاصل ومانعة (97) الخلو من نقيضى جزءيه .

قلت : فيجب الثانى لان ملزومية كذب المركب صدق نقيض احد اجزائه بديهى . العكس المستوى اسما قضية تركبت بتبديل كل من طرفى اخرى بالآخر مع بقاء الكيف والصدق لزوما ومصدرا . تبديل كل من طرفى قضية الى آخره .

44) الشيخ : هو جعل المحمول موضوعا والموضوع محمولا مع بقاء الكيف والصدق والكذب . ورده الفخر بخروج عكس الشرطيات فقال : هو تصيير المحكوم عليه محكوما به والمحكوم به محكوما عليه مع بقاء الى آخره ، ورده الاثير بخروج الحمليات لان المبدل فيها العنوان بالمحمول والمحمول به . وقال هو تبديل العنوان او المقدم بالمحكوم به والمحكوم به بما بدل به مع بقاء الكيف والصدق .

وفى شرط بقاء الكذب قولا الفخر مع الشيخ والمتاخرين ، فالموجبات مطلقا تنعكس جزئية (98) بجواز اعمية المحمول واما / 6 ظ / الجهة فالوجوديتان والوقتيتان والمطلقة مطلقات بفرض الموضوع د فهو ب بجهته وهو ج بالاطلاق فبعض ب ج بالاطلاق من الثالث وبانتاج نقيض العكس مع الاصل سلب الشىء عن نفسه دائما وبانعكاس نقيض العكس المنافى للاصل لمن اخر عكسها عن السوالب . وفى انعكاس الدائمتين والعامتين (99) لها او حينيه قولا الاقدمين والسراج مع الخونجى بما تقدم .

45) وفى انعكاس الخاصتين لها او كعامتهما ثالثها مع الدوام للمتقدمين والاثير قائل بان (100) السالبة المطلقة لا تنعكس . والسراج مع الخونجى قائلين لما مر فى العامتين ولا دوام لان ذلك البعض من ب الذى هو ج حين هو ب (101) ليس ج بالاطلاق والا كان ج دائما فكان ب دائما هذا خلف .

---

(96) ب : لنقيضهما .
(97) أ : ما نعتى . وكأن الياء الاخيرة مفسوخة (؟)
(98) أ : جزئيته .
(99) ناقصه فى ب .
(100) ب : لان .
(101) « حين هو ب » ناقصة فى ب .

ابن واصل : نقل الفخر عن الشيخ ان عكس الفعليات ممكنة عامة غير صحيح لان مراده الامكان الفعلى لوضوحه .

قلت : قا لالاثير : فى الاشارات : عكس الضرورة ممكنة عامة لانها تنعكس مرة ضرورية ومرة ممكنة خاصة فيلزمها الامكان العام وفيه نظر لانها اخص من المطلقة وعكسها مطلقة . وفى انعكاس الممكنتين عامه قولا المتقدمين والمتأخرين احتجوا بالوجوه المذكورة . ورد المتأخرون الاول والثانى بمنع انتاج الممكنة صغرى فى الاول والثالث . والثالث بمنع انعكاس السالبة الضرورية ضرورية .

46) واحتج السراج والخونجى بامكان صفة لنوعين تثبت لاحدهما فقط فتحمل تلك (102) الصفة على النوع الثانى بالامكان مع امتناع حمله على ماله تلك الصفة اما السوالب كلية فالدائمة وعامتها كانفسهما لاستلزام نقيض العكس مع الاصل سلب الشىء حين ثبوته ولانعكاس نقيض العكس (103) لما فى الاصل من حيث بيان الموجبة بغير السالبة والا دار . وتبيينه : السراج بالاول مشكل لان السلب لا ينتج فى الثالث . وفى انعكاس الضرورية دائمة او كنفسها قولا المتاخرين والفخر مع الشيخ بما تقدم للفريقين فى الموجبات. واحتج الفخر بان المنافاة انما تتحقق من الجانبين . وردوه بان منافاة الاصل بين ذات الموضوع والمحمول والمطلوب فى العكس المنافاة بين ذات المحمول روصف الموضوع واين احدهما من الآخر . وفى انعكاس المشروطة عامة كنفسها او عرفية عامة قولا السراج مع الخونجى وابن واصل وهو الحق لما تقدم من عدم (104) انعكاس الممكنة .

47) والخاصتان كعامتيهما على القولين بلا دوام فى البعض .

الاثير : للزوم عكس الاعم الاخص وانعكاس الجزء الآخر (105) جزئيا لانه موجب كلى .

السراج : بلا دوام والا ثبت فى الكل وانعكس دائما الى منافى الاصل فى البعض لا الكل لصدق لا شىء من الكاتب بساكن ما دام كاتبا لا دائما مع كذب لا شىء من الساكن بكاتب ما دام ساكنا لا دائما فى الكل لان بعض الساكن ساكن دائما كالارض وان اريد بلا دوام فى الكل لا فى كل واحد انعكستا (106) كانفسهما ولعله مراد الاقدمين بقولهم ينعكسان كانفسهما .

---

(102) ب : ذلك .
(103) «مع الاصل .... نقيض العكس» ناقص فى أ .
(104) ناقصة فى أ .
(105) ب : وانعكس الجزء المخالف .
(106) ب : انعكسها .

واحتج الفخر على ان الدائمة الحقيقة لا تنعكس كنفسها بان (107) «الكتابة ممكنة للانسان» (108) فامكن سلبها عنه دائما فلو وقع هذا الممكن مع انعكاس الدائمة دائمة صدق « لا شيء من الكاتب بانسان » هذا محال ولم يلزم من فرض الممكن محال (109) فهو من الانعكاس .

48) وزده الخونجي والسراج والاثير بانه قد يلزم من اجتماعهما فان الممكنتين قد يمتنع اجتماعهما .

قلت : فيه نظر لان صرف المحال لاجتماعهما (110) مع حقيقتهما يقدح في برهان (111) انتاج نقيض العكس / 7 و / مع الاصل المحال لتوجهه (112) . قوله : قد يلزم من اجتماعهما وفي مطلق برهان الخلف والحق رده بمنع احالة «لا شيء من الكاتب بانسان» على ذلك التقدير وبيان سنده انه لو كذب على ذلك التقدير لصدق «بعض الكاتب انسان» بالاطلاق وعلى ذلك التقدير وهو محال على ذلك التقدير لمناقضة عكسه ما فرض (113) واخص باقيها الوقتية لا تنعكس لصدق « لا شيء من القمر بمنخسف وقت التربيع لا دائما» وكذب عكسه باعم جهة فلا ينعكس اعمها الشيء والا انعكست اليه لان لازم الاعم لازم الاخص .

49) السراج والخونجي : ان اخذت القضية حقيقية انعكست السبع جزئية دائمة لانه حينئذ يصدق حقيقة «لا شيء من ب دائما ج دائما» والا «فبعض ب دائما ج بالاطلاق» وهذا خلف واذا صدق هذا جعل كبرى «لكل ب دائما ب بالاطلاق» الصادق وينتج من الثالث «بعض ب ليس ج دائما» وهو المطلوب . والنقض بهذا الاعتبار غير وارد لانا نمنع كذلك العكس بهذا الاعتبار فان المنخسف الذى ليس بقمر وان كان ممتنعا ليس بقمر بهذا الاعتبار ولو اعتبر في الحقيقة امكان الموضوع لم تنعكس كالخارجية .

50) **قلت** : الحق قول الاثير : تقيد بالامكان لانها دونه ، برهن على عدم صدقها سالبة قال : ولا يقوم برهان على صدقها موجبة . وزيادة الكشف على المطالع : يجب في الممكنتين تقييد الاوسط بالضرورة لعدم انتاج الخلف

---

(107) ب : فان .
(108) ب : للامكان .
(109) ناقصة في ب .
(110) أ : لاجتماعهما لتوجهه . ثم وقع شطب الكلمتين بدون اصلاح في الهامش ناقصة في ب .
(111) ناقصة في ب .
(112) ب: لتوجه .
(113) ب : ما فرض صرفه .

لازمة والا عمت الدعوة وخص دليلها . والجزئيات لا تنعكس لجواز كون الموضوع اعم الا الخاصتان (114) فالاقدمون كغيرهما الخونجى والسراج كانفسها اذ لا بد من اجتماع الوصفين فى ذات واحدة للا دوام سلب الباء لبعض افراد الجيم ومن تباينهما فيهما وهو عين العكس ولا يلزم فى العامتين لجواز ضرورة العنوان للموضوع او عدم وجوده . ابن واصل : المشروطة كالعرفية وهو الحق لما مر .

51) عكس النقيض اسماء (115) قضية ركبت بجعل نقيض الطرف الآخر من اخرى اولها ونقيض الاول منها آخرها مع بقاء الكيف . او الاول منها آخرها مع مخالفة الكيف وبقاء الصدق فيهما لزوما ومصدرا . قال ابن واصل : تبديل كل من الطرفين بنقيض الاخر مع بقاء الكيف او الاول بنقيض الثانى والثانى بالاول مع مخالفة الكيف وبقاء الصدق فيهما لزوما .

السراج والخونجى : جعل نقيض المحمول موضوعا وعين الموضوع محمولا مخالف كيف الاصل او (116) جعل نقيضه محمولا موافق كيف الاصل فيرد عدم اعتبار بقاء الصدق ولزومه وخروج الشرطيات واتفقوا على ارادتها.

52) اما الموجبات كلية ففى انعكاس الدائمتين والعامتين بالموافق كانفسهما او بالمخالف دائمة فى الاولين وكانفسهما فى الاخيرين . ثالثها عرفية عامة فيهما للموجز مع الجمل والكشى محتجين بملزومية نقيض العكس حمل عنوان الاصل على نقيض محموله وينعكس مستقيما لمنافى الاصل والخونجى والسراج راديه بان نقيض العكس سالبة معدولة وما ادعيت ملزوميته (117) له موجبة محصلة والاولى اعم فلا لزوم محتجين بانتاج نقيض العكس مع الاصل حمل الشيء على نقيضه دائما .

53) وابن واصل بذلك كما هو له (118) ولهما فى مستقيمهما وفى انعكاس الخاصتين كانفسهما او بما تنعكس اليه عامتهما مع الدوام فى البعض ثالثها الثانى وبالموافق للجمل والسراج مع الخونجى والموجز والكشى. وابن واصل محتجا بانعكاس لازم نقيض عكسها بالموافق لصحة ملزوميته (119) / 7 ظ / نقيض العكس ما تقدم لوجود الموضوع صادقا عليه نقيض المحمول للا دوام فى الاصل ولزوم لا دوام والا انعكس مستويا للدائم لوجود

---

(114) أ : الا ناقصة وفى الهامش : لعله : اما الخاصتان .
(115) أ : اسماءه (؟)
(116) أ : و
(117) ب : ملزومية .
(118) أ : كما قوله .
(119) ب : ملزومية .

الموضوع موجبة تنافي الاصل وللدوام في البعض لصدق « كل كاتب غير ساكن ما دام كاتبا لا دائما » مع كذب « كل ساكن غير كاتب ما دام ساكتا (120) لا دائما » في الكل لان بعض الساكن غير كاتب دائما كالارض وكذا في المخالف .

54) والسبع الباقية عقيمة لعقم اخصها الوقتية « ككل قمر غير منخسف ضرورة وقت التربيع » وتكلفهم في المطولات انعكاسها خروج عن المعروف من حقيقة عكس النقيض الى لوازم غيره . وفي انعكاس جزئيات الست كنفسها (121) وعقمها ثالثها الخاصتان ورابعها المشروطة عرفية خاصة . للجمل مع ظاهر الكشف عن الشيخ والموجز والسراج مع الكشف وابن واصل والكشي مرة تنعكس محصلة لا معدولة ومرة ان كان محمولها مساويا او اعم مطلقا اواخص مطلقا انعكس وان كان اعم من وجه لم تنعكس (122) .

55) والحق الرابع لما مر في المستوى والسوالب جزئية وكلية في انعكاسها جزئية مطلقة ان كانت فعلية والا فممكنة وعقمها الا المركبة من فعليتين قولا الجمل مع الموجز والكشي محتجين بانعكاس نقيض العكس عكس النقيض الى منافي الاصل وابن واصل راده بمنع انعكاس الدائمة بالموافق مصححة في المركبة لانعكاسها فيهما (123) لاجل وجود الموضوع .

الاثير : ويلزم بشبه عكس النقيض على راى الشيخ في كل ج ب فالامكان العام لا شيء مما ليس ب بالضرورة ج دائما وفي سائر الممكنات وبالاطلاق العام ذلك دائما في الطرفين وفي سائر المطلقات والوقتية والوجوديتين وبالضرورة ذلك بالامكان العام في الاول ودائما في الثاني، وعلى راى الفارابي في الاول (124) بالضرورة في الطرفين وفي الاخير بالامكان في الاول وبالضرورة في الثاني وبرهانه بالخلف .

56) **القياس** : تصديقان متى سلما لزم لذاتهما آخر يسمى قبله مطلوبا وبعده نتيجة . فيخرج ما لازمهما لثالث اجنبي كأمساو لب وب مساو لج يلزمهما أ مسا و لج بواسطة كل مساو لب مساو لكل ما يساويه ب لانه اذا ضم للاول انتج أ مساو لكل ما يساويه ب ويلزمه كل ما يساويه ب فأمساو له . وقولنا مساو لج يلزمه ج يساوى ب فيضم صغرى لكل ما يساويه ب فأمساو له وينتج ج مساو له فيلزم أمسا و لج .

---

(120) ب : كاتبها .
(121) ب: كانفسهما .
(122) ب : ينعكس .
(123) ب : فيها .
(124) ناقصة في ب .

قال السراج والخونجي : وجعل بعضهم الثالث : «مساوى المساوى مساو» لا يتم لعدم انتاجه بالذات لعدم تكرار الوسط .

قلت : فجعل ابن واصل اياه قصورا وقولا بمضعف او كمذكور كالانسان حيوان وما ليس بجسم غير حيوان يلزمه الانسان جسم بعكس نقيض الكبرى وليس كما بين بعكس مستقيم لحفظه حدود القياس وتغيير عكس النقيض ايـاهـا .

57) قالوا : وهذا استثنائى ان ذكرت فيه نتيجته او نقيضها ويناقض الاول احترازهم باخر عن لزوم احداهما لهما . واجيب بانه مقدمة من حيـث كونها لازمة ونتيجة من حيث كونها لازمة ونتيجة من حيث كونهـا واقعـة ولفظيـا واحـد فيهما . والا اقترانى (125) طرف احدى مقدمتيـه اصغـر المطلوب ، اعنى موضوعه وهى الصغرى وطرف الاخرى اكبره اعنى محموله وهى الكبرى ، يشتر كان فى ثالث يسمى الوسط هما باعتبار حال وضعه فيهما شكل ان حمل فى الصغرى ووضع فى الكبرى / 8 و / فالاول لبيانه وعكسه الرابع لبعده ولذا انكر قديما وان حمل فيهما فالثانى لشركته الاول فى اشـرف مقدمتيه وعكسه الثالث وباعتبار كميهما وكيفهما ضرب . وشرطه وضعـه لهمـا ولو بالقـوة عاما لاحدهما ثابتا للاصغـر او لكل الاكبر منفيا عـن الاصغر . وايجـاب النتيجة بايجـاب مقدمتيهـا وعمومهـا بعمـوم وضـع الاصغر وقول الجمل (126) مع كلية حشو لاقتضاء ضابط لانتاج اياه .

58) فشرط (127) الاول ايجاب صغراه ليندرج الاصغر تحت الاوسط وكلية كبراه والا جاز كون ما ثبت له الاكبر غير الاصغر . فضروبه اربعة : الصغرى موجبة (128) كلية مع مثلها تنتج (129) كلية او سالبة تنتج سالبة (130) كلية . وجزئية مع موجبة تنتج موجبة جزئة . او سالبة تنتج سالبة حـزئيـة .

وشرط الثانى اختلاف كيف مقدمتيه لاشتراك المتوافقتين والمتباينتين فى لازم ايجابى وسلبى وكلية كبراه لاختلاف ايجاب النتيجة مرة وسلبهـا اخـرى .

---

(125) أ : والاقترانى .
(126) ب : الجمـل .
(127) ب: شـرط .
(128) ناقصة فى ا .
(129) أ : ينتج .
(130) ناقصة فى أ مضافة فى الهامش .

فضروريه اربعة : الصغرى موجبة كلية مع كلية وعكسه ينتجان سالبة كلية والصغرى جزئية موجبة او سالبة ينتجان سالبة جزئية . وفي لزوم بيان الثاني والثالث بالاول وبيانهما بذاتيهما قولا الاكثر وحكمة اشراق السهروردي مع شرح عيون الحكمة للفخر واخذه شيخنا ابن الحباب من اول الغزالي الثالثة في القرآن وصوبه (131) . وعلى الاول اول الثاني وثالثة بعكس الكبرى والثانية بتبديل مقدمتيه مع عكس الصغرى بعكس (132) النتيجة . ورابعة بينوه حتى الخونجي بالفرض وهو فرض موضوع الجزئية معينا بوصف يجعل موضوع صغرى انقياس كلية تنتج (133) مع كبراه بضرب منه برهن نتيجة تجعل كبرى لعنوان الصغرى محمولا عليه الوصف المفروض بنتج من الاول المطلوب .

59) وزده الاثير بانه بناء علي وجود موضوع الصغرى وهي سالبة لا تستلزمه . واجاب ابن واصل بانه ان كان معدوما صدق سلب الاكبر عن الاصغر كلية تستلزم جزءيها وهو المطلوب وان لم تصدق الكلية صدق نقيضها فيلزم وجود الموضوع .

ويرد بمنع صدق سلب الاكبر عن الاصغر المعدوم لجواز كون الاكبر اعتباريا كلا شيء من المعدوم بممتنع الا عادة وبان القياس ما استلزم النتيجة بمقدمتيه لا بخارج عنهما وغيره بان كل سالبة مقدمة موضوعها موجود لاستلزام القياس عدم بداهة سلب الاكبر عن الاصغر اذ لا قياس لتحصيل بديهي وكل معدوم بديهي سلب كل موجود عنه .

ويرد بمنع كون الاكبر وجوديا كما تقدم . وبينه ابن الحاجب بعكس الكبرى بنقيض مفردها . وزده بعضهم بعدم انعكاسها بالموافق كما مر وبان الصغرى السالبة في الاول لا تنتج .

والشيرازي بعدم تكرر الوسط . رد الجميع بقول الايكي موضوع الصغرى موجود لانها مقدمة فتقتضي وجود موضوع نقيض العكس يستلزم موجبة معدولة .

60) **قلت** : تقدم سند منع استلزام المقدمة السالبة وجود الموضوع وجواب الاصبهاني بان الصغرى تستلزم موجبة سالبة المحمول لعدم شرط وجود موضوعها خلاف عموم قولهم شريط الموجبة وجود الموضوع .

---

(131) أ : وصوب وصوب .
(132) أ : فعكس .
(133) أ : ينتج .

وشرط الثالث ايجاب صغراه للاختلاف وكلية احديهما والا جاز عدم التقاء الاكبر بالاصغر . ضروبه ستة : الصغرى كلية مع مثلها او مع سالبة كلية بعكس صغراهما نتيجتهما جزئية لجواز كون الاوسط اخطر من الاصغر ومساويا للاكبر وفي الثاني مشاركا اياه في اندراج تحت جنس . او جزئية مع كلية موجبة / 3 ب / بعكس الصغرى وفرض موضوع الصغرى د يحمل على كله عنوانها يضم صغرى الصغرى ينتج ما يضم صغرى لحمل محمول محمول الصغرى على كله ينتج منه المطلوب او كلية مع موجبة جزئية بعكس الكبرى وجعلها صغرى ثم عكس النتيجة وبفرض موضوع الكبرى د يحمل على كله عنوانها يضم صغرى الصغرى ينتج ما يضم صغرى لحمل محمول الكبرى عليه ينتج منه المطلوب . او جزئية مع سالبة كلية بعكس الصغرى والفرض او كلية مع سالبة جزئية بفرض موضوعها ويضم كبرى للصغرى ينتج منه ما يضم صغرى لعموم سلب محمول الكبرى عنه ينتج من الاول المطلوب ولتمامه بقياس منه جزئي الكبرى .

61) زد ابن واصل شرط الجمل كون قياس الشكل الاول (134) من كليتين . وعد الاثير الرابع خامسا واياه رابعا . وابن واصل الثالث ثانيا والرابع ثالثا . وشرط الرابع عدم تعدد خسة الكم والكيف ولو في مقدمة وجزئية الصغرى الا مع السالبة الكلية لاختلاف اخص قرائن ذي الخستين كلا شيء من الانسان بفرس ولا من الصاهل والحمار بانسان . ولا شيء من الحيوان بجماد . وبعض الجسم او المتحرك بالارادة حيوان وبعض الحيوان انسان . وبعض الناطق والصاهل حيوان . وكل انسان حيوان وليس كل متحرك بالارادة انسانا . او كل ناطق انسان وليس كل فرس ناطقا وليس كل جسم حيوانا وكل متحرك بالارادة جسم وليس كل حيوان انسانا وكل فرس حيوان .

62) ضروبه خمسة : الصغرى موجبة كلية مع مثلها او مع جزئية تنتج (135) موجبة جزئية لجواز كون الاصغر اعم من الاوسط المساوى للاكبر بتبديل المقدمتين ثم عكس النتيجة من الاول او بعكس الكبرى من الثالث وسالبة كلية مع كلية تنتج سالبة كلية بتبديل المقدمتين ثم عكس النتيجة من الاول وبعكس الصغرى من الثاني وعكسه ينتج سالبة جزئية لجواز كون الاصغر اعم من الاوسط المندرج مع الاكبر تحته بعكس المقدمتين من الاول والصغرى من الثاني والكبرى من الثالث وموجبة جزئية مع سالبة بعكسهما .

---

(134) ناقصة في أ .
(135) أ : ينتج .

السراج : انما عقم ذو الكلية (136) الموجبة (137) او السالبة الجزئية حيث لا تعكس ولو انعكست كالخاصتين انتج للرد (138) بعكسها صغرى للثاني وكبرى للثالث .

وفي رسالة الكاتبي : « ثامن سالبة كلية صغرى وموجبة جزئية كبرى بنتج سالبة جزئية » بعكس الترتيب ثم عكس النتيجة (139) زاد في الايضاح الصغرى السالبة الكلية من احدى الخاصتين مع الكبرى الموجبة الجزئية من السمت المنعكسة النتيجة وهذا مما لم اسبق اليه .

63) قلت : ان قيل هذا بين في الكبرى الوصفية لا الدائمة والضرورية لان النتيجة فيهما بعد (140) الرد للاول ليست بخاصة بحال بل دائمة لما تعرفه في اختلاط الشكل الاول .

قلت : على منع ما ركب من متنافيين يجب الغاء اختلاط الدائمتين مع الخاصتين للتنافي وعليه خصص الكاتبي في رسالته انتاج هذا الضرب الثامن بكون الكبرى وصفية وعلى صحة قياس ما ركب من متنافيين ينتج الخاصة المذكورة ويتم قوله لان كلما صدق بعض جـ ليس ب دائما (141) صدق بعض جـ ليس ب ما دام جـ لا دائما لان الدوام الذاتي يستلزم الوصفي وانعكاس هذه الجزئية السالبة واضح لوجود موضوعها لذاتها وللقضية الموجبة في اصل القياس .

64) واختلاط الاول انتاجه / 9 و / مطلقا على راى الفارابي في العنوان وعلى راى الشيخ في كونه كذلك وبفعلية صغراه ثالثها الثاني في خارجي الكبرى والوقف في حقيقيها للامام مع الشيخ والسراج وابن واصل مع الكشف . احتج الاولون على انتاج الممكنة مع الضرورية ضرورية ومع اللا ضرورية ممكنة خاصة ومع محتملها (142) عامة بضم نقيض النتيجة مطلقا او بعد فرضها بالفعل للكبرى لينتج من الثاني نقيض الصغرى واليها لينتج من الثالث نقيض (143) الكبرى ولان الصغرى لو وقعت بالفعل لزمت النتيجة ضرورة فلتكن كذلك لان الضروري على

---

(136) أ : المكلية (؟)
(137) أ : ب : و .
(138) أ : بفرده .
(139) «وفي رسالة الكاتبي .... النتيجة» ناقص في ب .
(140) ناقصة في أ .
(141) أ : دائما لا دائما .
(142) ب : محتمليها .
(143) ناقصة في أ .

تقدير وقوع ممكن ضروري في الواقع لامتناع الانقلاب من عدم الضرورة اليها لان الضروري ضروري ما دامت ذاته موجودة وزاد في الاخير ان الكبرى اما ضرورية او بممكنة خاصة ولازمهما عامة .

وزد الخونجي والسراج الاول بمنع انتاج الضرورية كبرى في الثاني ضرورية . والثاني بمنع انتاج الممكنة صغرى في الثالث . والثالث بمنع صدق الكبرى بتقدير وقوع الصغرى بالفعل لتكثر افراد الكبرى حينئذ .

65) وتعجب ابن الفارس من الشيخ بان انتاج الممكنة في الثاني والثالث ان كان بينا ففي الاول ابين وان كان مبرهنا فليس الا بما يرجع اليه فيدور .

واحتج السراج بجواز خروج الاصغر عن الاوسط وبعقم الممكنة الخاصة مع الضرورية وخاصتها الجواز صفة ممكنة لنوعين تثبت لاحدهما فقط كركوب زيد الحمار والفرس الثابت له فقط فيصدق كل حمار مركوب له ممكنة خاصة وكل مركوب له فرس ضرورية . وكل مركوب له فرس هو مركوب له بالضرورة لا دائما . ولا شيء من مركوبه بحمار بالضرورة . ولا شيء من مركوب له غير فرس هو غير مركوب له بالضرورة لا دائما مع كذب ايجاب الاولين وسلب (144) الاخيرين وصدق الكبرى موجبة مع امتناع السلب وسالبة مع امتناع الايجاب اثبت لاختلاف دليل العقم في اخص اختلاطاتها . وخص الكشف (145) وابن واصل هذا النقض بالخارجية لعدم تمامه في الحقيقة .

66) وعلل ابن واصل الوقف فيها بجواز ان تزيد (164) افراد الكبرى على تقدير فعلية الصغرى فان رد بان عموم موضوعها في كل مقدر ممكن يوجبه اندراج الاصغر فيه على تقدير فعلية الصغرى اجيب بان عموم موضوعها في الصادق عليه الاوسط بالفعل على تقدير وجوده لا في الصادق عليه الاوسط تقديرا .

الخونجي : ما زاده في الاخير مردود لانبائه على ما رد بما تقدم . الشيخ : وانتاج ممكنتيه ممكنة عامة بين بذاته لانه اذا ثبت الاكبر بالقوة للاوسط الثابت للاصغر بها ثبت للاكبر له (147) بها .

قال : وبينه قوم بان (148) الممكن للممكن للشيء ممكن له .

---

(144) أ : وسلبها .
(145) أ : فلي الكشف .
(146) ناقصة في أ .
(147) ناقصة في ب .
(148) أ : أن .

وزد الخونجي الاول بان ثبوت الاكبر بالقوة انما هو لما ثبت له الاوسط بالفعل . والاوسط انما ثبت للاصغر بالقوة والثانى بان الاكبر ممكن للذات التى ثبت بها الاوسط بالفعل بالوصف للاوسط الممكن لذات الاصغر نتيجته كالكبرى فى غير دوام (149) الوصفيات وفيها كالصغرى فى غير الضرورة ولا دوام وضرورتها ان انفردت بها .

67) اما الاول فالاندراج البين والثانى لان دوام الاكبر ضرورته انما كان بشرط وصف الاوسط والثالث لجواز لزوم الاكبر لما الاوسط منفك منه . والرابع لان استلزامية (150) الاوسط للاكبر ان لم تكن ضرورية جاز انتفاء الاكبر وان ثبت له (151) الاوسط بالضرورة . وفى كون ما ركب من مقدمتين متنافيتين قياسا قولا الكاتبى عن الاكثر والاقل بنا على ان المعتبر فى القياس صحة انتاجه وان محال كالخلف او عدم كون النتيجة محالا وزعم الكشى ان الصغرى ضرورية مع الكبرى / 9 ظ / السالبة (152) دائمة او عرفية عامة تنتج ضرورية لانتاج نقيض النتيجة مع الكبرى من الثانى ومع عكسها من الاول منافى الصغرى .

68) وزد منع انتاجهما (153) وتمام بيان (154) النتيجة الغاء الزائد بالنقض فى المواد فالنتيجة والصغرى فعلية مع الكبرى غير وصفية واضحة وهى والصغرى مطلقة او وجودية مع الوصفيتين عامة (153) مطلقة عامة ومع الخاصيتين وجودية لا دائمة وهى والصغرى الوقتيتين مع المشروطة الخاصة كالصغرى ومع المشروطة العامة كالصغرى دون الدوام ومع العرفية الخاصة كالصغرى دون وصف الضرورة ومع العرفية العامة دون قيد الضرورة ولا دوام وهى الصغرى دائمة مع العامتين دائمة ومع الخاصتين دائمة (156) خلافا لشرح الموجز وهى والصغرى ضرورية مع المشروطة العامة ضرورية ومع لخاصة ضرورية لا دائمة ومع العرفية العامة دائمة ومع الخاصة دائمة لا دائمة .

---

(149) ناقصة فى ب .
(150) ب : استدامة .
(151) ناقصة فى ب .
(152) ب : سالبة .
(153) ب : انتاجها .
(154) ناقصة فى أ مضافة فى الهامش ومعها هذا التعليق : هذا الموجود فى النسخة التى بيد المضيف لان وهو وصل قوله : النقض فى المواد بقوله : واختلاط الثانى والزائد .
(155) ب : عامتين .
(156) ب : دائمة لا دائمة .

وفى كون ما نتيجته محال قياسا ـ القولان وهى فى الممكنة الصغرى على زى مع الضرورية ضرورية ومع السبع الوقتيتين والوجودتين والخاصتين والممكنة الخاصة ممكنة خاصة ومع المطلقة والدائمة والعامتين والممكنة العامة ممكنة عامة .

69) واختلاف الثانى شرطه دوام الصغرى او انعكاس سالبة (175) لعقم صغراه وقتية او مشروطة خاصة مع كبراه وقتية لحمل المضى على المنخسف بالخسوف القمرى بالجهتين سلبا وعلى القمر والشمس بالتوقيت ايجابا مع امتناع السلب فى الاول والايجاب فى الثانى وان جعل المحمول معدولا صارت الصغرى مجيبة والكبرى سالبة (158) . وعقم الاخص يوجبه للاعم لكن لو اتحد وقت الوقتيتين انتج دائمة لانتاج نقيضها مع الكبرى منافى الصغرى (159) لكنه شرط زائد . وكون الممكنة مع ذى ضرورة لعقم الممكنة مع الدائمة لجواز كون المسلوب عن الشىء دائما ممكن الثبوت له وبالعكس مع امتناع سلب الشىء عن نفسه ولامكان ثبوت الشىء لاحد المتباينين مع نفيه عن الآخر دائما واستلزام عقمه عقم اعمه . وشرط الكشف فى الممكنة معيتها للضرورة الدائمة غفلة لعدم استلزام عقم الدوام عقم الضرورة والانتاج الممكنة مع المشروطة العامة ممكنة لانتاج نقيضها مع الكبرى منافى الصغرى .

70) وزعم الفخر ان الصغرى الممكنة تنتج مع الكبريات الست ممكنة . والكشى انها لا تنتج الا مع سوالبها بالعكس (160) والخلف وقد عرفت جوابهما .

قلت : (161) هذا نص السراج فى مطالعه وظاهره عموم خلافهما لما تقدم فى ذات الضرورة وليس كذلك انما هو فى ذات الدوام .

واستدل الامام فى الملخص على ذلك فى ذات الدوام بقوله ان كانت سالبة دلت على عدم انفكاك الاكبر عن الاوسط والصغرى على جواز اتصاف الاصغر بالاوسط فيجب الحكم بجواز خلوه عن الاكبر فى تلك الحالة استدلالا بامكان المنافى على امكان المنافاة والانتفاء يحتمل ان يكون ضروريا والا والمشترك الامكان العام .

---

(157) ب : سالبة الكبرى .
(158) هامش أ : مثاله من المواد لا شىء من الصيام بواجب عند الغروب لا دائما . دائما . من طرة الاصل وفيها انه من طرة النسخة .
(159) «لانتاج نقيضها .... منافى الصغرى» ناقص فى ب .
(160) ب : وبيناه بالعكس .
(161) من هنا سقطت من ب قرابة الصفحة (انظر التعليق الموالى) .

71) وان كانت موجبة دلت على عدم انفكاك الاكبر عن الاوسط والصغرى على جواز انفكاك الاصغر عن الاوسط فيجب الحكم بجواز خلو الاصغر عن الاكبر استدلالا بجواز الخلو عن اللازم على الخلو عن الملزوم والخلو يحتمل ان يكون ضروريا والا والمشترك الامكان.

ورد بمنع دوام دلالة دوام السلب على المنافاة اذ لا يلزم من عدم اجتماع امر مع آخر منافاته له لجواز ثبوت الشيء للشيء بالامكان مع سلبه عنه دائما وبمنع دلالة عدم الانفكاك دائما على اللزوم لجواز كونه اتفاقيا .

72) واحتج الكشي بالعكس والخلف ورد العكس /10 و/ بمنع انتاج الصغرى ممكنة في الاول والخلف بمنع انتاج الصغرى ضرورية مع الكبرى ذات دوام بنافي الصغرى لانها مع الدائمة والعرفية العامة انما تنتج في الاول دائمة ومع العرفية الخاصة دائما لا دائمة والدائمة لا تنافي الممكنة (162).

وفي الكشف وبيان حق السراج الضرورية مع السبع غير المنعكسة عقيمة لعقمها مع اخصها الوقتية لجواز دوام الاوسط والاكبر للاصغر وضرورتهما له ما دامت ذاته موجودة فمع عدم ذات الاصغر في وقت معين فينتظم القياس مع كذب سلب الاكبر عن بعض الاصغر بالاطلاق والامكان لثبوته له دائما او ضرورة ما دامت ذاته .

73) وذكر الشيخ ما يصلح مثاله كل لون كسوف سواد ضرورة لا دائما ولا شيء من الوان الاجرام السماوية بسود ضرورة وقت التربيع لا دائما مع صدق كل لون كسوف لون جرم سماوى ضرورة . قال : والحق ان قسم الدوام والضرورة بالازليين انتجت الدائمة والضرورية مع الوقتية فموجبة وسالبة والوقت من اوقات الذات اولى لتمام البرهان والنقض المذكور ممتنع (163) لان الصغرى فيه حينئذ كاذبة وان فسر بالذاتي لا الازلي وهو المشهور فان لم تقيد الوقتية بوقت وجود ذات الموضوع وهو المشهور وكانت سالبة لم تنتج معها دائمة لانه لا يكون حينئذ بين الحكم بالاوسط على الاصغر دائما والحكم به على الاكبر في وقت معين سلبا منافاة بل وقتية بحسب ذلك الوقت لان الاصغر ان وجد فيه لم يثبت له الاكبر فيه والاثبت له الاوسط في ذلك الوقت لثبوته لكل ما ثبت له الاكبر دائما .

74) **قلت** : يريد ان : والوقتية صغرى والبيان وهي كبرى واضح اذ لو ثبت الاكبر للاصغر لانسلب عنه الاوسط بالكبرى لكنه ثابت له بالصغرى. قالا : وان لم يوجد الاصغر فيه لم يثبت له الاكبر لتوقف الايجاب على وجود

---

(162) هنا ينتهي نقص ب .
(163) ب : مندفع .

الموضوع ولا يرد المثال المذكور لصدق هذه النتيجة فى ذلك الوقت لعـدم الموضوع (164) ولامتناع صدق الموجبة ولا ينتج مطلقة عامة ولا ممكنة لانهما يقابلان الدوام والضرورة الماخوذين باعتبار الذات فيكونان هما كذلك وعلى هذا لا تكون السالبة الوقتية اخص من المطلقة العامة لجواز سلب المحمـول عن الموضوع فى وقت مطلق فتصدق الوقتية ولم يسلب فى شىء من اوقات الذات بل يثبت ما دامت الذات ضرورة او دواما (165) فتكذب المطلقة او الدائمة (166) الممكنة العامتان والمثال المذكور يحققه . وان كانت الوقتيـة موجبة انتجت دائمة لان الثبوت فى بعض اوقات الذات ينافى السلب الـدائم بحسبهما فتثبت المنافاة بين الاصغر والاكبر يتم فيه الخلف وان قيدت بوقت (167) وجود ذات الموضوع انتجت الدائمة مطلقا دائم .

75) قالا : ولما اطلق كل القوم ان النتيجة دائمة مع ان المشهور تفسيرهم الضرورة والدوام والوقت بالاعتبار الاعم اطلنا الكلام تنبيها على الحق .

قلـت : الاعتبار الاعم فى الوقتية وان كان عدم تقييدها بوجود الموضوع فمرادهم به كون الوقت غير مناف للذات وقت الوقتية فى المثال مناف لعموم ذات الموضوع لمنافاته بعض افراده فحينئذ لا تصدق كلية ويتم قول القـوم باصطلاحهم فى الضرورية والدائمة والوقتية .

ومن قولهما قال ابن اندارس بعدم تناقض الدائمة الذاتية والمطلقـة لانه ابتكره كما ظنه شيخنا . نتيجته فيما فيه دائمة او ضرورية بالفرض والخلف والعكس ان كانتا سالبتين كليتين والاخرى /10 و/ فعلية .

76) وقول الشيخ والاقدمين هى فيها فيه ضرورية . رده الخـونجى والسراج وان كانتا ضروريتين بامكان صفة لنوعين ثبت لاحدهما فقـط فيسلب هو عن الثانى ضرورة ويحمل على ماله تلك الصفقة ضرورة مـع امكان تلك الصفة للثانى .

وزداه والصغرى موجبة بثبوت خاصة للنوع الثانى ، ممكنة لـلاول فيحمل الثانى على خاصته ضرورة ويسلب عماله تلك الصفة ضرورة مـع امكان تلك الصفة للثانى .

واحتجوا بان احدى مقدمتيه ان كانت ضرورية فان كانت الاخرى كذلك كان ثبوت الاوسط لاحد الطرفين ضروريا وسلبه عن الآخر ضروريا فوجب مباينة الطرفين ضرورة وان كانت غير ضرورية كانت ضرورة الاوسـط

---

(164) «ولا يرد المثال ... لعدم الموضوع» ناقص فى ب .
(165) أ : دائما .

ضرورية لاحدهما وضرورة السلب عن الآخر لوجوب كون الضرورة ضرورية الثبوت للضروريات وضرورية السلب عن (166) غيرها فصار كالقسم الاول وان كانت محتملة فكذلك لا لستلزامه احد ملزومى الضرورة .

77) واجاب الخونجي والسراج بان الاوسط فى الضروريتين ضرورى لذات الاصغر وضرورى السلب عن ذات الاكبر لا عن العنوان والمدعى سلب العنوان عن الاصغر دون ذات الاكبر فلم تجب المباينة الضرورية الابين ذات الاصغر وذات الاكبر وذلك غير المدعى .

وفيما صغراه احدى (169) الوجوديتين او المطلقة مع الوصفيات كبريات مطلقة عامة لانتاجها اعمتها وهى الصغرى مطلقة مع الكبرى عرفية عامة بالعكس ان كانت العرفية سالبة كلية وبانتاج نقيض النتيجة مع الكبرى منافى الصغرى وبالغاء الزائد فى اخصها وهى الصغرى الوجودية اللادائمة مع الكبرى مشروطة خاصة ككل انسان نائم لا دائما ولا شىء من الحمار اليقضان بنائم ضرورة ما دام حمارا يقضان لا دائما مع صدق لا شىء من الانسان بحمار يقضان ضرورة مع الاطلاق العرى عن مطلق الدوام . واخرى (170) كقولنا فى الكبرى لا شىء من اليقضان بنائم ضرورة ما دام يقضان لا دائما مع صدق لا شىء من الانسان بيقضان بالاطلاق عريا عن الدوام .

78) ومن توهم انتاج الصغريين ممكنتين مع الكبريين خاصتين مطلقة عامة لانتظام نقيضها مع الكبرى قياسا منتجا من الاول بعض ج ب دائما . لا دائما ان كانت الكبرى موجبة وبعض ج ليس ب دائما . لا دائما ان كانت سالبة ، وهو محال لم يفرق بين اللازم من القياس وبين اللازم من بعض مقدماته .

والنتيجة ما لزم من جميع المقدمات لا من بعضها واللازم هنا انما لزم من مجرد الكبرى لانه اذا ضاق لا شىء من أ ب ما دام امتنع ان يكون أ دائما لوضوع ما والا لزم المجال المذكور فامتنع دوامه للجيم فرض صدق الصغرى معها اولا بل لو فرض كذب الصغرى معها كان لازما وبهذا يرد قول من بين لزوم المطلق من الصغريات الثلاث مع الكبريين خاصتين بلزوم المحال من

(166) ناقصه فى أ .
(167) ناقصة فى أ .
168) «الآخر لوجوب ... السلب عن» ناقص فى أ .
(169) أ : احد .
(170) ب : اخرى .

نقيض النتيجة مع الكبرى الخاصة لعدم اقتضاء هذا البيان كون المطلقة نتيجة القيـاس .

79) وفى صغراه وقتية مع المشروطتين قال الخونجى والسراج وقتية مطلقة محتملة الدوام . وفى ما صغراه منتشرة معها منتشرة محتملة الدوام مع العرفيتين مطلقة عامة بما مر . والصغرى وقتية مع المشروطه لا تنتج (171) وقتية والخلف فيها لا يتم لانه يؤدى الى الصغرى الممكنة فى الاول وهـو عقيم ولا العكس لان المشروطة لا تنعكس كنفسها بل عرفية عامة .

وبذا يتبين عدم اعتبار (172) شيء من اختلاط هذا الشكل ضروريـا وفيما يكون من المشروطتين مشروطة عامة لان الاوسط اذا كان ضرورى الثبوت لاحد الطرفين ضرورى السلب عن الآخر لزمت المباينة الضرورية بين الوصفين / 11 و / بخلف ما مر فى الضروريتين الذاتيين والزائد ملغـى وان كان القياس من خاصتين لعدم لزومه مع الضرورة مرة ككل انسـ نائم ضرورة ما دام انسانا نائما لا دائما ولا شيء من الحمار اليقضان بنـائم ضرورة ما دام حمارا يقضان لا دائما مع صدق لا شيء من الانسان النـائم بحمار يقضان ضرورة ومع المشروطة الخاصة اخرى اذا بدلنا الكبرى بـلا شيء من اليقضان بنائم ضرورة ما دام يقضان (173) لا دائما فان الصـادق لا شيء من الانسان النائم بيقضان ضرورة ما دام انسانا نائما (174) لا دائما وبه يعرف عدم تعدى قيد اللادوام .

80) قالا : هذا ان كان المحمول ضروريا لوصف الموضـوع لا ضروريا للذات بشرط الوصف وان كان ضروريا لها بشرطه ففى انتاجه عرفية او مشروطة نظر ، السراج لعدم الوقوف على ما يقتضى الضـرورة او نفيهـا وفيما يكون من العرفيتين او من احديهما مع احدى المشروطتين عرفية عامة لعكس الخلف والغاء الزائد (175) وضبطه فى الكشف بانها كدائمته ان كانت والا فكالصغرى الا فى الضرورة ولا دوام لا تتبع فيها شيئا وفى باقى الضرورات كالمشترك بما مر . واختلاط الثالث شرطه كالاول وفى كـونـه

---

(171) أ : لا ينتج .
(172) ب : انتـاج .
(173) أ : ب : يقضانا .
(174) ناقصة فى ب .
(175) «وضبطه فى الكشف ... كالمشترك» ناقص فى أ .

نتيجة (176) مثله مطلقا او الا فيما تتبع فيه الصغرى فهى فيه مطلقة عامة او بقيد لا دوام ثالثها كعكس الصغرى فقد تكون حينية مطلقة او بقيد اللا دوام بحسب العكس لنقلى الخونجي والسراج ورايهما ولبعض شيوخ بلدنا نتيجة الكبرى ممكنة عامة والصغرى منافى الكبرى .

واختلاط الرابع فى انتاج موجبه (178) مطلقا او بشرط فعلية مقدمتيها كما فى ضرورية قول الاقدمين فى الجميع شارطين كون الممكنة مع ذى ضرورة فى غير الاولين (179) او المتاخرين محتجين على عقم الممكنة (180) فيه اما سلبا فلما ياتى من وجوب انعكاس سالبته واما ايجابا وهى كبرى فيما مر فى امتناعها فى الاول صغرى موجبة كانت صغراها او سالبة .

81) وبينوه وهى صغرى بجواز حصول عرض عام لنوعين (181) لاحدهما بالفعل فيحمل العرض العام على فصل النوع الآخر بالامكان العام ويحمل عليه فصله فى الكبرى ضرورة والحق السلب (182) او يسلب فيها عن النوع الاول فصل الآخر ضرورة والحق الايجاب وانعكاس السالبة لعقم اخص غيرها وفى (183) الوقتية مع الضرورية المشروطة الخاصة اما الصغرى وقتية مع الكبرى ضرورية فان خاصة الشيء المفارقة اذا سلبت عنه وقتا ما ضرورة لا دائمة . ثم حمل ذلك الشيء على فصله ضرورة لم يكن (184) سلب فصل الشيء عن خاصته كلا شيء من القمر بمنخسف وقت التربيع بالضرورة لا دائما وكل كوكب ذى محق قمر بالضرورة ولا يصدق بعض المنخسف وقت التربيع ليس بكوكب ذى محق بجهة ما . الخونجي : وبه يعرف عقميا مع المشروطة الخاصة . الكاتبى لان الضرورية اخص من العامة (185) وزيادة الخاصة عليها بسالبة فلا تنتج مع السالبة هذا قول الاكثر .

قال فى الكشف والسراج فى بيان الحق : ينتج هذا الاختلاط موجبة جزئية مطلقة عامة لانتاج الكبرى مع الموجبة المطلقة جزء الصغرى مطلقة عامة

---

(176) ب : زفى كونه نتيجته .
(177) ب : «او دائمة حينية ... ضرورية» ناقص فى أ مضاف فى الهامش
(178) ب : موجبته .
(179) ب : و .
(180) ناقصة فى ب .
(181) ب : نوعين .
(182) ب : و .
(183) ب : وهى .
(184) ب : لم يمكن .
(185) ب : المشروطة العامة .

كلية تنعكس جزئية ولا امتناع فى ايجاب النتيجة عن سالبة . قاله الشيخ . وسالبة كلية مطلقة والا لزم من نقيضها مع الكبرى من الاول ما ينتج موجبة دائمة ولزوم ذلك من الكبرى وجزء الصغرى ومن نقيض النتيجة وجزء الكبرى لا يضر كالقياس الذى صغراه وجودية لا دائمة نتيجة حاصلة من مجرد قيد اثبات صغراء دون لا دوامها /11 ظ/ .

82) قلت : اما النتيجة الاولى فلعل اعتبار الجزء الموافق فى الانتاج مع الغاء المخالف بخلاف العكس عندهم . والثانية لزومها عن مجرد الكبرى بمنع كونها نتيجة كما قالوه فى اختلاط الثانى . وعقم الوقتية سالبة كبرى مع الصغرى ضرورية بحمل الشىء على خاصرته ضرورة وسلب تلك الخاصة عنه وقتية مع امتناع سلب الشىء عن نفسه ومعها مشروطة خاصة بحمل احدى خاصتي النوع المتلازمتين على الاخرى مشروطة خاصة وسلب الخاصة الاولى على النوع سلبا وقتيا مع امتناع سلب النوع عن الخاصة الاولى (186) ككل متعجب بالفعل ضاحك ضرورية ودون بالفعل مشروطة خاصة (187) ولاشىء من الانسان بمتعجب (188) وقت خوفه ولا يصدق بعض الضاحك ليس بانسان بجهة ما وكون الصغرى السالبة دائمة او انعكاس سالبة كبراها لعقم اخص غير ذلك وهو الصغرى مشروطة خاصة مع الكبرى وقتية لان خاصتى النوع المتنافيتين يصح سلب اولاهما على الاخرى مشروطة خاصة (189) وحمل اخراهما (190) على النوع توقيتا مع امتناع سلب النوع عن الخاصة الاخرى كلا شىء من الضاحك بباك مشروطة خاصة وكل انسان ضاحك ضرورة وقت كونه متعجبا ولا يصدق بعض الباكى ليس بانسان بجهة ما .

83) وفى الرسالة : شرط الثامن كون صغرى احدى الخاصتين وانعكاس سالبة كبراه (191) وجهة نتيجة اول ضروبه ان كانا فعليتين او ضرورى الصغرى مطلقة والا فممكنة عامة . وفى ثالثة كضروريته او دائمة فان لم تكن له فعكس (192) الصغرى وفى أخرييه ككبرى ضرورية او دائمة فان لم تكن له فعكس الصغرى .

---

(186) ب : الاخرى .
(187) ب : خاصة لا دائما .
(188) ب : متعجب .
(189) «مع الكبرى ... مشروطة خاصة» ناقصة فى أ .
(190) ب : اولا هما .
(191) «وفى الرسالة ... كبراه» ناقص فى ب .
(192) ب : فكعكس .

هذا راى الاقدمين والموجز والجمل وفى الكشف وبيان الحق جهة عكس نتيجة بعد رده للاول على رايهما فى الاول والعكس واليه يرجع قول ابن واصل الحق فى الاولين كجهة عكس الصغرى ان لم تكن وصفية والافكجهة عكس الكبرى الا فى الادوام فهى فيه كالصغرى .

83 مكرر) وضابطه فى الكشف بان الموجبة تتبع عكس الصغرى ان لم تكن وصفية والا تبعث عكس الكبرى الا فى لا دوام . والسالبة تتبع عكس الصغرى الا فى لا دوام وفى الضرورية فانها تتبع المشترك من عكس الصغرى والكبرى . وفى قيد الدوام تتبع الدائمة ومثله فى المطالع . (193) والشرطية متصلة ان استصحبت احدى قضيتيها وتسمى مقدما الاخرى وتسمى تاليا لعلاقة وهى اللزومية او دونها وهى الاتفاقية ومنفصلة ان تعاندتا حقيقية ان كانت من قضية ونقيضها او مساوية ومانعة جمع ان كانت منها والاخص من نقيضها ومانعة خلو ان كانت منها والاعم منه .

84) ولا تتركب الحقيقة من ثلاثة اجزاء اذ لو تركبت منها كان **جـ** مستلزما لنقيض **ب** فان لم يكن نقيض **ب** مستلزما لـ **أ** لم يكن **ب** و **ا** (194) انفصال حقيقى والا كان **جـ** مستلزما لـ فلم يكن بينهما انفصال حقيقى وقد تركبت من جملة ومنفصلة فيظن تركيبها من ثلاثة اجزاء .

الاثير : قد يكون المساوى للنقيض منفصلة فتسمى القضية ذات اجزاء : (195) ان يكون الفرد فردا او زوج الزوج او زوج الفرد او زوج الزوج والفرد وتتركب مانعة الجمع من اكثر من جزءين لجواز تعدد اخصات نقيض الشىء مع تباينها .

قال فى الملخص بخلاف مانعة الخلو وجوب ذكر لازم الشىء الاعم فى مقابلة نقيضه فاذا كانت لوازم امتنع ادخال حرف الانفصال عليها لمنع الجمع .

قلت : يريد باللوازم لوازم الشىء فيمتنع حرف انفصال منع الجمع بينهما لانها لوازم لامر قال وجد وجدت معا وحرف انفصال مع الخلو لجواز رفع لوازم امر بارتفاعه بثبوت نقيضه . وجوزه الخونجى قال كقولنا اما ان لا يكون هذا الشىء انسانا او لا يكون فرسا او لا يكون ثورا اولا يكون عنقاء .

---

(193) «بان الموجبة ... فى المطالع» ناقص فى أ .
(194) ب : لم يكن بينهما انفصال ...
(195) ب : كاما .

85) قال : وقد يفرق بان منع الجمع فى ما نعته بين كل جزء بعينه وبين كل ما سواه بعينه وبين احد ما سواء وفى مانعته الخلو بين كل جزء بعينه وبين كل ما سواه بعينه لا بينه (196) وبين احد وما سواه /12 و/ كانه اخص من احد ما سواه مطلقا ولا عناد بين الاعم والاخص جمعا ولا خلوا .

وسالبة كل منها ذات سلب . ذلك عنها موجبة لاجزاء اولا لا باثباته لزوم السلب والعناد (197) . وجهتها واطلاقها بجهة اللزوم والعناد واطلاقهما وكل منها ياتلف من حملية او متصلة او منفصلة مع مماثلة او غيره .

فلترتيب اجزاء المتصلة طبعا كانت اقسامها تسعة ولعدمه فى المنفصلة كانت ستة (198) .

وتعدد اللزومية بتعدد تاليها لا مقدمها للزوم الجزء ملزوم كله وعدم ملزومة الجزء لازم كله . والانفاقية بتعددهما لعدم التوقف على العلاقة . والمنفصلة كذلك بحسب منع الخلو للمزومية عدم كذب الكل عدم كذب الجزء لا الجمع لعدم ملزومية عدم صدق الكل عدم صدق الجزء .

86) وسوالبها على العكس فى ذلك ، السراج : قد يؤخر حرف الاتصال والانفصال عن موضوع المقدم فتصير حملية لكنهما يتلازمان فى المتصلة دون المنفصلة لان الحقيقية المركبة من كليتين مشتركتين فى الموضوع اذا قدم حرف الانفصال عليه صارت مانعة جمع دون خلو .

الاثير : ان اريد بكل ج اما ب واما د ان كل واحد منهم موصوف باحدهما فهى حملية . وان اريد الانفصال بين ب و د فمانعة جمع . وتتالف (199) صادقة المتصلة لزومية من غير مقدم صادق مع تال كاذب واتفاقية من صادقتين (200) وكاذبتهما مما سوى ما هما عنه (201) صادقتان وصادقة المنفصلة حقيقية من صادق وكاذب ومانعة جمع من كاذبين (202) او صادق وكاذب وكاذبة كل منهما خصها الحمل بما سوى ما هى منه صادقة .

87) وقيده ابن واصل بالاتفاقية لجواز كذب اهمال (203) عناديتهما بما هى منه صادقة حيث لا عناد .

---

(196) ناقصة فى ب .
(197) أ : لا باثبات له والسلب والعناد .
(198) ب : ستا .
(199) وتاتلف .
(200) ب : صادقين .
(201) ب : منه .
(202) أ : كاذبتين .
(203) ناقصة فى أ .

وكلية المتصلة والمنفصلة اللزوميتين بعموم اللزوم والعناد فى الفـروض والازمنة والاحوال غير المنافية استلزام المقدم للتالى او عناده اياه وجزئيتهما بجزئيتهما (205) وخصوصها بتعيين بعض منها .

وشرط كلية الاتفاقية كون طرفيها بحسب الحقيقة اذ يجوز كذبهمـا فى الخارج فى بعض الازمنة .

وسور المتصلة الكلية موجبة « كلما » او (206) مرادفة والمنفصلة دائما. وسور السالبة الكلية فيهما « ليس البتة » .

وسور الايجاب الجزئى فيهما « قد يكون » .

وسور السلـب الجزئى فى المتصلة « ليس كلما » . وفى المنفصلـة « ليس دائما » واطلاق « ان » و « اذا » و « لو » فى المتصلة و « اما » فى المنفصلة اهمال . والمشهور ان عكسها كالحمليات . ورد السراج عكسهـا المستوى بانه لا يلزم من استصحاب المقدم التالى ان يكون فيه استصحـاب للمقـدم .

وبرهان الحمليات لا يتم لان سلب الشيء عن نفسه محال . وسلب لزوم الشيء عن نفسه ليس كذلك لان اللزوم نسبة تستدعى كونها بين امريـن (207) وعكسها عكس النقيض بان برهان خلف عكسه فى الحمليات المخالف ينتج بضم نقيض العكس الى الاصل (208) من الاول ثبوت الشيء لنقيضه وهـو محـال .

88) وفى الشرطيات ينتج ثبوت التالى على تقدير نفيه وليس بمحال لجواز كون نقيض التالى محالا والمحال قد يستلزم محالا . وبرهان عكسـه (209) الموافق فى الشرطيات لا يتم لان نقيض العكس فيه سالب لا يصلح صغرى فى الاول فاورد لزوم عقم الاستثناء المستثنى فيه نقيض التالى .

واجاب بانه واقع لا مقدر والمحال يقدر ولا يقع . ويرد الاول بان الحملية ذات نسبة فان لزوم النسبة المغايرة المذكورة ففيهما سلمناه مطلق المغايرة

---

(205) ب : جزئيتهما .
(206) بـ : و .
(207) ناقصة فى أ .
(208) ب : للاصل .
(209) ب : عكسها .

فى الزمن كافية . وهى حاصلة لان كون الشىء حاصلا (210) ملزوما او موضوعا غير كونه لازما او محمولا .

والثانى فى المخالف بان المحال انما يستلزم محالا اذ كان ذا علاقة تقتضيه وهو هنا ذو علاقة تنافيه بل اذا كان ذا علاقة تقتضيه وذا علاقة /12 ظ/ تنافيه فعدم ملزوميته له من حيث كونه ذا علاقة تنافيه واضح .

واستلزام (211) المتصلة مثلها فى المقدم والكم (212) متناقضتى التالى والكيف قول الجمل والموجز والشيخ محتجا فى استلزام الموجبة بان ملزومية امر الآخر ملزوم لسلب ملزوميته لنقيضه والا لزم النقيضان وقرر بانتاج نقيض السالبة مع الاصل من الثالث لزم سلب (213) لثبوته وفى السالبة بانه اذا صدق سلب التالى لزم ثبوت نقيضه .

89) ورد فى (214) الكشف الاول بعدم امتناع لزوم النقيضين ملزوما محالا وجاز كون المقدم محالا كقياس الخلف اذ معناه لزم (215) النقيضين مع النقيض المطلوب .

وابن واصل : الثانى بعدم امتناع لزوم سلب الشىء لنفسه لجواز كون المقدم محالا . والكاتبى : بعدم استحالة لزوم الشىء لنقيضه لزوما جزئيا بل وجب ببرهان الثالث والوسط مجموع النقيضين . ورد الثانى بانه لا يلزم من سلب لزوم امر لزوم (216) سلب نقيضه .

ويرد ردهم الاول بان صدق الموجبة يدل على كون المقدم ولو كان محالا ذا علاقة تقتضى لزوم التالى له فى كل اوضاعه غير المنافية له او بعضها وكل ما كان ذلك امتنع كونه حينئذ ذا علاقة تقتضى نقيض التالى لانها منافية له من حيث كونه ذا العلاقة المقتضية لزوم التالى وكلما كان كذلك امتنع كونه ملزوما لنقيض التالى .

---

(210) ناقصة فى ب .
(211) ب : وفى استلزام .
(212) أ : والكلم .
(213) ب : لزوم سلب الشىء .
(214) ب : ناقصة فى ب .
(215) ب : لـزوم .
(216) ناقصة فى ب .

90) وزعمه ثبوت ذلك فى قياس الخلف يرد بان حاصلـه ان نقيض المطلوب ملزوم لمحال وهو (217) نقيض ما علم صدقه وهو احـدى (218) المقدمتين وانما يتم زعمه ان لو كان حاصله مجموع نقيض المطلوب والمقدمتين فيكون ذلك المجموع ملزوما لاحدى (219) المقدمتين ونقيضهما وهو نتيجـة مقدمها وعين تاليها ويستلزمانها .

وتستلزم مانعة جمع من غير مقدمها ونقيض تاليها ومانعة خلو من نقيض مقدمها وعين تاليها ويستلزمانها .

ورد ابن واصل الاخير بجواز كون احد جزءى الاولـى ونقيـض احـد جزءى الثانية محالا يستلزم كذب المتصلة فلا يتم الاستلزام .

قلـت : استحالته لا توجب كذبه كما لا تدفع عناده الآخر فكلما ثبـت ارتفع الآخر وكلما ارتفع ثبت الآخر ضرورة عنادهما . والحقيقة متصلة من احد جزئيها . ونقيض الآخر وكل موجبة من المتصلة والمنفصلات (220) غيرها مركبة من جزئيها دون عكس وكلا بسيطتى المنفصلة احداهما الاخرى مـن نقيضى جزءيها . وقياسها اقترانى واستثنائى والاول منها او منها ومـن حملى خمسة اقسام : الاول من متصلتين ووسطه جزء تام تتعقد فيه الاشكال الاربعة حكمها فيه كالحملى شكك فيه الشيخ فكذب نتيجة كلما كان الاثنان (221) فردا كان عددا وكلما كان عددا كان منقسما بمتساويين والنتيجـة كاذبة .

91) واجاب بمنع الصغرى لان مقدمها محال فجاز ان يستلزم المحـال . والخونجى بمنع صدق كلية الكبرى . وقدح فيه الاثير وغيره بجواز كـون مقدم الصغرى محالا فجاز الا يصدق (222) مع فرض وقوعه الكبرى الصادقة.

واجاب ابن واصل بعد ان صوبه بان عموم صدق الكبرى فى كل اوضاع مقدمها غير المنافية له يوجب صدقها على تقدير صدق مقدم الصغرى لانه بعض اوضاع مقدم الكبرى غير المنافية له لانه ملزومه فى الصغرى والملزوم لا ينافى لازمه .

---

(217) ب : هـو .
(218) أ : احـد .
(219) أ : لاحـد .
(220) ب : المنفصلة .
(221) ب : الانسان .
(222) أ : تصدق .

وان كان وسطه غير تام فيهما فضابطه كلية احدى مقدمتيه مع اشتمال متشاركيه (223) على تاليف منتج او انتاج احدهما ولو بكليته مع نتيجة التاليف بصورتها وعكسها (224) كليا لمقدم كلية هى احدى مقدمتيه ولازمتها.

92) وفى الكشف وبيان الحق او انتاج نتيجة التاليف مع تالى احدى المقدمتين المتفقتى الكيف تالى الاخرى او مع احد طرفى كلية موجبة تالى سالبة شارطين ايجاب مشاركة التالى فى الامر الاول وتؤخذ (225) نتيجة التاليف ولو فى غير هذا كلية / 13 و / ... ما ينتج ما يحتاج اليه (226) سالبة ان كانت من مختلفى الكيف والا فموجبة نتيجة متصلة جزئية موجبة مقدمها متصلة من نتيجة التاليف وغير المشارك من الصغرى كيفها ككيفها وتاليها كذلك من الكبرى (227) او نتيجة التاليف منها فيما انتج بالامر الاول ولو فى غير هذا كم نتيجة قياسه وفيما انتج بالامر الثانى كلية ان كان المنتج عينه ، جزئية ان كان عكسها وضعها فيها وضع المتشاركين من المقدمتين .

الخونجى والسراج : المتصلة موجبة كلية جزئية المقدم تستلزم مثلها كليته وكلية التالى مثلها جزئية عكس جزئية السالبة وجزئية كلية احد طرفيها مثلها جزئيته عكس كلية السالبة برهانه بضمها لما تاليها جزء مقدمها مركبة من الجزء المطلوب كمه .

93) **قلت** : لا يقال وجزئيته (228) موجبة جزئية المقدم مثلها كلية الاستلزام الكل جزء الملزوم للتالى المذكور لجواز كون عنوان الجزئية جنسا فتصدق ملزومة لسلب كليتها وتكذب ومقدمها كلية ملزومة له « كقد يكون اذا كان بعض الحيوان انسانا ليس كل الحيوان انسانا » ولا يصدق « قد يكون اذا كان كل الحيوان انسانا ليس كل الحيوان انسانا » .

اقسامه اربعة : ما الشركة فيه بمقدمها ضروبه مسطح المحصورات صغريات وكبريات ومسطح المقدمين كذلك عقم ضروب المتصلتين جزئيتين بين وغيرها ان كان المتشاركان على تاليف الاول فاربع ضروب المتصلتين

---

(223) ب : مشاركية .
(224) ب : بصورته وعكسها .
(225) ب : وتوحد .
(226) « ... يحتاج اليه» ناقص فى أ . فى ب بياض موضع كلمة مكان النقط المتصلة .
(227) فى ب : كلمة غير واضحة : «وكم» او «ولم» .
(228) أ : وجزئية .

الميتين ينتج فى كل ضرب منه (229) ضروبه وما يستلزم الكبرى الموجبة الجزئية المقدم كليته بالامر الاول من الضابط وسط قياس برهانــه مــن الثالث ملزومية احد المتشاركين الآخر فيلزمها (230) نتيجة التاليف وتالى الصغرى فيلزمها لزوما جزئيا ويلزمها ايضا نتيجة وتالى الكبرى فيلزمها لزوما جزئيا فهو اذن ملزوم للجزئيتين فتلزم احداهما الاخرى جزئيا .

94) ونافيها (231) بالامر الثانى من الضابط . وسط قياس برهــانه ان جعل الملزوم احد المتشاركين من الثالث فيلزمه (232) نتيجة التــاليف وتالى الصغرى بذاته او بوسط نتاجه (233) مقدمها ان جعل (234) الملزوم مقدم الكبرى فيلزم تالى الصغرى لنتيجة (235) التاليف جزئيا ويلزمه (236) ايضا نتيجة التاليف وتالى الكبرى كذلك فيلزمه (237) جزئيا ويتم (238) كما مر وان جعل نتيجة التاليف فالقياسان الاولان من الاول لان على ذلــك التقدير نتيجة التاليف ملزومة لتالى المشارك اللازم الآخر كذلــك بوســط ملزوميتها لمقدمه كذلك وايضا تالى (239) المشارك الآخر كذلــك بوســط ملزوميتها لها والمشارك (240) المنتج معها المشارك الآخر لزوما كليا فملزوميتها اذن للمشارك المنتج معها ملزومة الكليتين ويتم (241) كما مر والخلف عام بان تضم نقيض النتيجة لاحدى مقدمى المطلوب لينتج منافى الاخرى .

واربع ضروب المتصلتين والصغرى جزئية ينتج فى كل ضرب منهــا ضروبه وثمانية من مقدم الصغرى موجبة مع مقدم الكبرى جزئية ومن مقدم الصغرى سالبة مع مقدم الكبرى كذلك بعضها لازم لضروبه (242) وكلهــا بالامر الثانى والبرهان بما مر .

---

(229) ب : منهــا .
(230) ب : يلزمهــا .
(231) ب : وباقيها .
(232) عوض «ان جعل .... فيلزمه» نجد فى ب : من الثالث ملزومية ما انتج مع نتيجة التاليف لها او ملزومياتها له فعلى الاول يلزمه ...
(233) ب : انتــاجــه .
(234) ب : ان كان .
(235) ب : نتيجــة .
(236) ب : ويلزم .
(237) ب : فيلزمهــا .
(238): ب : وتتــم .
(239): ب : لتالى .
(240) ب : وللمشارك .
(241) ب : ملزومية للكليتين وتتم .
(242) ب : لضروبهــا .

وازبع ضروبها والكبرى جزئية فى كل ضرب منها ضروبه وتسعة من مقدم الصغرى سالبة مع مقدم الكبرى كذلك (243) المحصورات ومنه موجبا جزئيا مع مثله كما مر .

95) وبرهن منه السراج وابن واصل ما مقدم صغراه موجبة جزئية ومقدم كبرى (244) مثله بالثالث ووسطه ملزومية مقدم الكبرى النتيجة : (245) التاليف ملزومة للملزومية (246) ما مقدم الكبرى عكسه لنتيجة التاليف فيلزم ملزوميته لنفسه ولنتيجة التاليف المنتجين اخص مقدم الصغرى فيلزم ملزومية ما مقدم الكبرى وعكسه لتالى الصغرى فيضم كبرى للملزوميته لمقدم الكبرى ينتجان من الثالث ملزومية مقدم الكبرى التالى الصغرى بضم كبرى للملزومية مقدم الكبرى لنتيجة ينتجان من الثالث ملزومية نتيجة التاليف لتالى الصغرى ويلزمه ايضا ملزومية نتيجة التاليف لتالى الكبرى لزوما جزئيا من الثالث والوسط مقدم الكبرى ينتج من الثالث المطلوب وبما مر اخص وان كان على الثانى فضروبه اربعة : (247) الاولى و / 13 و / الثانية منتجة . ومن ضروب الثالثة ضروبه وثمانية الموجبتان مع مثلهما والسالبتان مع مثلهما بما تقدم .

وان كانا على الثالث فضروب الاولى والثانية (248) منتجة ومن الثانية ضروبه وستة السالبتان مع مثلهما والموجبة جزئية صغرى مع الجزئيتين بما تقدم . وان كانا على الرابع فالمنتج ضروب الاولى من (249) الثانية (250) ثمانية : الصغرى موجبة كلية مع السالبة جزئية او موجبة جزئية مع الكبرى جزئية او سالبة كلية مع الكبرى غير موجبة كلية او سالبة جزئية مع الكبرى سالبة (250 مكرر) .

---

(243) «مقدم الكبرى كذلك» ناقص فى ب .
(244) ناقصة فى ب .
(245) ب : لنتيجة .
(246) ب : للملزوميته .
(247) ب : فضروب الاربعة .
(248) ب : والثالثة .
(249) ب : ومن .
(250) ب : وثمانية .
«وما .... الخ . فلم يدر هل عفا
(250 مكرر) فى هامش ب (ورقة 38 ظ) : هنا انتهى شرح السنوسى لهذا الكتاب فيما وجدنا من نسخه ولم يشرح من قوله «وما ... الخ . فلم يدر هل عفا (؟) والموت ام كيف الحال» .

96) ومن الثالثة ثمانية ، (251) الصغرى موجبة مع سالبة جزئية او سالبة جزئية مع المحصورات او سالبة كلية مع سالبة وما شركتها بتاليها منتجة ما شمله الامر الاول ضروب كل شكل ولو بالقوة لاستلزام الكلية كلية مقدمها فى اثنى عشر . ضروب المتصلتين من غير الجزئيتين على ضابط الجمل وتلازم المتصلتين وعلى راى (252) ايجاب مشاركة التالى فى ثلاثة اضرب : الصغرى موجبة فى الكبرى كذلك غير ضرب الجزئيتين .

ووهم شيخنا الابلى ابن واصل فى عدم استثنائه منها ضرب الجزئيتين ووسط برهانه ملزومية احد المقدمين الآخر فان جعل الملزوم مقدم الصغرى فبالاول مقدم الصغرى ملزوم الملزومية (253) لمقدم الكبرى وملزوميته له ملزومة لنتيجة التاليف فمقدم الصغرى ملزوم لها لزوما كليا فيضم ملزومية الوسط للملزومية مقدم الصغرى . النتيجة (254) : التاليف كليا صغرى من الثالث للملزومية الوسط لنتيجة ملزوميته مقدم (255) الكبرى وملزوميته لنتيجة التاليف من الثالث ينتج (256) جزئية مقدمها متصلة كلية وتاليها متصلة جزئية وان جعل مقدم الكبرى كما نكم المقدم وللتالى بالعكس والمعتبر من تالى السالبة فى تاليف المنتج منه حاله بعد ردها موجبة وترد النتيجة سالبة .

97) وما شمله الثالث ينتج فى موجبتى الكليتين موجبة جزئية مقدمها سالبة كلية وتاليها كذلك . برهانه من الثالث وسطه سلب استلزام نتيجة التاليف المشارك النتيجة ويلزمه سلب ملزومية نتيجة التاليف للمشارك المنتج معها لان نقيضه ملزوم لنقيض الوسط لان مقدم النقيض ملزوم للمجموع منه وتاليف المنتجين نقيض الوسط فضم الوسط للمنتج تاليها ينتج من الثانى مقدم النتيجة ان كانت الصغرى وتاليها ان كانت الكبرى وضم لازمه للاخرى ينتج الآخر من النتيجة فالوسط ملزوم للاصغر والاكبر ينتج من الثالث المطلوب وكذلك فى الموجبتين واحداهما جزئية . والوسط فى صور اشتمالهما على تاليف منتج ملزومية مقدم الجزئية لمقدم الكلية وضروب الموجبتين جزئيتين بالحمل (257) عقيمة وبالثالث منتجة بما مر وطرفا

---

(251) ب : ضروبه وثمانية .
(252) «ومن غير الجزئيتين .... المتصلتين» ناقص فى أ .
(253) ب : لملزوميته .
(254) ب : لنتيجة .
(255) ب : ملزومية لمقدم .
(256) ب : تنتج .
(257) ب : بالجمل .

نتيجتهما (258) جزئيتان ضروب السالبتين على راى الجمل كلا زمتيهما الموجبتين وعلى الثالث منتجة باى كم كانتا ونتيجتهما موجبة جزئية سالبة الطرفين سلبا كليا وسط برهانه ملزومية نتيجة التاليف للمنتج معها (259) منهما فهو مع المنتج تاليها معه ينتج من الثانى للاصغر ان كانت الصغرى والاكبر ان كانت الكبرى . ولازمه هو (260) ملزومية نتيجة التاليف المشارك النتيجة من الاخرى ينتج معها من الثانى الاكبر (261) والاصغر .

98) وضروب مختلفتى (262) الكيف على راى الجمل باعتبار لازم السالبة وعلى الثالث ان كانت الموجبة كلية منتجة بانتاج نتيجة التاليف مع مشارك الموجبة مشارك السالبة والوسط ملزومية نتيجة التاليف لمقدم الموجبة فعكسه الاصغر ان كانت الموجبة الصغرى والاكبر ان كانت الكبرى ولازمة المتقدم ينتج مع الاخرى من الثانى الاكبر او الاصغر وان كانت جزئية فعقيمة لانه لا ينتج الا بملزومية نتيجة التاليف مشاركة (263) السالبة وانما تستلزمه (264) باستلزامها القياس المنتج وانما /14 و/ تستلزم (256) قياسه باستلزام غير المشارك من الموجبة بالشكل الاول والكبرى الجزئية فيه تعقمه وما شركتهما بتالى الصغرى ومقدم الكبرى منتجة (266) ما شمله الامر الاول على ضابط الجمل وزايه كالقسم الثانى وعلى راى ايجاب مشاركة التالى فى ستة اضرب المتصلتين موجبة الصغرى جزئيته (267) مع الكليتين وكليته مع المحصورات .

وقول ابن واصل مع ما يزداد باعطاء الموجبة الكلية كلية مقدمها والسالبة الكلية كلية تاليها ان اراد كلية السالبة كبرى فغير محتاج اليه وان اراد صغرى كما صرح به الكشف فوهم لان شرطه ايجاد الصغرى .

99) ووسط (268) برهانه من الثالث ملزومية مقدم الصغرى لمقدم الكبرى كالقسم الاول وما شمله الامر الثانى ثمانية اضرب كليتى الكبرى مع محصورات الصغرى واعتبار المشاركين فيها كالقسم الاول .

---

(258) ب : نتيجتها .
(259) ب : معهما .
(260) ب : وهو .
(261) ب : او .
(262) ب : مختلفى .
(263) ب : مشارك .
(264) ب : يستلزمه .
(265) ب : يستلزم .
(266) ب : منتجه .
(267) ب : جزئية .
(268) ب : وسطى .

ووسط برهانه من الثالث ملزومية تالى الصغرى بعينه او كليته لنتيجة التاليف او عكسها كليا ما انتاج تالى صغراه مع نتيجة التاليف (269) دو المتشاركين بالشكل الاول من موجبتين والكبرى جزئية فيكون اصغر النتيجة كليا واكبرها وانتاجه مع عكس النتيجة هما به من سالبتين فالتالى مع عكس النتيجة ينتجان من ثالث الرابع مقدم الكبرى وسط برهانه ملزوميته لهـا . (270)

ونتيجته كالذى (271) قبله ونتيجة التاليف فيه جزئية وما انتاجه بالتالى كليا مع عكس النتيجة هما به من سالبتين والصغرى (272) جزئية من ثالث الرابع والوسط ملزوميته كليا لعكس النتيجة وما شركتهما بمقدم الصغرى وتالى الكبرى منتجة (273) فالامر الاول على راى الجمل فى المتصلتين وحال المتشاركين كالثالث وعلى راى ايجاب مشاركة التالى ستة اضـرب محصورات : الصغرى مع موجبة كلية الكبرى وكليتى الكبرى (274) مـع موجبة جزئى الكبرى . وسط برهانها من الثالث ملزومية مقدم الصغـرى لمقدم الكبرى كما مر .

100) وبالثانى ثمانية اضرب الصغـرى احـدى الممكنتين (275) مـع المحصورات (276) الكبرى فاربعة موجبة الكبرى يجب فيها كون المنتج مـن الكبرى ونتيجتها كلية ولو كانت الكبرى جزئية وكيف مقدمها خلاف كيـف الصغرى وتاليها سالب ابدا برهان ضربى موجبة الصغرى من الاول وسط قياسه . الاول سلب ملزومية المنتج من نتيجة التاليف او عكسها كليا لنتيجتها من احد المتشاركين لانتاج نقيضه مع الاصغر منافى الصغرى . او لانتـاج الاصغر والصغرى اياه . وهذا الوسط ملزوم لسلب ملزومية (277) المنتج المذكور للمشارك المنتج معه . فهذا اذن لازم للاصغر وهو ملزوم للاكبـر لانتاجه مع الكبرى اياه من الثانى .

---

(269) ب : للتاليف .
(270) ب : لـه .
(271) أ : أ كالتى وبالهامش اصلاح : كالذى .
(272) ب : والاخـرى .
(273) ب : منتجـة .
(274) ب : الصغرى .
(275) ب : الكليتين .
(276) ب : محصورات .
(277) ناقصة فى أ .

وازبعة سالبة الكبرى يصح كون مقدم صغراها منتجا لتالى كبراها كيف اصغر نتيجتها واكبرها ككيف الصغرى والكبرى فحكم صغرى هذا القسم ككبرى الثالث وكبراه كصغراه .

وسط برهانه من الثالث ملازمة منتج المتشاركين مع نتيجة التاليف لها فيلزمه ملازمة المنتج عنهما لها بالوسط (273) مع الكبرى ان كان المنتج تاليها ينتج من الثالث الاكبر ومع الصغرى ان كان المنتج مقدمها ينتج من الاول الاصغر ولازمه مع الاخرى ينتج الآخر .

فالوسط ملزوم الاصغر والاكبر وما وسطه تام من احدهما فقط ذو متصلة احد طرفيها متصلة او منفصلة تشارك باحد طرفى طرفيها (279) مقارنتها فى جزء تام حكمه حكم المركب (280) من حملى ومتصل ذات تامة كالحملية ككلما كان **جـ د** فكلما كان **أ ب فوز** وكلما كان **وز فك ه** ينتج كلما كان **جـ د** فكلما كان **أ ب فوز** (281) **فكه** . وقد تشترك المتصلتان باكثر من جزء واحد .

101) واقسامه باعتبار ابهام المشارك اربعة اذ شركة احديهما بطرفيها اما طرف لطرف او كل طرف لطرفين او طرف لطرف /14 ظ/ والآخر للآخرين او الطرفان لطرف .

ويتعين كونه مقدما او تاليا سبعة لانقسام الثانى الى شركة مقدم مثله وتال مثله وعكسه والثالث والرابع الى كون المشارك للطرفين مقدما او تاليا ولكل قسم نتيجة باعتبار احدى الشركتين والغاء الاخرى كما مر . وثالثة باعتبارهما اصغرها (282) نتيجة احديهما وتاليها نتيجة الاخرى وسط برهانها من الثالث مجموع وسط برهان النتيجتين . ابن واصل : ولجواز تركب المقدمتين او احديهما من تسعة اقسام مادة المتصلة يبلغ تاليفها واحدا وثمانين تاليفا ويبلغ ذلك باعتبار شركة الاطراف كثرة لا تحصى .

الثانى من منفصلتين والوسط جزء تام من كل منها : قال الشيخ والموجز : عقيم لعقم اخصه المركب من حقيقتين لان طرفيهما ان تغايرا كذبتا والا لزم عناد الشيء نفسه .

102) ورده الكشف والسراج بمنع الاول لجواز تغايرهما وتساويهما فى العموم لنقيض الوسط ونتيجته متصلتان من الطرفين واخريان من

---

(278) ب : فالوسط .
(279) ب : طرفها .
(280) ب : حكمة كالمركب .
(281) فوز ناقصة فى ب :
(282) ب : واصغرهما .

نقيضها ومنفصلاتها وشرط كلية احديهما . وفي شرط ايجابها قولا ابن واصل مع الجعل والسراج مع الكشف فالحقيقتان تتالبهما موجبان تنتيان (283) متصلتان كليتان من الطرفين غير المتشاركين (284) مقدم احديهما عكس الاخرى كليا واخريان كليتان من نقيضهما كذلك .

103) فان كانت احداهما جزئية فالمتان مقدمها من الجزئية فقط بمقتضى اقتصار ابن واصل على برهنته بالاول ومقتضى قوله (285) هذه النتائج كلية ان كانت المقدمتان كليتين والا فهى جزئية بوهم (286) ان عدد النتائج فى الكل واحد وهو الحق حسب ما صرح به غير واحد وسط برهانه (287) من الاول نقيض المشارك (288) فى الاولين وعينه فى الاخيرين . فان سلبت احدى الكليتين فسالبة جزئية من الطرفين وعكسها والا تساوى الطرفان ولزم عناد حقيقى ينافى السالبة والحقيقية ومانعة الخلو متصلة من الطرفين. والمقدم من الحقيقية واخرى من نقيضها . والمقدم من الاخرى .

فان كانت احداهما جزئية فالتي (289) من مقدمها فقط على البرهان بالاول ومطلقا على الثالث والوسط فيهما نقيض المشارك (290) فان سلبت الحقيقة عقم للاختلاف كدائما ، اما ان يكون (291) هذا انسانا واما الا يكون فرسا » مانعة خلو وليست البتة « اما الا يكون فرسا او يكون ناطقا او غير ناطق » حقيقية . والحق فى الاول العناد وفى الثانى اللزوم .

104) وان سلبت الاخرى لزمت سالبة جزئية مقدمها من الحقيقية والا صدقت موجبة كلية واستلزمت مانعة خلو منافية للاخرى والحقيقية ومانعة الجمع كذلك والمقدم منها ومانعة (292) الخلو والجمع متصلة من الطرفين .

والمقدم من مانعة الجمع والاخرى من نقيضهما والمقدم من مانعة الخلو فان كانت احداهما جزئية فكما مر . سلبت احداهما فقال السراج وعقم الاختلاف « كدائما اما ان يكون هذا انسانا او فرسا » . وليس البتة « اما ان

---

(283) فى أ و ب : موجبتين كليتين .
(284) ب : المشاركين .
(285) عوض «بمقتضى اقتصار ... قوله» نجد فى أ : وقول ابن واصل ..
(286) ناقصة فى ب .
(287) «وهو الحق ... واحد» ناقص فى أ .
(288) ب : الوسـط .
(289) ب : فالتالـى .
(290) «على البرهان ... المشارك» ناقص فى أ .
(291) اما الا يكون .
(292) ب : ومانعتها .

يكون هذا انسانا او فرسا » . « وليس البتة اما ان يكون فرسا او ناطقا او غير ناطق » .

والسالبة مانعة خلو وكدائما ان لا يكون هذا انسانا واما ان لا يكون فرسا» . وليس البتة « اما ان لا يكون فرسا واما ان لا يكون ناطقا او ناطقا » والسالبة مانعة جمع والحق اللزوم فى الاول والعناد فى الثانى فيهما .

105) وقال غيره : ان كانت السالبة جزئية وكليتها ينتج سالبة جزئية وتكسها فى الاول من الطرفين لانتاج العكس المستوى لنقيض النتيجة صغرى من الاول مع المتصلة لازمة مانعة الجمع موجبة جزئية من طرف السالبة ونقيض الوسط فيلزم عكسها موجبة جزئية مانعة خلو من الوسط وطرف السالبة هذا خلف .

وفى الثانية من نقيض الطرفين لانتاج العكس المذكور كما هو مع المتصلة لازمة مانعة الخلو موجبة مقدمها . نقيض طرف السالبة وتاليها عين الوسط فيلزم عكسها موجبة جزئية مانعة جمع من الوسط وطرف السالبة هذا خلف .

وفى الكشف : ان كانت احداهما سالبة جزئية عقم لان الاخص من نقيض الشىء قد يكذب /15 و/ مع نقيضه ولازمه المساوى والاعم من نقيضه قد يصدق معهما يريد ان مانعة الجمع الموجبة مع مانعة الخلو الموجبة لما كان انتاجهما بملزومية كذب جزء مانعة الجمع المشارك وهو صدق نقيضه اللازم (293) معين وهو طرف الاخرى لمنع خلوها عقم فى سلب منع الخلو لجواز كذب جزئها المشارك وحينئذ مع نقيض جزئها الآخر مرة ومع مساويه اخرى فلم يحصل له ملزومية ولا عناد (294) او ان مانعة الخلو الموجبة مع الاخرى لما كان انتاجهما الملزومية صدق جزئها المشارك للازم معين وهو نقيض طرف الاخرى لمنع جمعها عقم فى سلب مانعة الجمع لجواز صدق جزئها المشارك مع نقيض جزئها الآخر مرة ومع مساويه اخرى فلم يحصل لنقيض طرفها عناد ولا لزوم ومانعتا الخلو ومانعتا الجمع بالجمل عقيمة .

106) وفى الكشف ينتج الاوليان موجبتين ولو احداهما جزئية متصلة جزئية من الطرفين . وسط برهانه من الثالث نقيض الوسط لا كلية لاحتمال كون كل من الطرفين اعم من الآخر من وجه كلا حجر ولا شجر بتوسط لا حيوان » فان سلبت احداهما ولو والموجبة جزئية فسالبة جزئية من الطرفين ومقدمها من الموجبة الملزومية نقيضها نقيض السالبة لانه حينئذ

---

(293) ب : لـلازم .
(294) ب : عاد وان . . .

ان لزم صدق الوسط صدق دائما اما الوسط واما الآخر من السالبة هذا خلف والا صدق الآخر من الموجبة وهو ملزوم الآخر من السالبة فدائما اما الوسط او الآخر من السالبة لا ومقدمها من السالبة لجواز كون طرف المركبة (295) اعم من طرف السالبة كحيوان او فرس فتوسط (296) الانسان والاخريان كذلك متصلة جزئية من نقيضى الطرفين .

وسط برهانه من الثالث الوسط لا كلية لاحتمال كون كل من نقيضى الطرفين اعم من الآخر من وجه كلا حجر ولا شجر بتوسط حيوان لنقيضهما .

وان سبت احداهما ولو والموجبة جزئية فسالبة جزئية من الطرفين ومقدمها من السالبة الملزومية نقيضها نقيض السالبة لان نقيضها هو ملزومية طرف السالبة طرف الموجبة والوسط مناف له بالموجبة وهنا فى اللازم مناف لملزومه هذا خلف لا ومقدمها من الموجبة لجواز كون طرف الموجبة اخص من طرف السالبة كانسا نولا حمار بتوسط فرس .

107) وان كان وسطه غير تام فيهما فضابطه ايجاب مقدمتيه ومنع خلوهما وكلية احديهما وانتاج تاليف مشاركهما وضابط الجمل دون ايجاب مقدمتيه (297) قاصر نتيجته منفصلة من كل غير مشارك منهما ونتيجة تاليف كل مشارك منهما مانعة خلو لا جمع وان كانتا حقيقيتين لجواز كون لازم المتشاركين (298) اعنى نتيجتهما اعم منهما واجتماع اعم الشىء مع نقيضه جائز برهانه خلو الواقع عن جزء من كل واحدة منهما فان كان المتشاركين لزمت نتيجتهما والا لزم الآخران او احدهما مع احد المتشاركين .

الخونجي والسراج : اقسامه خمسة : الاول ان يشارك جزء احديهما جزء الاخرى اشترك جزء الكل مقدمة فى جزء كجزءى الاولى فى موضوع والثانية فى محمول واحدهما اولى فيشارك احد اجزاء النتيجة جزء منها من طرفيها المتغايرين فى الاول واحدهما فى الثانى والا شركة فى الثالث كسائر الاقسام .

الثانى : ان يشارك احد (299) جزءى الاخرى وينقسم الى ثلاثة فيشترك فى الاول اجزاء نتيجته فى جزء وفى الثانى جزءا نتيجته وهما نتيجتا التاليفين ويجب كون تآلفى الثالث من شكلين .

---

(295) الموجبة .
(296) ب : متوسط .
(297) «ومنع خلوهما ... مقدمتيه» ناقص فى أ .
(298) من هنا قلبت الورقة فى ب : يجب ان تكون 44 و هى 44 ظ و 44 ظ هى 44 و .
(299) ناقص فى أ .

108) الثالث : ان يشارك احد جزءى الاخرى والآخر الآخر وينقسم الى الثلاثة له (300) نتيجتان نتيجة احد المتشاركين ملغى حال الآخر ونتيجة عكسه ويجوز كون تاليفه (301) من شكل .

الرابع : ان يشارك كل واحد من احديهما كل واحد من الاخرى وينقسم الى الثلاثة نتيجته من اربعة اجزاء نتائج اقيسة الاربعة يجب كون تاليفى الاخيرين من شكلين .

الخامس : ان يشارك جزء من احديهما (302) جزءى الاخرى والآخر احدهما وينقسم اليها له نتيجتان نتيجة المشارك (302 مكرر) للجزءين ملغى حال الآخر ونتيجة تكسه ضروب كل قسم ثلاثة امثال ضروب الحمليات لان المتصلتين كليتان او الصغرى او الكبرى .

ابن وصل : /15 ظ/ ذكر هذا النوع (303) لا كالحمليات اصوب من ذكره الموجز كالحمليات فبالاول حمل احد الامرين على موضوع وحمل احد اخريين على احدهما وكليين (304) ينتج حمل كل جزء حمل ولم يحمل عليه على الاول مفصولا حمل كل منهما باما .

وبالثانى حمل احد امرين على موضوع ايجابا وعلى آخر (305) سلبا كليتين ينتج سلب الموضوع الثانى عن الاول .

109) وبالثالث : حمل امرين على موضوع وحمل واحد من آخرين عليه ينتج (306) بعض ما هو احد الامرين الاولين احد الامرين الاخيرين .

وبالرابع : حمل احد امرين على موضوع وحمله على امرين مفصولا حمله باما كليتين ينتج حمل احد الموضوعين الاخيرين على كل من المحمولين الاولين مفصولا الحمل عليهما باما .

وما وسطه تام من احديهما فقط كما مر فى المتصلتين نتيجة هنا مانعة خلو من الجزء غير المشارك ومن نتيجة التاليف بين الشرطيتين لعدم الخلو عن ذلك الجزء وعن نتيجة قياس المشارك .

---

(300) ناقص فى أ .
(301) أ : كل تاليفه .
(302) ب : احدهما . آ : احداهما . وكثيرا ما ترد فى النص احداهما عوض احديهما .
(302 مكرر) هنا تبدا فى ب 44 و ويجب ان تكون 44 ظ .
(303) ناقص فى أ .
(304) كليتين .
(305) أ : آخر الآخر .
(306) ب : كليتين .

الثالث من متصل ومنفصل والوسط جزء تام من كل منهما ولعدم تميز معدم المنفصلة من تاليها كان المتصل الاول كالثانى والثالث كالرابع ان كانت المتصلة صغرى والا فالاول كالثالث والثانى كالرابع .

ضابطه ايجاب احديهما وكلية احديهما وكون المتصلة الموجبة تشارك بتاليها مانعة الجمع وبمقدميا مانعة الخلو ايجابا وبالعكس سلبا نتيجته كمنفصلته جنسا وكيفا لان ما لا يقارن (307) لازما لا يقارن (307) ملزومه وما لا يكذب مع ملزوم لا يكذب مع لازمه . وكون سالبتها كلية او متشاركة (308) مقدمها مانعة جمع او تاليها مانعة خلو نتيجتهما مع مانعة الخلو الكلية مانعة جمع كالمتصلة كما وكيفا ومانعة خلو كذلك وفى ما سواه سالبة جزئية مانعة الخلو والا كذبت المتصلة .

(110) وضابط الجمل اشتمال المتشاركين بعد رد المنفصلة متصلة على تاليف منتج فان شاركت المتصلة صغرى بتاليها وكانت موجبة انتجت موجبة (309) مانعة الجمع مثلها كلية او جزئية ان كانت احداهما لازما نافى لازما صدقا مطلقا نافى ملزومه كذلك لا مع موجبة مانعة الخلو لان ما نافى لازما كذبا قد لا ينافى ملزومه كذلك وينتج معها جزئية مقدمها نقيض الاصغر وتاليها الاكبر لاستلزامها نقيض الاوسط مع سالبة مانعة الخلو مثلها كما مر لان ما امكن كذبه مع لازم امكن كذبه مع كذب ملزومه لا مع سالبة الاولى ولا الجزئية لامكان تساوى الطرفين .

وثانيهما (310) كانسان وناطق او فرس بتوسط حيوان فان كانت سالبة كلية انتجت مع كلية مانعة الخلو سالبة كلية مانعة جمع والا استلزم الاصغر الاوسط لاستلزامه نقيض الاكبر المستلزمة هذا خلف ومانعة خلو والا استلزم نقيض الاكبر للاوسط والاصغر وانتج من الثالث نقيض المتصلة ومع جزئيتها مثلها فقط مع جزئية المتصلة جزئية مانعة جمع فقط لما مر من الدليلين . والاولى مع مانعة الجمع ولو جزئية سالبة جزئية مانعة خلو والا استلزم الاوسط (311) نقيض الاكبر بالكبرى او نقيض الاكبر للاصغر بنقيض النتيجة.

---

(306) ب : كليتين بنتج بعض .
(307) ب : يفارق .
(308) ب : مشاركة .
(309) ب : مع موجبة .
(310) ب : وتباينهما .
(311) ب : الوسط .

111) الخونجـي : وانتج مع الصغرى المحال . الدمراج فى بيان الحق وانعكس الى منافى الصغرى . وفى مطالع السراج : المتصلة السالبة الكلية المشاركة بتاليها لمانعة الجمع الخلف فيها استلزام تالى المتصلة نقيضه دائما ان كانت مانعة الجمع كليـة والا ففـى الجملة وفيه نظر لانا بينا ان الشـىء لا يلزم نقيضه مطلقا (312) .

قلـت : قدم الجواب عنه وان شاركنا بمقدمها وكانت موجبة انتجت مع موجبة مانعة الخلو مثلها كلية او جزئية وان كانتها احداهما لان ما لا يكذب مع كذب ملزوم مطلقا لا يكذب مع كذب لازمه كذلك لا مع مانعة الجمع لان ما نافى ملزوما صدقا قد لا ينافى لازمه فيه وتنتج (313) معها جزئية مـن الاصغر ونقيض الاكبر لاستلزامهما الوسط ومع سالبة /16 و/ مانعة الجمع مثلها لان ما قارن ملزوما فى الصدق قارن (314) لازمه لا مع مانعة الخلو بوجه لاحتمال تساوى الطرفين كحيوان وحساس بتوسط انسان (315) . فـان كانت كلية (316) انتجت مع كلية مانعة الخلو مانعة جمع ومانعة خلو لمـا مر . ومع جزئيتهما مثلها والا لزم كذب الصغرى من الثالث ولذلك (317) لو كانت المتصلة جزئية عقم لاحتمال تساوى الطرفين كلا انسان ولا ناطق بتوسط لا فرس وتباينهما كانسان ولا انسان بتوسط حيوان .

والاولى مع مانعة الجمع ولو احدهما جزئيا سالبة مانعة الخلو والا كان الاوسط مستلزما للاصغر هذا خلف . وان شاركت كبرى بتاليها فكالاول وبمقدمها فكالثاني الا فى (318) المتصلة التى من احد الطرفين ونقيض الآخر فهى فى الثالث كما هى فى الثانى وفى الرابع كما هى فى الاول .

112) وفى مطالع السراج : الاختلاف فى الشرطيات انما يتبين ببيـان صدق القياس مع التلازم والتعاند واذا كان الشىء قد يستلزم نقيضه كان الاختلاف ممنوعا فامتنع الاستدلال به على العقم .

والحقيقية تنتج انتاج كل واحدة (319) من المنفصلتين موجبة لا سالبة بوجه لانها لو انتجت فى هذه الاقيسة انتجت المنفصلتان سالبتين فى كـل منهما اخص منها .

---

(312) ب : ان الشىء قد يلزم نقيضه دائما ومطلقا .
(313) ب : وينتج .
(314) أ : وقـارن .
(315) أ : لانسـان .
(316) ب : سالبة كلية .
(317) ب : ولـذا .
(318) ب : لا فى ...
(319) أ : واحـد .

قال (320) الشيخ : ان كانت موجبة جزئية كبرى لم تنتج مع جزئيه (321) المتصلة الكلية المشاركة التالى . ورده الخونجي والسراج بانتاجه موجبة جزئية مانعة جمع لان منافى اللازم مطلقا منافى الملزوم كذلك ولانتاجه موجبة جزئية مقدمها نقيض الاصغر وتاليها الاكبر من الثالث والوسط نقيض الوسط . وهو لم يراع موافقة النتيجة للقياس فى الحدود .

وقال المتصلة الموجبة كلية مع سالبة مانعة الخلو كلية عقيمة . ورداه بانتاجها سالبة كلية مانعة الخلو والا كذبت الكبرى لان ما لا يخلو الواقع عنه او (322) عن ملزوم لا يخلو الواقع عنه او (323) عن لازمه .

113) وان كان وسطه غير تام فيهما فضابط الجمل له الامر الاول ومنع خلو منفصلته فى (324) الكشف : وايجاب المتصلة ودلالة قول ابن واصل احد الامرين الاولين على صحة تناول الامر الثاني اياه مشكل لاتفاقهم على ان نتيجة متصلة مقدمها مقدم المتصلة وتاليها مانعة خلو من نتيجة التاليف وغير مشارك المنفصلة ومانعة خلو من غير مشارك المنفصلة وملزومية مقدم المتصلة لنتيجة التالف .

فقول الجمل فى المتصلة وتاليها نتيجة التاليف وفى المنفصلة من كل ما لا يشارك ونتيجة التاليف من كل ما شارك (325) قاصر والبرهان فى الاولى ان مقدم المتصلة (326) ملزوم لتاليها فان صدق معه المشارك لزمت نتيجة التاليف والا صدق الآخر . وفى الثانية ان صدق غير مشارك المنفصلة صدقت النتيجة والا صدق المشارك ولزم ملزومية (327) مقدم المتصلة لنتيجة التاليف وشركة المتصلة صغرى وكبرى بمقدمها او تاليها لاحد جزءى المنفصلة كالمركب من حملى ومتصل او منفصل فى الضروب وبراهينها .

114) وما وسطه غير تام فى احدهما كما مر فى المركب من متصلتين .

الرابع : من حملى متصل ضروبه بحسب كم الحملية ومشاركها والمتصلة مسطح محصورات الثلاثة وضابطه للكشف وبيا نالحق الامر الاول مع ايجاب مشاركة التالى دون شركة كلية احدى المقدمتين او الثاني او الثالث .

---

(320) ناقصة فى ب .
(321) ب : موجبة .
(322) ب : و .
(323) ب : و .
(324) ب : وفى .
(325) ب : يشارك .
(326) ب : المنفلصه .
(327) ب : ملزوميته .

وللجمل وابن واصل : الاول بشرط كلية احدهما دون شرط ايجاب مشاركة التالى او الثانى وعليهما تعقب ياتى فى الشكل الثانى .

قلت : فما عقم بشرط ايجاب التالى انتج بالثالث فان شاركت حملية التالى صغرى او كبرى لمنتجة على راى الجمل ذو التاليف المنتج على ان الحملية صغرى او كبرى ولو بالقوة فى السالبة فيجب كون تاليها نقيض ما ينتج مع الحملية وعلى غيره بالفعل وما بالقوة ينتج بالثالث والنتيجة متصلة من نتيجة التاليف وغير مشارك المتصلة /13 ظ/ وضع نتيجة التاليف منها كالمشارك وكيفها كالمتصلة فى كل قسم وكمها كمها هنا وفى غيره ما برهن بانتاج نتيجة التاليف كلية وغيره جزئية .

وكم نتيجة التاليف فى المنتج بالامر الاول بمقتضى منتجها وفى المنتج نتيجة التاليف بحسب حالها فى انتاجها وفى المنتج بعكسها كليا جزئية برهنه الاكثر (328) بالاول وسطه مجموع التالى والحملية .

وتعقبه الشيخ بمنع مقارنة (329) صدق الحملية فرض صدق المقدم بجواز كونه محالا . واجاب بشرط عدم منافاتها . ورده الخونجى والسراج بان عدم المنافاة لا يقتضى (330) ملزومية المقدم للحملية .

115) واجاب ابن واصل بان البرهان لا يتوقف على ملزومية المقدم للحملية بل على مقارنة صدقها صدق التالى وشرط (331) عدم المنافاة بقتضيه .

والخونجى بصدق مانعة الخلو من نقيض المقدم ونتيجة التاليف لان الحملية ان قارنها صدق التالى صدقت نتيجة التاليف والاصدق نقيض المقدم وهى ملزومية النتيجة . (332)

ورده السراج بان هذه المنفصلة انما لزمت فى الواقع فتكون جزئية فلا يمكن دعوى لزومها كلية . رد (333) بوضوح عموم لزومها للمقدمتين .

وبرهان ما انتج بالثالث من الثانى والوسط نتيجة التاليف يجب (334) سلب لزوم نتيجة التاليف للمقدم كليا لملزومية نقيضه مع الحملية نقيض

---

(328) أ : الاكبر .
(329) ب : مفارقة .
(330) ب : تقتضى .
(331) أ :وبشرط .
(332) ب : وهى ملزومة للنتيجة .
(333) ب : يـرد .
(334) ب : بسحـب .

(335) المتصلة بواسطة انتاج نتيجة التاليف مع الحملية تالى المتصلة (336) فبضم صغرى للزومية نتيجة التاليف لها . ينتج من الثانى المطلوب . وان شاركت مقدمة صغرى بالشكل الاول فضابطه شرف الحملية وكلية الكبرى ومقدمها والا تكون سالبة الا مع المقدم السالب منتجه ثمانية وعشرون الصغرى موجبة مع كلية مقدم الكلية بالامر الاول برهانه فى المتصلة الموجبة بعكس المتصلة فيرجع الى القسم (337) الاول ويضم نتيجة ملزومية المقدم له وللحملية وعموم ملزوميتهما لنتيجة التاليف صغرى للكبرى ينتج من الثالث المطلوب وبضم (338) عكسها صغرى للكبرى ينتج من الاول المطلوب وبانتاج نقض النتيجة مع الكبرى من الثانى منافى النتيجة الاولى وفى السالبة بردها موجبة على راى الاقدمين .

116) ابن واصل : والحق كالموجبة لبطلان راى الاقدمين ومع جزئية مقدم موجبها بالاولى (339) بالقوة وبانتاج نتيجة التاليف ولو جزئية مع الحملية المقدم مع جزئية مقدم سالبتها . هذا ومع مقدم الجزئيتين الكلى بالاول وسالبة كلية مع مقدم الكلية السالب بانتاج عكس نتيجة التاليف وبرهان ما انتج بانتاج نتيجة التاليف بالشكل الاول وسط (340) قياسه الاول ملزومية نتيجة التاليف للحملية ووسط قياسه الثانى مقدم المتصلة وما انتج بانتاج عكس نتيجة التاليف كليا بالثالث والوسط ملزومية العكس للحملية (341) بضم لزوم نتيجة التاليف (342) لملزومية عكسها كليا للحملية صغرى بوسط انتاجهما المقدم .

وتعقب ابن واصل الاول بمنعه انعكاس المتصلة . قال ودليله فى الحمليات بالخلف لا يتم لجواز كون المفرد (343) محالا فجاز ان يستلزم المحال وان سلم فانما يدل على صدق العكس بمطلق الاتصال الاعم من اللزوم ورد الاخيرين بصنع مقارنة صدق نتيجة التاليف او عكسها لملزومية احدهما للحملية لجواز كون نتيجة التاليف او عكسها محالا (344) فجاز ان يستلزم المحال .

---

(335) ب : فيناقض نقيض .
(336) المنفصلة .
(337) ب : للقسم .
(338) أ : وبضم .
(339) ب : موجبتها بالاول .
(340) أ . وسطه .
(341) ب : الحملية .
(342) «كليا بالثالث ... نتيجة التاليف» نسخت مرتين فى ب .
(343) ب : المقدم .
(344) أ : «الملزومية احدهما ... او عكسها» ناقص فى أ .

117) **قلت :** عدم انعكاس المتصلة مر جوابه . ومنع لزوم اتصاله بعد تسلمه يرد بان برهانه دليل علاقته الموجبة كون اتصاله لزوميا . ويرد لاخيران بفرض عدم منافاة نتيجة التاليف او عكسها كليا للزومية احدهما للحملية وان شاركته بالثاني فضابطه كلية متصلة او مقدمها . واختلاف كيف الحملية والمقدم او موافقة كيف مقدم الحملية وليس اشرف منها منتجه (345) ستة و ثلاثون الصغرى كلية مع مقدم الكلية موجبتها مع المقدم السالب بالاول فى كليته وبه بالقوة (346) /17 و/ فى جزئيته ومع كلية موجبة بانتاج عكس نتيجة التاليف كليا ومع جزئيته بانتاج نتيجة التاليف وسالبتها مع المقدم الموجب كموجبتها مع السالب ومع السالب كموجبتها مع الموجب وموجبتها مع كلية مقدم الجزئية السالب وسالبتها مع كلية مقدم الجزئية الموجب بالاول فيهما وموجبة جزئيته مع كليته مقدم الجزئية السالب بالاول مع كلية مقدم الكلية السالبة (347) به ومع جزئيته به بالقوة ومع جزئيته (348) مقدم الكلية الموجب بانتاج نتيجة التاليف وسالبة جزئية مع كلية مقدم الجزئية الموجب بالاول ومع مقدم الكلية الموجب بالاول فى كليته وفى جزئيته به بالقوة . ومع السالب الجزئى بانتاج نتيجة التاليف .

وتعقب شيخنا الابلى على ابن واصل انتاج ضربى الصغرى الجزئية مع مقدم الجزئية لخروجهما عن الضابط لعدم كلية احدى المقدمتين .

118) **قلت :** تقدم مثله فى المشاركة بالشكل الاول وياتى فى (349) غيره. ونص الكشف وبيان الحق والمطالع على الانتاج دون كلية احدى المقدمتين لبرهان انتاجهما وسطه من الثالث مقدم الكبرى يضم ملزوميته لنتيجة التاليف بواسطة ملزوميته له وللحملية صغرى للكبرى ولا يتم فى المتصلتين لان ملزومية امر لآخر جزئيا لا توجب (350) كونه كذلك لملزومه كليا . واذا (351) عقم الشكل الاول كلى الصغرى جزئى الكبرى فى الشرطى الاقترانى وان شاركته بالثالث فضابطه كلية المتصلة او مقدمها او الحملية وكلية الكبرى عند سلب الحملية ومقدمها حينئذ ليس اشرف منها .

منتجه اربعة وثلاثون . الصغرى موجبة كلية مع مقدم الكبرى وجزئية مع مقدم الكلية ومع كلية مقدم الجزئية بالاول فى الثمانية والعشرين بعضها

---

(345) ب : منتجة .
(346) ب : القوة .
(347) ب : السالب .
(348) ب : جزئية .
(349) ناقصة فى أ .
(350) ب : لا يوجب .
(351) ب : ولذا .

بالقوة منها ثمانية للصغرى كلية مع مقدم الكبرى كلية واربعة جزئيتها مع جزئية مقدم الكلية بانتاج نتيجة التاليف ايضا .

119) وتعجب ابن واصل من وهم الموجز وشارحيه في قوله : ضروب نتائجه الكلية ستة عشر منها ضروب موجبة الصغرى كلية الكبرى لانه بجزئيتها مع كلية مقدم الكلية لا ينتج كلية ولا يتم لها برهان اذ عين مقدم النتيجة كليا لا ينتج مع الحملية المقدم الكلي وجزئيا لا ينتج (352) معهما جزئيتهما وسالبة كلية مع مقدم الكلية السالب وجزئية مع جزئية مقدم الكلية السالب بانتاج عكس نتيجة التاليف كليا .

وان شاركته بالرابع فضابطه اشتمال الحملية ومقدم الجزئية على شرف ولا تكون جزئية الا ومقدمها كلي مخالف كيفه كيف الحملية او تكون الحملية موجبة كلية وان لا يكون المقدم موجبا كليا والحملية جزئية منتجه اثنان وثلاثون .

119 مكرر) الصغرى موجبة كلية مع مقدم الكلية بالاول بعضها بالقوة وستتها غير كلية المقدم الموجب بانتاج نتيجة التاليف ومع مقدم الجزئية غير السالب الجزئي بالاول وجزئيته (353) مع مقدم الكلية غير الموجب الكلي بالاول مع السالب الكلي وبه بالقوة مع الجزئي ومع الموجب الجزئي بانتاج نتيجة التاليف ومع مقدم الجزئية السالب الكلي بالاول وسالبة كلية مع مقدم الكلية بالاول مع المقدم الموجب الكلي وبه بالقوة مع الموجب الجزئي ومع السالب الجزئي بانتاج نتيجة التاليف (354) كليا ومع كلية مقدم الجزئية الموجب بالاول .

وان شاركته كبرى بالاول فضابطه كلية الحملية او ايجابها موافقة لكم المقدم وكيفه وكلية المتصلة او ايجاب مقدميا . منتجه ستة وعشرون . الكبرى كلية مع مقدم الصغرى الموجب بالاول ومع مقدم الكلية السالب بانتاج نتيجة التاليف وموجبة جزئية مع مقدم الكلية الموجب الجزئي بانتاج نتيجة التاليف كليا وتوهم دخول انتاجهما جزئيتين على الضابط فيما نفيه سابق الضابط الكلي وما به الانتاج هنا ولذا اقتصر ابن واصل والموجز على ما ذكر هنا والا زيد مع عدم جزئيتي المقدمتين معا .

120) وان شاركته بالثاني فضابطه كلية الحملية او موافقتها كيف المقدم وكمه . وكلية المتصلة او مخالفة كيف مقدما الكبرى منتج ثمانية

---

(352) ب : لا تنتج .
(353) ب : وجزئية .
(354) من هنا الى آخر الفقرة (119 مكرر) نقلنا عن ب اذ بنسخة أ اضطراب نجد فها : «... ومع السالب الجزئي بانتاج عكس نتيجة التاليف كليا او مع كلية مقدم الجزئية الموجب بالاول» .

وعشرون الكبرى كلية مع مقدم الكلية موجبتها مع السالب بالاول ومع الموجب بانتاج نتيجة التاليف وسالبتها على العكس وموجبتها مع مقدم الجزئية السالب وسالبتها مع مقدمها الموجب بالامر الاول فيهما (355) وجزئية مع مقدم الموافق لكم الكبرى وكيفه (356) بانتاج عكس التاليف كليا .

وان شاركته بالثالث فضابطة عدم سلب المقدم الا ومتصلة كلية / 17 ظ/ ولا يكون حينئذ اشرف من الحمليتين (357) كما وكلية احدى المقدمتين او المقدم وعبارة ابن واصل عن الاول بان لا يكون المقدم اشرف من الحملية (358) قاصرة منتجه اربعون الكبرى مع كلية مقدم الصغرى الموجب بالاول مع جزئيـة مقـدم الكلية الموجب اربعـة كليـة الكبرى بالاول واربع جزئيتها به بالقوة وكليتها مع جزئية مقدم الجزئية الموجب بالامر الاول وكليتها مـع كلية مقدم الكلية السالب والكبرى مع جزئية مقدم الكلية السالب بانتاج نتيجه التـاليـف .

121) وان شاركته (359) بالرابع فضابطه الا تكون السالبة الجزئية حملية ولا مقدم جزئية وكلية (360) الحملية حين سلب المقدم وكون مقدم الجزئيـة موجبا كليا او مخالفا لكيف الحملية . منتجه اثنان وثلاثون الكبـرى غيـر سالبتها الجزئية مع كلية مقدم الصغرى الموجب بالاول وسالبتها مع جزئيـة مقدم الكلية الموجب بالاول وموجبتها الجزئية معه به بالقوة وموجبتها الكلية معه به بالقوة (361) وبانتاج نتيجة التاليف (362) وسالبة كلية مع جزئيـة مقدم الجزئية الموجب بالاول والكبرى غير سالبها الجزئية مع جزئية مـقدم الكلية السالب ضربـا الموجبة الكليـة بالاول بالقـوة وبالثانـى بالفعـل كالاربعة الباقية وموجبة مع كلية مقدم الجزئية السالب بالاول . وسالبـة كلية معه بانتاج نتيجة التاليف وموجبة كلية مع كلية مقدم الجزئية السالب بالاول (363) .

الخامس من حملى ومنفصل : ضابطه بالحمل الامر الاول ومع منـع حلو منفصلته . (300) وفى الكشف وبيان الحق او انتاج الحملية ونتيجه

---

(355) ناقصة فى ب .
(356) ب : وكيفهـا .
(357) ب : الحملية .
(358) ب : الحملية كما .
(359) ب : شاركت .
(360) ب : وكلية مقدم .
(361) «وموجبتها الكلية ...» ناقصة فى أ .
(362) ناقصة فى أ .
(363) «وسالبة كلية ... بالاول» . ناقصة فى أ .
(364) أ : منفصلة .

تاليفها مع مشاركها اياه فان اوجبت المنفصلة وهى مانعة خلو انتجت بالامر الاول ان شارك كل جزء منها حملية واشتركت اجزاءها فى غير المشارك منها . والحمليات فيه كذلك نتيجته حملية كان كل التاليفات من شكل واحد ام لا (365) والا فمانعة خلو من نتيجة التاليف وما لا يشارك او من نتيجتى تاليفين مطلقا عند الاكثر .

122) وفى كون المسمى مقسما الاول او ما انتجت منفصلتها (366) الصغرى المشاركة بجزئيها المتشاركين فى غير المتشاركين (367) منهما حمليتين مختلفتى الاكبر او مطلق منتج المنفصلة رابعها مطلق القسمين للسراج مع الكشف والاثير . ونقل ابن واصل والموجز .

وتعقب الاثير على الامام عده المقسم عنده من بسيط القياس بانه مركب مفصول لان ضم احدى الحمليتين الى المنفصلة ينتج منفصلة من نتيجة متشارك الحملية والجزء الآخر ثم ضم هذه الى الحملية الاخرى ينتج منفصلة من نتيجتى التاليفين .

السراج : نتيجة ما يشارك احد جزءى منفصلته حملية والآخر نتيجة تاليفهما حملية كدائما اما أ ب او أ د وكل د ب و اورد كون نتيجته مذكورة فيه بالفعل توجب كونه استثنائيا .

واجاب بان ذلك لا يمنع كونه مقيسا (368) . قال والحق تركيبه من اقترانى واستثنائى لانه بكذب المشارك استثنائى (369) وبصدقه اقترانى .

123) وزعم الشيخ عقمه والحملية صغرى . رده السراج والكشف بوضوح انتاجه والحملية مشاركة احد جزءى المنفصلة بتاليف منتج (370) مانعة خلو من نتيجة التاليف وغير المشارك ولا تنتجهما (371) وهى مانعة جمع بالامر الاول لان ملزومية عدم الخلو صدق احد جزءى المنفصلة يوجب نتيجة تاليفه مع الحملية ومنافاة امر أخر كذبا توجيها بين لازميها وبين احدهما ولازم الآخر .

---

(365) «فيه كذلك ... واحد ام لا» منقولة عن ب وعوضها فى أ : «فى الاكبر نتيجة حملية» .

(366) ب : مفصلته .

(367) ب : المشارك .

(368) ب : مقسما .

(369) «لانه بكذب ... استثنائى» ناقص فى أ .

(370) ب : ينتج .

(371) ب : ينتجهما .

ونتيجة تاليف كل مشارك لازمته وملزومية عدم الجمع لا توجب صدق احد جزءيها ولا نتيجتهما وهى مانعة جمع بالامر الاول لان منافاة امر أخر صدقا (372) لا توجبه (373) بين لازميها (374) ولا بين احدهما ولازم الاخرى وتنتج به سالبة جزئية مقدمها نتيجة تاليف المتشاركين وتاليها غير المشارك (375) لانتاج نقضها مع ملزومية المشارك لنتيجة التاليف بوسط ملزوميته (376) له وللحملية لزم (377) احد جزءى المنفصلة الآخر ولا تنتج (378) عكسها لجواز لزوم لازم احد المتعاندين صدقا الآخر كدائما كل انسان ناطق او كل انسان حجر وكل حجر جسم فيصدق ليس كلما كان كل انسان جسما كان كل انسان حجرا (379) لا عكسه ولا من نتيجتي التاليفين لجواز تلازم لازم المتعاندين صدقا كدائما اما « كل / 18 و / انسان ناطق» و«كل انسان صاهل» او «كل ناطق حيوان» و«كل صاهل حساس» مع تلازم «كل انسان حيوان » و«كل انسان حساس» وينتج (380) بالامر الثانى مانعه جمع من نتيجة التاليف .

124) وما لا يشارك ان شاركت باحد جزءيها ومن نتيجة (381) التاليفين ان شاركت بهما لاستلزام نتيجة التاليف المشارك بواسطة الحملية ومنافى اللازم صدقا منافى ملزومه كذلك . وان سلبت وهى مانعة جمع انتجت بالامر الاول جزئية مثلها مما تقدم لا تنتجها وهى مانعة خلو لان عدم تنافى الملزومين صدقا يوجبه بين احدهما ولازم الآخر وبين لازميهما وكذب لا يوجبه لعدم كذب الاعم لكذب اخصه . ولا تنتج السالبة الجزئية موجبة مانعة ومانعة الجمع لعدم منافاة لزوم احد جزءيها الآخر .

وبرهان غيره وكيفية استنتاج الحملية من القياسات الشرطية الاقترانية مذكور فى المطولات .

---

(372) «ولا نتيجتهما ... صدقا» منقول من ب وعوضه فى أ : «ومنافاة امر آخر كذبا» .
(373) ب : لا توجبها .
(374) ب : لازميهما .
(375) من هنا تسقط ثلاث ورقات من ب وجدناها من بعد مضمنة خطأ فى كتاب الموجز فى المنطق للخونجي وهو من نفس المجموع انظر الورقات 103 ـ 104 ـ 105 .
(376) أ : ملزومته .
(377) ب : لـزوم .
(378) ب : ينتـج .
(379) «وكل حجر جسم ... حجرا» ناقص فى ب .
(380) ب : وتنتج .
(381) ب : نتيجتى .

الثاني : الاستثنائي وهو متصلة استثنى عين مقدمها لينتج (382) تاليها او نقيض تاليها لينتج نقيض مقدمها . قالوا والاكثر في الاول (383) وفي الثاني لو قلت هذا في المهملة لا غيرها المتصلة كبراه والاستثنائية صغراه قاله الفارابي . فقول بعض البحاثين العكس تابعا ابن الحباب وهم منهما (384) شرطه ايجاب لزوم الكبرى او دوام الصغرى . الاثير : واتحاد (384 مكرر) وقت اللزوم والاستثناء ونتيجة اجتماع الاوليين دائمة والا فمطلقة .

125) وشرط ابن واصل الكلية بدل الدوام وذكره الجزئي بدل المطلق مجاز لا يحتاج له واستثناء نقيض ما ذكر عقيم لعدم ثبوت الشيء لثبوت لازمه وعدمه لعدم ملزومه ولا ينعقد من اتفاقية لكذب استثناء نقيض التالي وعدم فائدة استثناء المقدم او منفصلة استثنى احد جزءيها او نقيضه كبراه وصغراه . وضابطه كالاول فالحقيقية تنتج باثبات كل من (385) جزءيها بدل الآخر نقيضه وينفيه عينه ومانعة الجمع بالاول لا الثاني لجواز الخلو ومانعة الخلو بالثاني لا بالاول لجواز الجمع .

الاثير : قد تكون الحقيقية (386) ذات اجزاء فاستثناء احدها منتج نقيض سائرها واستثناء نقيضه منتج منفصلة من سائر الاجزاء كاما ان يكون هذا العدد زائدا او ناقصا او مساويا » .

تتمة : قال ابن واصل : انواع الحجج ثلاثة (387) القياس اشرفها حاصلة (388) الاستدلال بكلي على جزئي . والاستقراء عكسه : الحكم على كلي بامر لثبوته لجزئياته تامة يوقن ويرجع لمنتج الحملية من المقدم وناقصة ما لم تتصفح كل جزءياته غايته الظن والتمثيل قياس الفقهاء .

126) قلت : ما نقل عن عز الدين عبد السلام او ابن الحاجب من افادة الاستقراء في العربية العلم بعيد لانه ان اريد في الناقص فواضح وان اريد في التام فمتعذر وجوده . والتمثيل قياس متقدمي المتكلمين . وقياس الخلف المشهور تركيبه من اقتران مقدم صغراه فرض كذب المطلوب وتاليها نقيضه

---

(382) أ : ينتج .
(383) ب : في الاول ان ...
(384) أ : ... العكس وهم .
(384 مكرر) أ : وايجاد .
(385) ناقصة في ب .
(386) أ : الحقيقة .
(387) أ : ثلاثة .
(388) أ : حاصلة .

وكبراه احدى مقدمتى القياس المشاركة للتالى بتاليف منتج ينتج متصلة مقدمها مقدم الصغرى وتاليها نتيجة تاليف تالى الصغرى والمقدمة المشاركة والاستثنائى كبراه هذه النتيجة وصغراه استثناء نقيض تاليها .

وزده ابن واصل بمنع مقارنة صدق كبرى الاول مقدم صغراه قائلا لا يقيد شرط الشيخ عدم المنافاة بينهما اذ قيام برهان على ذلك متعذر والاولى جعله من استثنائيات منفصلة فندعى صدق مانعة خلو من المطلوب ونتيجة التاليف من نقيضه والمقدمة المشاركة له /18 ظ/ وهى نقيض الاخرى بواسطة ان المقدمة المشاركة صادقة فى الواقع فان صدق معها المطلوب صدقت مانعة الخلو والا صدق نقيضها وهو مع المقدمة المشاركة له ينتج نقيض الاخرى ونقيض الاخرى باطل فيلزم صدق المطلوب .

قلت : هذا قول الاثير وزاد في تقريره ان نوعى صدق مانعة الجمع من نقيض المطلوب والمقدمة المشاركة له والا لزمت نتيجة تاليفهما وهى باطلة لانها نقيض الاخرى والمقدمة المشاركة صادقة فيكذب نقيض المطلوب .

127) **قلت** : الاظهر الجمهور (389) وزده بالمنع المذكور غير متصور لانه لا يتقدر (390) الا بواسطة ان مقدم المتصلة محال حسب ما مر . ودعواه

هنا يوجب صحة المطلوب ضرورة . والقياس بحسب مادته خمسة اقسام : البرهان اشرفها عظم نفعه للخاصة . الفارابى : غرضه العلم الموصل للسعادة القصوى . مقدماته يقينه واليقين قال الفارابى : اعتقاد كون الشىء كذا مع انه لا يمكن ان يكون الا كذا .

السمرقندى : فى الرهن والواقع ليخرج المقلد .

ومبادىء مقدماته سبعة :

البديهيات : القضايا التى تصور طرفيها كاف فى ايقاع نسبتها كالواحد نصف الاثنين .

والمحسوسات كذلك بوسط حس ظاهر غير الدمع « كالنار حارة » .

والوجدانيات كذلك بوسط حس باطن كانا جائع» .

والتجريبيات كذلك بوسط تكرر مشاهدة لازم فعلنا كالسقمونيا مسهلة الصفراء» .

والحدسيات كذلك بوسط نظر (391) ومشاهدة امر غير فعلنا كالقمر نوره مستفاد من الشمس» .

---

(389) ب : المشهور .

(390) ب : يتعذر .

(391) «لازم فعلنا ... بوسط نظر» ناقصة فى ب .

والمتواترات كذلك بسبب خبر من امتنع كذبه عادة من محسوس القضايا التي قياساتها معها كالاربعة زوج بوسط لا يغيب وهو انها منقسمة بمتساويين ثالثة (392) ما وسطه علة وجود الاكبر في الاصغر خارجا وذهنا كهذه الخشبة ممسوسة النار وكل ممسوسها محترق اشرف من انية (393) ما هو كذلك خارجا لا ذهنا محترقة وكل محترق ممسوسة نار .

128) ثم الخطابة : قالوا نفعها للعوام . الفارابي : الغرض من الخطابة الاقتناع والقناعة ظن ما مقدماتها ومباديها المقبولة وهي الماخوذة من معتقد فيه نبي او امام او المظنونة قضايا طرفيها الموافق راجح على المخالف . وقول الاثير : لا يستعمل الحجاج يريد يقيني .

ثم الجدل قيل فائدة رد المعاند لتحق لتزل رتبته عن البرهان وعلوها عن تاثير الخطابة . الفارابي : غرضه توطئة الذهن نحو البرهان مقدماته المسلمات قضايا تتسلم من الخصم ليلزم منها ما يفحمه .

والمشهورات : قال الاثير : هي قضايا مبدا حكمها تعلق مصلحة او رقة وعادة او حمية الى غير ذلك من الاسباب كالعدل حسن والظلم قبيح ورعي الضعفاء محمود وكشف العورة مذموم .

ولكل امة قضايا مشهورة . الفارابي : هي التى مقدماتها كلية او مهملة تقبل وتعتقد (394) لان راى من سوانا فيها كذلك .

ثم الشعرى : وهي اقوال توجب ارغام النفس بالترغيب والتنفير وان علم كذبها روجها اليونانيون بالنغم الموسيقية (395) والضرب باوزان مخصوصة قيل بالاصوات الحسنة مباديها المخيلات .

129) الفارابي : منها ما يخيل الشيء نفسه كالقول العلمي المعروف للشيء كالحد وما يخيل وجود الشيء (396) في آخر كالبرهان .

والسفسطائي : يعلم ليحذر . الفارابي : غرضه ايهام الحكمة ممن غرضه حصول مال او كرامة ونحوهما من الخيرات الجاهية .

الاثير : هو المؤلف من القضايا الوهمية . (397) هي قضايا كاذبة

---

(392) أ و ب : لمية .
(393) أ و ب : لمية .
(394) ناقصة في ب .
(395) ب : الموسيقاوية .
(396) هنا يرجع النص في ب (انظر اعلاه تعليق 378) .
(397) ب : الموهمية .

بقضى بها الوهم فى امور غير محسوسة فان الوهم تابع /19 و/ للحس فحكمه فى غيره كذب ككل موجود فى جهة يعرف كذبه بانه يساعد العقل فى المقدمات المنتجة نقيض حكمه فاذا تعديا الى النتيجة رجع الوهم عن قبول ما حكم به العقل .

الفرابى : هو ثلاثة انواع مشاكله قياسى ومقدمته مشهورة فى ظاهر الظن لا بالحقيقة وما شاكله غير قياسه ومقدماته مشهورة بالحقيقة وما تركب من قبيح للاولين يسمى الاول قياسا والاخيران مراءا وقولا مرائيا .

وغلط القياس يفوت ما يجب له فى صورته ومادته وهو ان تالف من مقدمتين فقط بسيط ومن مقدمات بعضها نتيجة سائرها ويلزم من تاليفها مع مقدمة نتيجة كذلك الى المطلوب مركب عدة اقيسة كعدة نتائجه ان صرح بها فهو موصول والا فمفصول .

130) وتكثر القياس كون نتيجة جمع (398) مقدمات واحدة . من شهير انواعه قياس الضمير ما اضمرت كبراه بوضوحها كـ«هذان خطان خرجا من المركز للمحيط فهما متساويان» . او لاخفاء كذبها كـ«زيد يطوف بالليل فهو سارق» . وقياس ما انتجت نتيجته مع عكس احدى مقدمتيه الاخرى «ككل انسان ضاحك وكل ضاحك متفكر» . ثم ضم النتيجة صغرى لعكس الكبرى بنتج الصغرى . فيستدل على النتيجة باحدى (399) المقدمتين (400) وعلى احديهما بها فيدور (401) .

وعكس القياس يسميه الجدليون غصب منصب التعليل . هو ضم منافى النتيجة لاحدى مقدمتى القياس لينتج (402) منافى الاخرى ككل ج ب وكل ب ا فيعارض القياس بضم نقيض النتيجة كبرى للصغرى ينتج من الثالث نقض الكبرى .

والمصادرة جعل الوسط نفس الاصغر بتبديل لفظ بمرادفه فتكون الكبرى عين النتيجة « **ككل انسان بشر وكل بشر متفكر** » .

وفى ما ذكرناه كفاية (403) . وبالله التوفيق وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما كثيرا طيبا .

---

(398) أ : جميع .
(399) ناقصة فى ب .
(400) ب : المقدمتين .
(401) ناقصة فى أ .
(402) ب : ينتج .
(403) هنا تنتهى نسخة ب .

131) نجز التصنيف وتم التاليف بحمد الله وحسن عونــه. وكــان الفراغ من نسخه ليلة السبت الثانى من المحرم فاتح عام 849 هـ عرفنا الله خيره على يد العبد الفقير الى مولاه ، الراجى من سعة جوده ونعماه ان يحسن فى الآخرة مثواه ، بلقاسم بن محمد يحى المغراوى ختمه الله له ولوالديــه ولجميع المسلمين وللداعى له بذلك بالسعادة وذلك ببجاية المحروسة بزاوية سيدى عبد الهادى منها : وصلى الله على سيدنا محمد وآله افتتاحا وختما ورضى فى جميع اصحابه .

فهـــرس الاعـــلام (1)

ـ الآبلـــى : 59 ـ 96 ـ 117 .

هو ابو عبد الله محمد بن ابراهيم بن محمد العبدرى التلمسانى الآبلى (681/1285 ـ 757/1356) شيخ العلـوم العقلية فى زمـانه مـن المعجبين بفخر الدين الرازى ومن القائمين بالدور الاكبر فى اشاعة تعاليمه لدى مفكرى المغرب الاسلامى .
انظر مقال ناصيف نصار :
Le maître d'Ibn Khaldun : al-Abuli, in
Studia Islamica XX. 1964 pp 103 - 114.

يضاف الى المراجع المذكور فى المقال خاصة الرصاع : الفهـرست (الفهرس) وحلل السراج (الفهرس وخاصة ج III 616 ـ 621.
انظر ايضا دراستنا التى نعدها عن ابن عرفة والمالكية فى افريقية فى ق XIV/VIII (الفهرس) .

ـ الآمـــدى : 12

هو سيف الدين على الآمدى فقيه اصولى ومنطقى حنبلى ثم شافعى (551/1156 ـ 631/1233) لا ندرى من اى كتبه المنطقية ينقل ابن عرفة هنا . من كتبه فى المنطق : دقائق الحقائل وكشف التمويهات.
انظر دائرة المعارف (ط . جديدة ، I : 446 ـ (بروكلمـان / سوردال) و (ط . القديمـة 1 : 329 ـ 330 (بروكلمان) ـ كحالة VII : 155 ـ 156 بروكلمان I : 393 والملحق II 678 ـ 679 و 816 ـ 817 و Rescher : The development : 168

ـ الابيـارى : 27

الراجح انه شمس الدين ابو الحسن على بن اسماعيل الابيـارى فقيه واصولى ومتكلم .
انظر كحالة I VI : 37 والديباج لابن فرحون 213 ـ 214 .

---

(1) نحيل فى الفهارس على ارقام الفقرات من النص المحقق ولم نعتبـر فى الترتيب ابـن ـ ابـو

ـ الاثيـــر : 4 ـ 6 ـ 7 ـ 10 ـ 12 ـ 15 ـ 16 ـ 17 ـ 18 ـ 19 ـ 20 ـ 24 ـ 25 ـ 26 ـ 29 ـ 40 ـ 41 ـ 43 ـ 44 ـ 45 ـ 47 ـ 48 ـ 50 ـ 55 ـ 59 ـ 61 ـ 84 ـ 86 ـ 91 ـ 122 ـ 124 ـ 126 ـ 129 ـ 129.

هو اثير الدين المفضل بن عمر بن المفضل الابهرى (ت 1264/663) حكيم وفلكى ومنطقى له شرح على الايساغوجي ...
انظر : كحالة XII : 315 ـ دائرة المعارف I : 71 (بروكلمان) ودائرة المعارف (ط . الجديدة) I : 101 (بروكلمان) (نفس المقال) ـ بروكلمان I : 464 ـ 465 والملحق I : 839 ـ 844 .

ـ الاسكنـدر : 35

الراجح انه الاسكندر الافروديسى Alexandre d'Aphrodisias (توفى في بداية القرن الثالث الميلادى) ، وهو من اكبر شراح ارسطو .
انظر مقال ارسطوطاليس فى دائـرة المعـارف الاسلامية (ط . الجديدة) I : 654 (فلزر Wazer) .

ـ الاشعـرى : 42

هو ابو الحسن المتكلم السنى الشهير الذى خرج عن المعتزلة وحاربهم (260/873 ـ 324/935) .
انظر دائرة المعارف I : 487 ـ 488 (المؤلف ؟) و (ط. الجديدة) I : 715 ـ 716 (مونتقومرى وات M. Watt ـ كحالة VII : 35 ـ بروكلمان I : 194 والملحق ١ : 345 وألار Allard : Les attributs divins... (الفهرس) .

ـ الاصبهانى : 60

هو شمس الدين ابو عبد الله محمد بـن محمود الاصبهانى فقيـه شافعى ومنطقى (616/1219 ـ 688/1289) .
انظر كحالة II : 6 ـ 7 .

ـ الاكثر : 11 ـ 67 ـ 81 ـ 58 ـ 114 ـ 121 .
لم نتمكن من التعرف عليه .

ـ الامـــام : 64 ـ 70

يحتمل ان يكون امام الحرمين الجوينى او الامام فخر الدين الرازى ونرجح انه هنا الامام فخر الدين الرازى خاصة لسياق الفقرة رقم 70 التى يقرن فيها هذا اللقب بالملخص وهو من تآليف الرازى .
انظر اذن اسفله الرازى .

ـ **ابن اندراس** : 17 ـ 40 ـ 41 ـ 65 ـ 75 .

الراجح انه ابو يعقوب يوسف بن محمد بن احمد القرشي المرسي حكيم منطقي توفي بتونس سنة 729/1329 . من شيوخ ابن عرفة . انظر الدراسة التي نعدها عن ابن عرفة والمالكية (الفهرس) وانظر كحالة XIII : 328 .

ـ الديباج لابن فرحون 360 .

ـ **الايكي** : 59 شمس الدين ابو عبد الله محمد بن ابي بكر بن محمد الفارسي الشافعي فقيه اصولي ومنطقي (627/1230 ـ 697/1298 بضواحي دمشق) . انظر كحالة IX : 118

ـ **ابن البديع** : 4 ـ 33 ـ 43

الراجح انه فخر الدين ابن البديع سيف الدين عيسى بن علي ابن داود الحنفي البغدادي توفي سنة 705/1305 . انظر كشف الظنون ص 1901 و The development Rescher ص 202 له شرح على موجز الخونجي .

ـ **التلمساني** : 12 ـ 16

الراجح انه ابن التلمساني ، انظر اسفله .

ـ **ابن التلمساني** : 11 ـ 13

الراجح انه ابو محمد شرف الدين عبد الله بن محمد بن علي الفهري المصري الشافعي 567/1172 ـ 644/1246 بالقاهرة) فقيه واصولي . شرح معالم فخر الدين الرازي .

انظر كحالة VI : 133 .

ـ **ابن الحاجب** : 11 ـ 59 ـ 126

هو ابو عمر جمال الدين عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب (570/1175 ـ 646/1249) بالاسكندرية فقيه واصولي ونحوي .

انظر : دائرة المعارف II : 404 ـ 405 (ابن ابي الشنب) و (ط . الجديدة) III : 781 (فليش H. Fleisch) ـ بروكلمان I : 303 ـ 306 والملحق I : 531 ـ 539 .

ـ **ابن الحباب** : 11 ـ 17 ـ 42 ـ 124

هو ابو عبد الله محمد بن يحي بن عمر بن الحباب التونسي (توفي سنة 741/1340 او سنة 749/1348) من ابرز شيوخ ابن عرفة في العلوم العقلية .

انظر كحالة XII : 107 ـ حلل السراج (فهرس) ـ تاريخ الزركشي (فهرس) ـ فهرست الرصاع (الفهرس) ـ وانظر ايضا دراستنا : ابن عرفة ...

ـ الحكيـم : 42

الراجح انه ارسطو وكثيرا ما استشهد به ابن عرفة في كتابه المختصر الشامل . انظر دائرة المعارف (ط . جديدة) : 654 (فلـزر ـ R. Walzer

ـ الخونجي :

6 — 7 — 9 — 10 — 14 — 18 — 19 — 20 — 21 — 24 — 25 — 26 — 33 — 42 — 43 — 44 — 45 — 46 — 48 — 49 — 50 51 — 52 — 53 — 56 — 58 — 64 — 66 — 76 — 79 — 80 — 81 — 84 — 91 — 92 — 107 — 111 — 112 — 114 — 115.

هو افضل الدين ابو عبد الله محمد بن ناماوز منطقي وفقيه شافعي تولى قضاء مصر وتوفي سنة 1248/646 ـ انظر دراستنا عنه اعلاه.

ـ الـرازي (فخر الدين) : 4 — 5 — 6 — 7 — 11 — 12 — 13 — 14 — 17 — 18 — 19 — 24 — 31 — 34 — 40 — 44 — 45 — 46 — 47 — 58 — 70

هو ابو عبد الله محمد بن عمر الرازي الشافعي (1149/543 ـ 606 1210) مفسر ومتكلم واصولي الف في فنون مختلفة .

انظر خاصة : دائـرة المعـارف (ط . الجديدة) II : 770 ـ 773 (قنواتي) بروكلمان I : 506 ـ 508 والملحق I : 920 ـ 924 ـ كحالة : XI 79 Rescher : The development 183 — 185

ـ السـراج : 4 — 6 — 7 — 9 — 10 — 17 — 19 — 20 — 21 — 24 — 25 — 26 — 33 — 35 — 44 — 45 — 46 — 47 — 48 — 49 — 50 — 51 — 52 — 53 — 54 — 56 — 62 — 64 — 65 — 68 — 70 — 72 — 76 — 77 — 79 — 80 — 86 — 87 — 92 — 95 — 102 — 104 — 107 — 111 — 112 — 114 — 115 — 122 — 123

هو ابو الثناء سراج الدين محمود بن ابي بكر بن احمد المعـروف بالارموي (1198/594 ـ 1283/682) فقيةمتكلم ومنطقي .

انظر كحالة XII : 155 ـ بروكلمان I : 467 ر 507 والملحق I : 848 ـ 849 و 923 Rescher : The development 195 .

ـ السمرقندي (نصر الدين) : 24 ـ 41 ـ 127

الراجح انه ناصر الدين ابو القاسم محمـد بن يوسف بن محمـد السمرقندي المدني الحنفي توفي بسمرقند سنة 1161/556 . فقيه متكلم ـ انظر كحالة : XII : 137 .

- **ابن سينا** : 7 — 10 — 20 — 22 — 25 — 32 — 36 — 37 — 38 — 39
— 44 — 45 — 46 — 54 — 55 — 64 — 65 — 66 — 73 — 76
— 81 — 88 — 90 — 101 — 112 — 123 — 126

هو الشيخ الرئيس ابو على الحسين بن عبد الله بن سينا (370/980 ـ 423/1073) قد يذكره ابن عرفة بلقب الشيخ فحسب (انظر فقرة : 22 ـ 66) .

انظر كحالة IV : 20 ـ 23 و XIII : 382 ـ دائرة المعارف II 444 ـ 446 (دى بوز De Boer) و (ط . الجديدة) III : 965 ـ 967 (قواشن A.M. Goichon) بروكلمان I : 452 ـ 458 والملحق The development 149 — 155

- **شارح الموجز** : 119

الراجح انه يقصد السراج الارموى (انظر اعلاه) وهو من ابرز شارحى الموجز للخونجى . انظر اعلاه دراستنا عن الخونجى .

- **السهر وردى** : 58

هو شهاب الدين ابو الفتوح يحى بن حبش السهر وردى الشافعى المقتول (549/1155 ـ قتل سنة 587/1191) حكيم متصوف ومتكلم.

انظر كحاله XIII :189 ـ 190 ـ دائرة المعارف IV : 530 ـ 531 . (Van Den Bergh فون دون بيرق).
Histoire : Corbin - 186 - 185 The development : Rescher
(الفهرس) ـ بروكلمان I : 437 ـ 438والملحق I : 781 ـ 783 .

- **الشيرازى** : 59

الراجح انه ابو القاسم قطب الدين محمود بن مسعود صاحب شرح مختصر ابن الحاجب الذى استشهد به ابن عرفة فى المختصر الشامل (مثلا 128 ظ : الشيرازى فى شرح الحاجب) .

انظر كحالة XII : 202 ـ 203 بروكلمان II : 211 ـ 212 والملحق II : 296 ـ 297 .

- **عز الدين بن عبد السلام** : 126

هو عبد العزيز بن عبد السلام فقيه شافعى تولى القضاء فى الشام والقاهرة (577/1181 ـ 660/1262) .

انظر كحالة V : 249 .
بروكلمان I : 430 ـ 431 والملحق II : 766 ـ 768 .

ـ **الغـزالي : 58**

ابو محمد الغزالي (1058/450 ـ 1111/505) .

انظر كحالة XI : 266 ـ دائرة المعارف II : 154 (ماكدونلد Macdonald) و (ط . الجديدة) II : 1062 ـ 1066 (منتقومرى وات W. M. Watt ـ بروكلمـان I : 491 ـ 426 والملحـق I . 756 ـ 744

The development : Rescher 167 — 165.

ـ **الفـارابي :** 28 — 40 — 55 — 64 — 124 — 127 — 128 — 129

ابو نصر محمد بن محمد الفارابي الملقب بالمعلم الثاني (260/374 ـ 950/339).

كحالة XI : 194 ـ دائرة المعارف II :57 ـ 59 (كارادى فو Carra de vaux و (ط . الجديدة) III 797 ـ 800 (فالزر R. Walzer (

The development : Rescher (الفهرس)

ص 122 ـ 128 ـ بروكلمان I : 210 ـ 213 والملحق I : 375 ـ 377 .

ـ **الفخر** : انظر الرازى (فخر الدين)

ـ **القـرافي : 13**

هو شهاب الدين ابو العباس احمد بن ادريس (1228/628 ـ 684/ 1285 بمصر) فقيه واصولي مصرى صنهاجي الاصل .

انظر كحالة I : 158 ـ بروكلمان [1] : 385 والملحق [1] : 665 .

ـ **الكـاتبي :** 7 — 10 — 12 — 17 — 62 — 63 — 67 — 81 — 89

هو نجم الدين ابو الحسن علي بن عمر بن علي الكاتبي القزوينـي (1204/600 ـ 1277/675) ـ حكيم منطقي .

انظر كحالة VII : 159 ـ بروكلمان I : 466 ـ 467 و 507 ـ 510 والملحق I 838 و 845 ـ 848 و 923

The development : Rescher

ص 203 ـ 204 .

انظر ايضا مقدمة : مطارحات فلسفية بين نصير الدين الطوسـي ونجم الدين الكاتبي (نفائس المخطوطات مجموعة 7 ـ تحقيق محمد حسين آل حسين ـ بغداد 1956) .

- الكشـــى : 34 — 52 — 53 — 54 — 55 — 67 — 70 — 72

لعله احمد بن موسى بن عيسى بن مامون الكشى . فقيه حنفى توفى حوالى 1165/550 .

انظر بروكلمان I : 375 والملحق I : 641 .

- المـراغـى : 25

كثير من العلماء يحملون هذه النسبة لعل المقصود منهم هو هارون بن عبد الولى . فقيه اصولى متكلم ومشارك فى بعض العلوم . توفى بالطاعون في دمشق سنة 1363/764 .

- هو الشريف المغربى حسب حاشية نسخة أ (انظر تعليق رقم 54)

- المعلـــــم : 39

قد يكون ارسطو الملقب بالمعلم الاول او الفارابى الملقب بالمعلم الثانى (انظر اعلاه) .

وجدنا فى شرح السنوسى « وقال المعلـم الاول » (ورقة 94 و) : فيكون على ذلك ارسطو .

- ابـن واصل : 10 — 14 — 28 — 31 — 43 — 45 — 46 — 50 — 51 — 53 — 54 — 55 — 56 — 59 — 61 — 64 — 65 — 66 — 83 — 87 — 89 — 90 — 91 — 95 — 96 — 98 — 101 — 102 — 103 — 108 — 113 — 114 — 115 — 116 — 117 — 119 — 120 — 122 — 125 — 126

هو جمال الدين ابو عبد الله محمد بن سالم بن واصل المازنى الحموى الشافعى (1208/604 ـ 1297/697) ، فقيه اصولى وحكيم منطقى واديب شاعر .

انظر كحالة X : 17 ـ 18 ـ دائرة المعارف (ط . الجديدة) III : 991 ـ 992 ، (جمال الدين الشيال) و (ط . القديمة) II : 454 (المؤلف ؟) ـ بروكلمان I : 322 ـ 323 والملحق II : 555 و 838

Rescher : The development : 199

فهرس المصنفات المذكورة (1)

الاشارات : 18 ـ 19 ـ 21 ـ 45
هو الاشارات والتنبيهات لابن سينا
نشر سنة 1960 بالقاهرة (ط سليمان الدنيا مع شرح نصير الدين الطوسى)
ترجمته الى الفرنسية قواشون : **Goichon**
Le livre des directions et remarques, Beyrouth Paris 1951.

الايضاح : 62
لعله ايضاح شرح الايزاغوجي للاثير الابهرى او الايضاح على موجز الخونجي لابن البديع. انظر فهرس الاعلام: الاثير ـ ابن البديع.

بيان الحق (للسراج) : **81 — 83 — 92 — 111 — 114 — 118 — 121**
لم ينشر فيما نعلم . وصلتنا منه بعض المخطوطات انظر بروكلمان : الملحق : 849 رقم 5 .

- **الجمل** (للخونجي) : **43 — 52 — 53 — 54 — 55 — 83 — 87 — 97 — 98 — 99 — 102 — 105 — 110 — 113 — 114 — 121**

انظر ما قلناه عنه فى مقدمة تحقيقنا له .

- **الجملين** (؟) : **43** . لا ندرى اى جمل اخرى يقصد ابن عرفة بالاضافة الى جمل الخونجي .
- **حكمة الاشراق** (للسهروردى) : **56** .

نشر بباريس / طهران 1952 (مجموعة مصنفات السهروردى مجلد 11) .

- **رسالة الكاتبي : 62 ـ 63 ـ 83** (الرسالة) .

هى الرسالة الشمسية فى القواعد المنطقية . اثرت تاثيرا كبيرا فى الدراسات المنطقية ... شرحت العديد من المرات ـ نشرها **Sprenger** سبر نجر سنة 1962 مع ترجمة الى الانقليزية ـ ترجمها الى الفرنسية الاشرف (الجزائر 1905) .

- **شرح الاشارات : 32**

هو شرح الاشارات والتنبيهات لفخر الدين الرازى نشر مع شرح الطوسى للاشارات باستنبول سنة 1873/1290 (انظر رقم 64 من مقال قنوادى تآليف الرازى فى « طه حسين فى عيد ميلاده السبعين ») ودائرة المعارف (ط . الجديدة) I : 771 . وبـ Lucknow 1293/1856 .
هو شرح على الطبيعة وما وراء الطبيعة من اشارات ابن سينا .

---

(1) لزيادة المعلومات يستحسن الرجوع لفهرس الاعلام المناسبين .

ـ **شرح عيون الحكمة** (لفخر الدين الرازى) : 58 .
شرح نقدى لعيون الحكمة . وقد نشر عيون الحكمة بانقرة سنة 1953 اما هذا الشرح فلم ينشر فيما نعلم وقد وصلتنا منه مخطوطات عديدة (انظر رقم 68 من مقال قنواتى فى طه حسين فى عيد ميلاده السبعين) .

ـ **شرح الموجز : 68**
الراجع ان الشرح المقصود هو « الايضاح على موجز الخونجى فى المنطق تاليف ابن البديع عيسى بن داود المنطقى (انظر اعلاه : ابن البديع) .

ـ **الشفا. (لابن سينا)** : 19 ـ 21 .
شرع فى نشره بالقاهرة منذ سنة 1952 باشراف ثلة من العلماء وصدرت الاجزاء التالية من المنطق : المدخل (سنة 1952) المقولات (سنة 1959) . البرهان (سنة 1956 ـ السفسطة (سدة 1958) الخطابة (سنة 1554) وصدرت الالاهيات (سنة 1960) والرياضيات وجوامع علم الموسيقى سنة 1956) . . .

ـ **العنوان للفارابى** (؟) : 64 .

ـ **الكشف** : 50 — 54 — 64 — 65 — 72 — 80 — 81 — 83 — 83 مكرر ـ 89 — 92 — 98 — 102 — 105 — 113 — 114 — 118 — 121 — 122 — 123

هو كشف الاسرار عن غوامض الافكار فى المنطق للخونجى . انظر ما قلناه عنه فى مقدمة تحقيقنا لكتاب الجمل : تآليف الخونجى التى وصلتنا (ج)

ـ **مطالع السراج** : 6 ـ 50 ـ 70 ـ 83 مكرر ـ 111 ـ 112 ـ 118 .
هو مطالع الانوار فى المنطق السراج الدين الارموى .
وصلتنا منه مخطوطات عديدة انظر برو كلمان 1 467 والملحق 1 : 848 طبع بطهران سنة 1294 وباستنبول 1303 .
وصلنا شرح عليه بعنوان « لوامع الاسرار فى شرج مطالع الانوار » لقطب الدين محمد (محمود ؟) بن محمد الرازى البويهى (ت 766/1364) وفى كحالة (XII : 155) ينسب هذا الكتاب لسراج الدين الارموى نفسه .

ـ **الملخص** (لفخر الدين الرازى) : 31 ـ 70 ـ 84 .
هو الملخص فى الحكمة والمنطق وصلتنا منه مخطوطات عديدة وهو غير مطبوع (انظر رقم 120 من مقال قنواتى عن تآليف الرازى فى « طه حسين فى عيد ميلاده السبعين ») شرحه الكاتبى القزوينى فى كتاب سماه المنصص.

ـ **الموجز**
43 — 52 — 53 — 54 — 55 — 68 — 83 — 88 — 101 — 108 — 119 — 122

هو «الموجز فى المنطق» للخونجى انظر اعلاه دراستنا عن الخونجى وتآليفه.

المراجع والمصادر المذكورة فى المقدمة والتحقيق

1) المصــادر العــربيــة :

- اعلام الجزائر : عادل نويهض : معجم اعلام الجزائر ـ بيروت 1971 .
- البستان : ابن مريم : البستان فى ذكر الاولياء والعلمــاء بتلمســان ـ الجــزائر 1908 .
- ابن حجر العسقلانى : انباء الغمر بانباء العمر ـ القاهرة 1969 ـ 1971 .
- الديباج : ابن فرحون : الديبــاج المذهب فى معرفة اعيــان علمــاء المذهب القاهرة 1351 (وبها مشه كتاب نيل الابتهاج بتطريز الديباج لاحمد بابا التنبكتى) .
- الرصــاع : فهرست الرصاع لابى عبد الله محمد الانصارى (تونس 1967)
- الرصاع : شرح حدود ابن عرفة (تونس 1350) .
- الزركشى : تاريخ الدولتين الموحدية والحفصية (ط . ثانية ـ تونس 1966)
- السخاوى : الضوء اللامع ـ ج 9 ـ القاهرة 1355 .
- السراج : الحلل السندسية فى الاخبار التونسية (ط . تونس 1970) .
- ابن ابى الضياف : اتحاف اهل الزمان ج 7 (ط . تونس 1964) .
- العمل : جريدة يومية تونسية لسان الحزب الاشتراكى الدستورى .
- غراب (سعد) : تحقيق وتقديم باب الامامة من كتاب (المختصر الشامل) لابن عرفة الورغمى . حوليات الجامعة التونسية عدد 9 سنة 1972 ص ص 177 ـ 234 .
- الفارسية : ابن قنفد القسنطينى : الفارسية فى مبادىء الدولة الحفصية (تونس 1968) .
- ابن القاضى : درة الحجال فى اسماء الرجال (القاهرة 1971) .
- كحالة : عمر رضا كحالة : معجم المؤلفين (دمشق 1957) .
- مخلوف : شجرة النور الزكية (القاهرة 1350) .

- النشار (على سامى) : مناهج البحث عند مفكرى الاسلام ونقد المسلمين للمنطق الارسطاليسى (ط . اولى القاهرة 1947 و ط . الثالثة 1967).
- النيفر (محمد) : عنوان الاريب عما نشا بالمملكة التونسية من علم اديب (تونس 1351) .
- نيـــل : انظر الديبـــاج .
- الورتانى (محمد المقداد) : كتاب النفحة الندية فى الرحلـة الاحمديـة (تونس 1936/1355) .

2) المـــراجع الاجنبيـــة :

— EI : Encyclopédie de l'Islam, ancienne édition, Leyde 1913 - 1914.

— EI2 : Encyclopédie de l'Islam, nouvelle édition, Leyde, à partir de 1960.

— GAl : Brokelman : Geschichte der Arabischen Littératur, 1973. 1974.

— Levi-provençal : Les Historiens des Chorfas, Paris 1922.

— Madkour (Ibrahim) : L'organon d'Aristote dans le monde arabe 2e ed. Paris 1969.

— Rescher (Nicholas) : Studies in the history of Arabic Logic. (University of pittsburgh press, 1963).

— « « The development of Arabic Logie. (University of pittsburgh press, 1964).

فهرس المواد